

جغرافية المغرب

مقدمة عامة :

الجغرافية الحالية للمغرب هي نتاج تاريخ طبيعي وبشري عريق. فإذا خلف التاريخ المورفولوجي والموقع الجغرافي تضاريس واضحة التباين ومناخا وسطا بين المنطقة المعتدلة في الشمال والمنطقة الحارة في الجنوب؛ فإن التاريخ البشري؛ تصاهرت عبره الأجناس المتواجدة بالمغرب؛ بدء بالعنصر والجنس الأصلي الأمازيغ مرورا بالقبائل العربية التي وفدت من المشرق منذ القرن الأول الهجري؛ وصولا إلى مسلمي الأندلس المهجرين بعد سقوط دولة بني الأحمر في 1492. فشكل سكان المغرب من هذا الخليط العرقي أمة واحدة مازالت تحمل بصمات الحضارات الرومانية والوندالية والبيزنطية والفينيقية والأوربية والإسلامية.

يتوفر المغرب على موقع جيواستراتيجي متميز في الشمال الغربي للقارة الإفريقية حيث يشكل حلقة وصل بين هذه الأخيرة والقارة الأوروبية التي لا تفصله عنها سوى 14 كلم عبر مضيق بوغاز جبل طارق. كما يطل على واجهتين بحريتين الواجهة الأطلسية أكثر امتدادا حوالي 3.000 كلم، والواجهة المتوسطية حوالي 500 كلم، وتؤثر هذه الوضعية والعلاقة المتميزة مع البحر على تنظيم المجال المغربي وعلى بنياته الاقتصادية، فالمغرب بلد منفتح على الخارج، تربطه علاقات وثيقة بأوروبا وباقي دول العالم بفضل موانئه المتعددة، كما أن الاقتصاد المغربي يمتاز بأهمية قطاع الصيد البحري بفضل الثروات السمكية التي تختزنها سواحلها، وبأهمية السياحة الشاطئية التي تستقطب الجزء الأكبر من السياح الأجانب والمغاربة، وتعتبر إحدى الركائز الأساسية للنشاط السياحي.

يمتد المغرب على مساحة تقدر ب 710 850 كلم مربع، بين خطي عرض 21° و 36° شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 1° و 17° غرب خط اكرينتس. ولهذا الموقع بالنسبة لخطوط العرض أثر كبير في تحديد طبيعة مناخ البلاد، فالمغرب كما يتضح من موقعه بعيد عن المنطقة القطبية الباردة وعن المنطقة الاستوائية الحارة، ولذلك فمناخه معتدل، وهو في الواقع أقرب للمنطقة المعتدلة الحارة منه إلى المنطقة الباردة، ولذلك فمناخه معتدل ساخن، مع وجود تفاوت بين شمال وجنوب البلاد.

ساهمت المؤهلات السابقة في إعطاء المغرب، وضعية جغرافية خاصة وفريدة، إن على مستوى موقعه الجغرافي الاستراتيجي والمتميز والذي يجعل من بلادنا، أرضا وشعبا، عبارة عن بوتقة حضارية وطبيعية وبشرية؛ أو على مستوى خصائص البيئة والمجال المغربيين بما يتسمان به من تنوع وتباين كبير في المظاهر والخصائص الطبيعية والبشرية من شمال المغرب إلى جنوبيه، ومن غربه إلى شرقه. وهذا ما حدا ببعض الأجانب إلى وصف المغرب بأنه أرض المفارقات والتباينات، حيث يستفاد من بعض الدراسات والبحوث أن المغرب بلد يطبعه التنوع طبيعيا وبشريًا، ولكن كذلك يوصف ببلد التناقضات.

فإذا كان المغرب يعيش وحدة على مستوى الدين واللغة، فإنه يعيش تناقضات على مستوى العديد من العناصر يمكن إجمالها في : التناقض على المستوى الاجتماعي وهي خاصية تعرفها أغلب البلدان السانرة في طريق النمو، وتسجل فوارق اجتماعية كبيرة من حيث الدخل ومستوى المعيشة، بين فئات ميسورة ومتوسطة وفئات فقيرة أو على عتبة الفقر، ومستوى التكوين والتعلم، حيث أن نخبة صغيرة العدد تسيطر على قسط وافر من الثروات في البلد، بينما تعاني فئات عريضة من الفقر ومن ظروف عيش رديئة، بالإضافة إلى الأمية والبطالة. وتتميز البنية الاجتماعية المغربية بضعف مكانة الطبقات الوسطى التي تلعب عادة دور الوسيط أو حلقة الوصل الاجتماعي بين قطبي المجتمع. ويتضح هذا الفرق الاجتماعي أكثر في المجال الحضري، إلا أنه يمس أيضا المجال القروي.

أما على الصعيد المجالي، فالتراب الوطني ينشطر إلى مجالين كبيرين متباينين، بل ومتناقضين من حيث الظروف الطبيعية، ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الكثافات السكانية والتمدن. المجال الأول ينتشر بالأساس في الشمال الغربي في سهول وهضاب المغرب الأطلسي، والمجال الثاني يخص المناطق الجبلية والمناطق الداخلية الجافة وشبه الجافة.

التناقض على مستوى الوسط الطبيعي، فبين القمم الثلجية العالية للسلسلة الأطلسية (و التي تتجاوز غالبا 3500م) والامتدادات الواسعة للسهول والهضاب، أو الأحواض التي تسود على السطح؛ وبين المنظومات البيئية الجافة والصحراوية حيث الإنتاجية البيولوجية محدودة، وبين تلك التي تزخر بغابات متنوعة، تظهر اختلافات جذرية. يمتاز المغرب بتنوع تضاريسه الشديد وبالغوارق التي تطبع انتظامها فالجبل الشاهق يحاذي السهل المنخفض، كما تشرف الهضاب على السهول، وتتخلل هذه الأخيرة، إلى جانب الأحواض، المناطق العالية.

التناقض على مستوى المناخ الذي يتأثر بموقع السلاسل الجبلية المغربية والتي تشكل حاجزا يحول دون مرور التيارات الهوائية الرطبة في اتجاه المنطقة الشرقية وكذلك الجنوبية. وهو ما يجعلنا أمام أجواء ومناخ مختلف بين مناطق المغرب حيث في الوقت الذي يكون فيه الجو باردا وممطرا في بعض المدن بشمال المغرب، يكون الجو دافئا وحارا في مدن أخرى بالجنوب...

وبالإضافة الى المشاكل المترتبة عن هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، يواجه المغرب في بداية هذا القرن تحديات جديدة ترتبط بانخراطه المتزايد في الاقتصاد الدولي وبظاهرة العولمة وما تفرضه من منافسة شديدة بالنسبة لكل الأنشطة، سواء كانت موجهة للسوق الخارجية أو للسوق الداخلية، وللتذكير، فالمغرب مرتبط باتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوربي، وباتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ومصر والاردن... الخ، هذه الظرفية الجديدة تحتم إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني برمته، والرفع من مستواه حتى يكون قادرا على مواجهة هذه المنافسة الشرسة والمتصاعدة.

وإذا كان لهذا التنوع والتباين في البيئة الجغرافية المغربية جوانب إيجابية كثيرة، نظرا لما توفره من موارد طبيعية ومؤهلات بشرية غنية ومتنوعة يمكن استثمارها وتأمينها في جهود التنمية، فإن لذلك أيضا مجموعة من الصعوبات والإكراهات، والتي تشكل تحديات كبرى يجب معالجتها في وجه تنمية البلاد واستثمارها.

ولعل هذا هو الدافع الرئيسي الذي حدى بالمسؤولين عن الشأن العام في العقد الأخير إلى القيام بتشخيص دقيق وعمق لواقع الحال في المجال المغربي، وإبراز الإمكانيات والإرغامات التي يتضمنها، واستثمار حصيلة ذلك من أجل بناء مشروع مندمج للتنمية المجالية في البلاد بينيا، واقتصاديا، واجتماعيا، بل وحتى سياسيا (اللامركزية، الديمقراطية المحلية، والجهوية المتقدمة).

اعتبارا لكل ما سبق، فإن هذه الوحدة (جغرافية المغرب العامة) تهدف إلى تحقيق ما يلي:

رصد الخصائص العامة لجغرافية المغرب الطبيعية والبشرية (الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية)، وذلك من أجل تقييم الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية الضرورية لإحداث التنمية الشاملة للبلاد.

تحليل الإكراهات الطبيعية والبشرية التي يتميز بها المجال المغربي، والتي تشكل تحديات كبرى أمام جهود التنمية والتهيئة المجالية للبلاد.

أولا : المعطيات الطبيعية

تقديم :

يمتد المغرب في القسم الشمالي الغربي من القارة الإفريقية على مساحة تقدر ب 710.850 كلم². ويعد منطقة اتصال وعبور بين إفريقيا وأوروبا التي لا تبعد عنه بأكثر من 14 كلم عبر مضيق جبل طارق، ومنطقة اتصال وعبور كذلك بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. ويترتب عن هذا الموقع وجود المناخ المتوسطي في القسم الشمالي من المغرب و انتشار المناخ الصحراوي في قسمه الجنوبي. كما يضم المغرب أشكالا متنوعة من التضاريس، وهي تشمل مجموعة السلاسل الجبلية الممتدة بالقسم الشمالي، وثلاث مجموعات من الهضاب والسهول تنتشر في كل من الشمال الغربي للبلاد وشرقها وجنوبها. يؤدي هذا التنوع في التضاريس والمناخ إلى التأثير على توزيع السكان وعلى النشاط الفلاحي والاقتصادي للبلاد.

1 - الموقع :

يقع المغرب بين خطي عرض 21° و 36° شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 1° و 17° غرب خط اكرينتس. ولهذا الموقع بالنسبة لخطوط العرض أثر كبير في تحديد طبيعة مناخ البلاد، فالمغرب كما يتضح من موقعه بعيد عن المنطقة القطبية الباردة وعن المنطقة الاستوائية الحارة، ولذلك فمناخه معتدل، وهو في الواقع أقرب للمنطقة المعتدلة الحارة منه إلى المنطقة الباردة، ولذلك فمناخه معتدل ساخن، مع وجود تفاوت بين شمال وجنوب البلاد.

المغرب بلد متوسطي يتميز بوضعية جغرافية خاصة، فهو يشرف على الممر الاستراتيجي الرابط بين العالم المتوسطي والبلدان المطلة على المحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق. للمغرب حدان طبيعيين من جهة الشمال والغرب هما: البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي على التوالي، وبذلك يعتبر البلد العربي الإفريقي الوحيد الذي له واجهتان تطلان على البحر والمحيط معا.

يتسم المجال الجغرافي المغربي بشساعة مساحته الترابية التي تناهز حوالي 710.850 كيلومترا مربعا. ويمكن أن نضيف إلى هذا المجال الترابي القاري، مساحة شاسعة داخل المجال البحري والذي تغطيه المياه الإقليمية الوطنية على عرض 12 ميلا بحريا انطلاقا من الساحل المغربي.

تتوفر هذه المساحة الجغرافية القارية والبحرية الشاسعة على موارد طبيعية متنوعة. بيد أن الامتداد العرضي الكبير للبلاد ما بين 21 و 36 درجة يجعل منها ذات خصائص طبيعية جد متنوعة ومتباينة.

يشارك المغرب مع مجموعة من بلدان البحر الأبيض المتوسط في خواص أساسية تتجلى في البيئة الطبيعية، ومراحل التطور التاريخي ومعالم الحضارة العريقة التي شيدها الإنسان المتوسطي على مدى العصور.

2- تضاريس المغرب:

تتميز تضاريس المغرب بتعقيد كبير وبتنوع في الأشكال والمظاهر، ويشكل الارتفاع خاصية المناطق المتوسطية في المغرب، إذ يصل معدل الارتفاع 800 متر. والمجال المتوسطي للمغرب هو أساسا مجال جبلي، حيث تمتد داخله سلسلتين متوازيتين على عرض حوالي 300 الى 400 كلم من الشرق الى الغرب، وتغطي هذه السلاسل 21 % من التراب الوطني. وهكذا، يتميز المغرب بتنوع تضاريسية حيث ثلاث وحدات تضاريسية تميز السطح : السلاسل الجبلية ، السهول ، الهضاب.

1 - 2 السلاسل الجبلية :

تتشكل الجبال من صخور صلبة وكتل بارزة وسفوح وعرة في المناطق الجبلية الأكثر ارتفاعا وتقطعا، مما يفرز أوساطا طبيعية صعبة تفرض اكراهات خاصة لسكانتها التي كثيرا ما تتجاوز أعدادها الحدود التي يمكن أن تتحملها الموارد المحلية المهددة غالبا بالتدهور.

وتشكل الجبال مجالا جغرافيا واسعا من الشمال إلى الجنوب، وتتوسط المغرب لتقسمة طوليا إلى قسمين : المغرب الأطلنطي والمغرب الشرقي والصحراوي وهي :

1- 2- 1 جبال الريف: تمتد في الشمال على شكل قوس من مضيق جبل طارق غربا إلى نهر ملوية شرقا ، تنتهي بتلال مقدمة الريف في الجنوب وبلاد الفحص والهبط غربا. تتميز بتعدد بنيتها الجيولوجية نظرا لطبيعة تكوينها الذي تزامن مع نشأة جبال الألب في أوروبا ، وقد تشكل نتيجة الحركات الباطنية والجانبية التي تعرضت لها الإرسابات المترامية في المنخفض البحري ونظرا لكونها لزجة ورخوة (الصلصال – الطين – الشست...) فقد تعرضت لالتواءات معقدة في شكل طيات مستلقية الواحدة عن الأخرى أو طيات زاحفة أعطت أخيرا بنية معقدة وخاصة في القسم المطل على البحر(منطقة الدفع)أعلى قمة جبل تدغين بالوسط 2456 م. تنتظم تضاريس جبال الريف في شكل قوس مفتوح على البحر الأبيض المتوسط، وتشغل وسطه قمم قليلة الارتفاع يزيد علوها عن 2000م. ولكن جبال الريف تبدو وعرة رغم ضعف الارتفاع وذلك لأن طبيعة الصخر وهشاشته من جهة، ثم تعقد البنية من جهة

أخرى، أتاحت تخريبا عنيقا للسطح أدى إلى تعمق الوديان وقوة انحدار السفوح، فأضحى ذلك مظهرا جبليا قويا على مجموع السلسلة. ويتألف الريف من وحدات تتوالى من الشمال إلى الجنوب، وتزداد حداثة تكوينها وتتغير طبيعة صخورها من الشمال إلى الجنوب وهي :

أ - الريف الساحلي : وهو شريط من تلال كبيرة تشرف على البحر بسفوح طويلة وقوية الانحدار وهي ترتبط بسهول ساحلية صغيرة وضيقة، أو تنتهي بأجراف تطل على البحر من علو شاهق، وتتكون هذه التلال من صخور قديمة تنتسب إلى الزمن الجيولوجي الأول، تمتد من جبل طارق إلى رأس الصيادين، ومن صخور كلسية يرجع عهد تكوينها للزمن الجيولوجي الثانيو تقع غرب مدينة الحسيمية.

ب - الريف العالي : ويتكون من طبقات كلسية منتصبة يفوق ارتفاعها 2000 م في الشمال الغربي وتخترقها الوديان بواسطة خنادق عميقة. ويزداد ارتفاع الريف في أواسط السلسلة حيث تتوالى الأعراف المكونة من صخور الكوارتزيت والتي تبلغ أعلاها 2450م في جبل تدغين. ولكن ما تلبث الأعراف أن تنخفض إلى حوالي 2000م نحو الشرق وأن تبتعد عن بعضها فتترك المجال لأحواض متسعة يصعب ولوجها بسبب الخنادق العميقة المحيطة بها.

ج - الريف الجنوبي : ويتم بانخفاض تضاريسه دون الألفي متر، فهو مجموعة من الجبال المنخفضة التي تخترقها أودية طويلة تنتصب بصفة عمودية على مجرى نهر ورغة الذي يحد جنوبا هذه المنطقة. وتلعب التعرية دورا رئيسيا في هذا المجال وذلك لهشاشة الصخور الشستية التي تنجرف بقوة عند تهطل الأمطار، ويطلق على الناحية الغربية من هذه المنطقة اسم جبالة.

د - تلال ما قبل الريف : وتعرف كذلك بتلال مقدمة الريف، وهي قليلة الارتفاع تتدرج من 400م غربا إلى حوالي 1000م شرقا وتتكون من صخور طفيلية وطينية تتأثر بقوة التعرية، وتشرف على هذه التلال من مكان لآخر طبقات منتصبة، ومعظم صخور هذه المنطقة تنتسب إلى أواخر الزمن الجيولوجي الثاني وبداية الثالث ويحد هذه التلال مرتفعات أهمها جبال التسلفات و زرهون وزلاغ، وهي التواءات كلسية تمثل نهاية سلسلة الريف نحو الجنوب.

1- 2 - 2 الأطلس المتوسط : يمتد من وادي العبيد إلى وادي ملوية متجها من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي يحتل موقعا وسطا بين الريف والأطلس الكبير، ويتكون من اقليمين متباينين :

أ- الأطلس المتوسط الهضبي في الناحية الغربية : ويتألف من هضاب كلسية تتخللها محددات متباعدة، ويتدرج ارتفاع هذه الهضاب ما بين 1000 و2000م، وتوجد بها عدة أشكال ناتجة عن انحلال الكلس كالمخفضات أو الضايات الدائمة أو الموقته، والأودية الجافة التي ينفذ ماؤها إلى باطن الأرض ثم ينبع في سفح الهضبة في شكل عيون غزيرة، وتكسو هذه الهضاب في بعض الجهات وخاصة في ناحية تيمحضيت وأزرو والحاجب طفوح بركانية يغلب اللون الأسود على صخورها، وتشرف عليها مخروطات البراكين الخامدة كجبل هبري.

ب- الأطلس المتوسط الالتوائي في الناحية الشرقية : وهو يتكون من سلاسل ملتوية متوازية وعالية تفصل بينها منخفضات متسعة ومستطيلة، يتكون من صخور كلسية وتضم أعرافا بارزة تعرضت للتعرية الجليدية . ويتكون هذا القسم من كتلة قديمة تمثلها كتلة تازكا بالشمال (تازة العليا-مغارة فري واطو) فضلا عن البنية الالتوائية ذات القمم المرتفعة في الشمال الشرقي كجبل بوناصر 3326م وبويبلان 3190 م. وهما يشرفان من علو شاهق على منخفض وادي ملوية.

1 - 2 - 3 الأطلس الكبير: يعد أضخم سلسلة جبلية بالمغرب العربي. يشكل سلسلة جبلية مرتفعة تمتد على مسافة 750 كلم تقريبا من المحيط الأطلسي إلى تخوم المغرب الشرقي متجهة من الغرب الجنوبي الغربي إلى الشرق الشمالي الشرقي. وتحده من الشمال والجنوب مجموعة من الانكسارات أهمها الانكسار الجنوبي الذي يمتد من أكادير إلى فجيح. وتختلف هذه السلسلة كسابقاتها من جهة لأخرى. أ- المنطقة الغربية : وهي عبارة عن كتلة قديمة بلغت ارتفاعا شاهقا نظرا للهزات التي تعرضت لها خلال مختلف الأزمنة الجيولوجية. وتتكون القمم التي يغلب عليها طابع التسطیح من صخور عتيقة شيسية وكرانيتية. وتبلغ في جبل طوبقال أعلى ارتفاع في الشمال الإفريقي 4165م، وينتهي هذا الجزء من الأطلس الكبير غربا بهضاب كلسية وفجاج وممرات عالية أهمها تيزي نتيشكا (بين ورزازات ومراكش). وتشرف هذه الهضاب على البحر بواسطة أجراف قوية الانحدار، ويتميز الشاطئ بتعدد الرؤوس الصخرية. ب- المنطقة الوسطى : تبتدئ من تيزي نتيشكا وتنتهي في هضبة البحيرات. وهي عبارة عن قبة ضخمة كلسية يبلغ علوها أقصاه في جبل امكون 4070م. ج- المنطقة الشرقية : وهي أقل ارتفاعا، وتوجد مرتفعاتها في الشمال حيث تشرف على حوض ملوية العليا وأعلاها جبل العياشي بقمة 3757م. وهي تتكون من التواءات متوازية تفصل بينها منخفضات متسعة تشكل أحيانا سهولا داخلية.

1 - 2 - 4 الأطلس الصغير : ينتمي إلى المجال الصحراوي ، وهو عبارة عن كتلة قديمة تمتد من المحيط غربا إلى منطقة تافيلالت شرقا ،ومن أهم جبال هذه السلسلة: جبل صاغرو وسيروا وباني، هذه الجبال التي تصل ارتفاعاتها على التوالي إلى : 2710 م، 3303م و2531م.. وهذه المجموعات الجبلية التي تعتبر بقايا لكتلة جبلية متصلة تحتتها التعرية عبر عصور جيولوجية

متعددة تتميز بانحداراتها القوية. يلتقي بالأطلس الكبير بواسطة جبل سيروا 3304م المكون من طفوحات بركانية وينتهي في جهة الشمال الغربي بسهل سوس.

وقد تمكن القاطنون بالمناطق الجبلية من معالجة السفوح وذلك بإنشاء المدرجات وإقامة زراعة تعتمد أحيانا على الري واستعمال السماد، بالإضافة إلى تنظيم الأعزاب إلى أعالي الجبال تنظيما محكما. وقد كان معظم السكان يعيشون في قرى متجمعة أو متفرقة وفي بيوت تحيط بها البساتين. وكانت بعض هذه القرى محصنة يطلق عليها بالبربرية اسم "ايغرم" كما في الأطلس الصغير. وكانت تقام مخازن للحبوب تسمى "أكادير" تحفظ فيها المؤن تحت إشراف "اجماعة"، ولكن الاقتصاد المعيشي لم يلبث أن تعرض لتأثير الضغط الديمغرافي، فلم يقو على تغطية حاجات السكان، لذلك ازدادت حركة الهجرة نحو المدن ثم إلى الخارج.

2 - 2 السهول والمنخفضات :

يتخلل السلاسل الجبلية السالفة الذكر أراضي منبسطة من سهول وهضاب يتفاوت اتساعها وتختلف أشكالها ووضعيتها بالنسبة للبحر من جهة وللكتل التضاريسية من جهة أخرى، ويتمتع المغرب بانفتاح سهوله وهضابه على البحر. تتنوع السهول المغربية حسب موقعها الجغرافي، وارتفاعها من سطح الأرض، وهي ليست دائما خصبة بسبب اختلاف المناخ والتربة. ونميز فيها بين ما يلي :

1 - 2 - 2 السهول الساحلية المنخفضة : أهمها سهلي : الغرب وسوس. أ- سهل الغرب : على شكل مثلث بين البحر وتلال الريف وهضبة زمور وهو في الأصل خليج بحري قديم ملأته إرسابات نهر سبو والبحر في نهاية الزمن الجيولوجي الثالث وبداية الزمن ج الرابع . وهو عبارة عن سهل فيضي تخللته في السابق قبل الاستصلاح عدة مستنقعات وخاصة في قسمه الأوسط والساحلي وقد تم تجفيفه خلال الفترة الاستعمارية ليشكل حاليا أكبر سهل خصب ومجهز بالمغرب، يخترقه نهر سبو بروافده النابعة من جبال الريف والأطلس المتوسط، يتوفر على إمكانات مهمة للسقي، عاصمته : القنيطرة .

ب- سهل سوس : ينحصر بين الأطلس الكبير والأطلس الصغير، وهو على شكل مثلث مفتوح على البحر شكلها واد سوس، تطل على السهل الجبال من الشمال والشرق والجنوب أعطت سفوحا قليلة الارتفاع تحف بمجرى نهر سوس، يتميز بإمكانات مهمة للسقي، عاصمته أكادير.

2 - 2 - 2 السهول الداخلية المرتفعة : أهمها سهلي تادلة والحوز. أ- سهل تادلة : يمتد بين الأطلس المتوسط وهضبة الفوسفاط، كان في الأصل بحيرة ملأتها إرسابات روافد نهر أم الربيع . يتميز حاليا بإمكانات مهمة للسقي بفضل نهر أم الربيع الذي يخترقه، عاصمته بني ملال. ب- سهل الحوز : يمتد بين الأطلس الكبير وهضاب الشياضمة، يخترقه نهر تانسيفت الذي أعطى إمكانات مهمة للسقي، يتميز بارتفاعه على مستوى سطح البحر بحوالي 500 متر، عاصمته مراكش.

3 - 2 - 2 سهول أخرى ساحلية وداخلية متوسطة الارتفاع : أ- سهل الشاوية ودكالة وعبدية : سهول ساحلية تنحصر بين المحيط الأطلسي غربا وهضبة الفوسفاط والرحامنة والشياضمة شرقا، تخترقها نهري أم الربيع وتانسيفت وقد ساعدت الرطوبة الناتجة عن قرب البحر على تكوين تربة سوداء سميكة وخصبة تدعى الترس، تحد هذه السهول من جهة البحر أجرافا ساحلية عالية أو كثبانا رملية متماسكة وموازية للساحل تفصل بينها منخفضات مستطيلة وضيقة تدعى الولوجة . ب- سهول ملوية : تدخل في إطار ما يسمى بملوية السفلى التي تحتوي على عدة سهول أهمها :

- طريفة بيركان : سهل خصب يمتد بين جبال كبدانة غربا وجبال بني يزناسن شرقا وجنوبا، مفتوح على البحر المتوسط، يتوفر على إمكانات مهمة للسقي بفضل نهر ملوية.

- أنكاد : سهل جاف يمتد مباشرة بعد جبال بني يزناسن في اتجاه الجنوب، تفصل السهل عن ملوية السفلى وتمنع عنه المؤثرات الرطبة من الوصول إليها.

- بوعرك، صبرة، الكارت : سهول ضيقة على الضفة اليسرى لنهر ملوية، أغلبها منخفضة على شكل أحواض داخلية تفصل بينها مرتفعات، تتوفر هذه السهول على إمكانات مهمة للسقي بفضل نهر ملوية.

- سهل سايس : يمتد بين تلال مقدمة الريف من الشمال والأطلس المتوسط من الجنوب تعمقت فيه أودية نهر سبو وروافده وحولته إلى هضاب وينقسم إلى قسمين يفصل بينهما التواء جزني وهما سايس فاس وسائيس مكناس.

3 - 2 الهضاب:

إذا كانت الهضاب التي تتخللها أودية عميقة وتحدها حافة شديدة الانحدار قليلة من حيث العدد، فهي متسعة من حيث المساحة وتنحصر في الهضبة الوسطى المغربية الممتدة غرب الأطلس المتوسط ثم في المجال الصحراوي حيث نجدها على شكل حمادات. فإلى الجنوب من سهل الغرب، توجد هضبة زمور، وهي هضبة منخفضة تميل في اتجاه الشمال والغرب، ويتعمق فيها وادي بهت الذي يفصلها عن سايس، وتكسوها تربة رملية حمراء كما تشغلها غابة المعمورة في الشمال، وتتوج الهضبة بجوار البحر حيث تصطف الكثبان الرملية المتماسكة وموازية للساحل.

أما هضاب سايس فهي تقع بين تلال ما قبل الريف التي تحدها من الشمال، وهضاب الأطلس المتوسط التي تشرف عليها من الجنوب. وهي تميل من الجنوب نحو الشمال، وتعمق فيها أودية نهر سبو وروافده، وهضاب سايس تشغل مكان بحيرة قديمة ملأها الرواسب في نهاية الزمن الجيولوجي الثالث، وقد تحول سطح هذه الرواسب إلى تربة الحمري أو الترس، وتكونت في بعض جهاتها قشرة كلسية صلبة. وينقسم سايس إلى قسمين يفصل بينهما التواء جزئي وهما سايس فاس وسائيس مكناس. (أنظر (ي) الخريطة رقم 1 بملحق الخرائط ص 59).

وتتألف الهضاب الساحلية في الوسط من الشاوية ودكالة وعبدة وحاحة، وهي هضاب منخفضة تتكون من صخور كلسية. ولذا، فإن الأودية فيها قليلة باستثناء أودية الأنهار الكبرى كأم الربيع وتانسيفت اللذان يتعمقان شيئا ما في السطح. أما الهضبة فهي تنتصب بين حوضي سبو وأم الربيع والأطلس المتوسط والهضاب الساحلية المنخفضة وهي تتألف من هضاب زيان وزعير. وبين أم الربيع والهضبة الوسطى تمتد هضبة الفوسفاط أو هضبة ورديفة، وهي هضبة كلسية تتضمن ارسابات فوسفاتية قرب خريبكة، ويوجد الفوسفاط أيضا بهضبة الكنطور التي تفصلها عن هضبة ورديفة كتلة الرحامنة المكونة من صخور قديمة. أما في الجنوب، فتتألف الهضاب من حمادة بوذنيب، وحمادة الكير، وحمادة درعة، وحمادة طرفاية، وحمادة الكعدة، ويغلب على السطح في هذه المنطقة طابع الانبساط ولكنه متنوع الأشكال، فهو يميل تدريجيا نحو الداخل ويتجاوز علوه 600م بجوار الحدود مع موريطانيا وبالأخص في ناحية كتلة زمرور حيث ترتفع حمادة الكعدة. وتشكل الرمال بجوار الساحل بين طرفاية والعيون كثباناً رملية منعزلة. والساحل بهذه المنطقة مستقيم عموماً، وقليل التضرس إلا ما كان من خليجي وادي الذهب والكويرة اللذان يصلحان لإقامة مراسي للسفن. وعلى العموم، يمكن تقسيم الهضاب بالمغرب إلى:

هضاب المغرب الشمالي، وتنقسم إلى مجموعتين: هضاب داخلية تتميز ببنية قديمة سطحتها عوامل التعرية، كالجيبيلات والرحامنة والهضبة الوسطى والهضبة الفوسفاتية الكلسية وهضاب ساحلية كالشياظمة وحاحا المنفتحة على المحيط... هضاب المغرب الشرقي: أهمها الهضاب العليا التي تشكل جزءاً من الميسيطا المغربية الوهرانية المكونة من صخور قاعدية قديمة تغطيها إرسابات الزمن الجيولوجي II و III، ارتفاعها يزيد عن 1000 متر: (1700م في الكعدة دبدو)، وتخللها بعض المنخفضات كمنخفض عين بني مطهر، وتشرف هذه الهضاب من الجهة الشمالية على سهلي طريفة وأكاد ونظراً لامتدادها الواسع ومناخها شبه الجاف فهي مجال رعوي واسع حيث النباتات الشوكية (السهوب).

4-2 خصائص المجال الصحراوي:

تمتد المجالات الصحراوية جنوب سلسلة الأطلس، وهي تتكون من حمادات (هضاب صحراوية) وسهول ساحلية. تتألف الحمادات من حمادة بوذنيب، حمادة غير (كير)، حمادة درعة، حمادة طرفاية، حمادة الكعدة. وهذه الحمادات (الهضاب) عبارة عن طبقات رسوبية أفقية أو ملتوية، تنتمي إلى عصور جيولوجية متباينة. وتمتد جنوب الأطلس الصغير سهول ساحلية من طرفاية إلى الكويرة، نشأت عن رواسب قارية تنتمي إلى الزمنين الثالث والربيع، وتتسع هذه السهول الساحلية في اتجاه الجنوب حيث تنتشر على مجموع إقليم واد الذهب الذي يمثل سهلاً نحتياً ينتمي إلى ما قبل الزمن الأول. ويشكل الانبساط وضعف الارتفاع الميزة الطاغية على التضاريس، إلا أن الارتفاع يزيد نسبياً نحو الداخل حيث يصل إلى 600 م قرب الحدود الموريطانية. وتمثل منطقة كتلة زمرور ارتفاعاً لحمادة الكعدة تبرز على شكل تلال وعرة. كما إن باقي الحمادات تنتهي بحافات شديدة الإنحار، وبوجود بعض التلال الصغيرة والمعزولة والناشئة عن مقاومة الصخور الصلبة.

وتنتشر في المناطق الساحلية ما بين طرفاية والعيون كثبان رملية منعزلة ومتحركة، تحت وديان المنطقة (واد درعة، واد الساقية الحمراء) أودية مستقيمة ومنتسعة (غير متعمقة) لا تعرف جرياناً حقيقياً إلا في فترات قليلة ومتقطعة توافق بعض التساقطات النادرة التي يسجلها المنطقة.

تعرف المناطق الصحراوية حرارة مفرطة ورياحاً شديدة القوة ونذرة في المياه وقلة في الوقاية النباتية للأراضي تهدد آفة التصحر الهوامش الشمالية لهذا المجال.

تؤثر الظروف المناخية بشكل حاسم في تكون التضاريس الصحراوية، فالتباين الحراري والأمطار الجارفة والرياح تمارس تعرية نشيطة، كما أن الجفاف وغياب أو ضعف الغطاء النباتي يجعلان من الصحراء مجالاً بدون تربة. وينتج عن هذه الظروف تكون الأشكال التضاريسية الآتية:

*الرق: وتجمع على رقوق وهي عبارة عن سهول تنتشر فيها حصى مستديرة الشكل

* العرق: وتجمع على عروق وهي المناطق التي تتراكم فيها الرمال على شكل كثبان، وتوافق هذه المناطق مجال انتشار الأودية الواسعة.

* الحمادات: وهي هضاب صخرية أزاحت عنها الرياح كل العناصر الدقيقة بحيث لا تسود فيها سوى الكتل الصخرية ذات الحجم الكبير والجوانب الحادة.

تقع الأقاليم الصحراوية المغربية ما بين خطي العرض 20 و 28 درجة شمالا. ويبلغ طولها أكثر من 1000 كلم، وعرضها يتراوح ما بين 300 و 500 كلم، بمساحة قدرها 252120 كلم مربع وهي تشكل مجموعة من السهول و الهضاب ذات انتظام تضاريسي كبير، وتعتبر البنية التضاريسية للأقاليم الصحراوية بسيطة نسبيا

وتتكون الصحراء المغربية من مجموعة من السهول والهضاب ذات انتظام تضاريسي كبير، وهي بذلك تختلف عن الصحراء المغربية الشرقية التي تتميز بالتضاريس الجبلية. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات كبرى تتجه من الشمال نحو الجنوب :

ظهر الركيبات : و يقع في الجهة الشرقية و يمتد من الكويرة إلى جنوب شرق السمارة و هو عبارة عن سهل مكون من أراضي تنتمي إلى عصر ما قبل الكامبري تراكمت عليها فتات صخرية، و توجد شمال هذا السهل عدة هضبات تنتمي إلى الزمن الجيولوجي الأول و إلى الكريطاسي تغطيها إرسابات تنتمي إلى الزمن الجيولوجي الثالث و في الغرب توجد هضاب الكعدة و في بعض الأماكن كونت مياه السيول الجارفة عدة أحواض مغلقة أو سبخات (سبخة ايجل مثلا).

الكعدة : و هي تمثل غالبية السهل الساحلي و تمتد نحو الشمال إلى حدود وادي درعة. كما تمتد جنوبا إلى خط العرض 23° وهي مكونة من هضاب كلسية و لا تسمح التضاريس و الأمطار إلا بجريان محدود للأودية. في حين نجد وادي الساقية الحمراء يسيل كل سنة تقريبا و في الجنوب يصبح الجريان نادرا.

السهل الساحلي : و هو مكون من إرسابات تنتمي إلى الزمنين الجيولوجيين الثالث و الرابع و تساعد عدة كتبان رملية معزولة و بعض المنخفضات المغلقة (سبخة الطاح) على تحطيم رتابة المشهد الطبيعي.

و يمثل الساحل المستقيم في مجموعه سلسلة متوالية من الشواطئ الصخرية، كما يتوفر على عدة بحيرات شاطئية معزولة بواسطة أشرطة ساحلية، تغطيها كتبان رملية متراسة مواجهة لرياح الايليزي التي تتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، و تكثر الأمواج على طول الساحل فيما عدا ساحلي الداخلة و العيون، لكن مع ذلك تبقى حركتي المد و الجزر ضعيفة.

3- المناخ والغطاء النباتي :

1 - 3 المناخ :

يشكل المناخ العنصر الأساسي في تحديد معالم الطبيعة المغربية، فرغم الامتداد الجبلي الذي يحد من التأثيرات البحرية، ينتمي المغرب بالنسبة للمناطق المناخية إلى المنطقة شبه المدارية، يتميز بنوعين من المناخ : المتوسطي في الشمال والصحراوي في الجنوب، فموقع المغرب بين البحر المتوسط والصحراء يجعله منطقة إلتقاء للكتل الهوائية القادمة من كل الإتجاهات، فبعض هذه الكتل يأتي من منطقة الضغط المرتفع الواقعة جنوب المغرب، في حين تهب كتل بحرية قادمة من ضد إعصار الآسور Anti cyclone des Açores في فصل الشتاء على شكل تيارات دافئة ورطبة قادمة من الجنوب الغربي، وفي المقابل تنبعث ريح مدارية قارية تنطلق من منطقة ضد إعصار الناتجة عن القارية الواقعة باستمرار فوق الصحراء حيث تهب من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وفي عملية اختراقه للتضاريس في اتجاه البحر المتوسط ترتفع حرارته وجفافه، وهذه الظاهرة المعروفة جغرافيا بظاهرة الفوهن Foehon توصل الحرارة إلى مستوى 49 درجة مئوية والرطوبة إلى 30 % هذه الريح المعروفة باسم السيروكو Sirocco ، والتي يطلق عليها محليا ايم الشرقي (الشرقي).

أما الهواء القطلي البحري والتميز باعتداله ورطوبته، والهواء القطبي القاري القادم من أوربا الوسطى، والتميز بجفافه وبرودته، فإنهما يعرفان تحولات عميقة أثناء هبوطهما في اتجاه إفريقيا الشمالية. فبحيرة البحر الأبيض المتوسط بفضل دفع مياهها تؤثر على الكتل العابرة لها وذلك من خلال تدفقها وتزويدها برطوبة معينة تضيف على هذه الكتل مميزات خاصة بالهواء المتوسطي. وبهذه الوضعية يكون المغرب مجالا مفتوحا للإضطرابات القادمة من المحيط الأطلسي، ولكنه يبقى أساسا مجالا للإضطرابات الجوية المحلية المتكونة من الجبهات الباردة تحت تأثير القمم الأطلسية.

وتخضع المناطق المتوسطية للمغرب لنظام المناخ الصحراوي صيفا، ولنظام المناخ المعتدل في الفصول الأخرى، ونظرا لامتداد كحواجز في الشمال وبشكل موازي للشاطئ، فإنها تقلص من آليات المناخ المتوسطي نحو الداخل فتتدثر المؤثرات البحرية بسرعة في اتجاه القارة وترتفع الفوارق الحرارية كلما توجهنا نحو الجنوب، كما تنحصر منطقة التساقطات الغزيرة في الكتل الجبلية لساحلية وتخفض الكميات الإجمالية السنوية للأمطار كلما توجهنا نحو الجنوب من 2.000 ملم في بعض أجزاء جبال الريف إلى أقل من 25 ملم في الصحراء.

تتوزع المساحة الإجمالية للبلاد حسب النطاقات المناخية على النحو الآتي : 50.000 كلم مربع في المناطق الرطبة وشبه الرطبة، 100.000 كلم مربع في المجال شبه الجاف، 560.000 كلم مربع في النطاق الصحراوي.

* المناخ المتوسطي : يسود غالبية القسم الشمالي من البلاد من السعيدية إلى أكادير . يتميز بالرطوبة والدفء شتاء والحرارة والجفاف صيفا وخاصة مع هبوب رياح الشرقي (القبلي) إلا أنها تنخفض تدريجيا كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال ، خلال فصل الشتاء تنخفض درجة الحرارة ليصل متوسطها إلى ما دون 0° .

أما التساقطات فتتباين بين شرق البلاد وغربها وبين مرتفعاتها وسهولها : فالمناطق الشمالية الشرقية يصل معدلها السنوي إلى 350 ملم أغلبها على شكل أمطار، أما الثلوج فتقتصر على بعض المرتفعات كجبال بني يزناسن والريف الشرقي .

المناطق الغربية تتباين فيها التساقطات بين الشمال والجنوب حيث يصل معدلها السنوي بطنجة إلى 750 ملم بينما تتراجع في اتجاه الجنوب على الساحل لتصل إلى 450 ملم بالدار البيضاء وإلى 250 ملم بأكادير بينما تتحول الأمطار في المناطق الداخلية وخاصة الجبلية (الأطلس المتوسط والكبير) إلى ثلوج على القمم لتغذي الأنهار كإفران ومرتفعات اوكا يمدن ومشلفن

تؤثر السلاسل الجبلية الأطلسية في مناخ المغرب نظرا لعلوها وانتظامها في وسط البلاد ، ذلك أنها تقف حاجزا أمام تسرب المؤثرات الرطبة نحو الجنوب بحيث لا تعبر السلاسل إلا بعد إفراغ حمولتها لتتحول إلى رياح جافة جنوب السلسلة ، في الوقت نفسه تلعب هذه السلاسل دورا مهما في منع تسرب الرياح الجافة القادمة من الجنوب ، انتصابها في شمال البلاد ووسطها قسمت المغرب إلى قسمين:القسم الشمالي والغربي الذي يتمتع بمناخ رطب والقسم الشرقي والجنوبي الذي يسوده المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي.

* المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي : يسود غالبية المجال المغربي ، يمتد مباشرة بعد المناخ المتوسطي في اتجاه الجنوب من وجدة شرقا إلى خليج أكادير غربا إلى الأقاليم الصحراوية جنوبا حيث يتميز مناخها بضعف التساقطات المطرية. ويعتبر مناخ الأقاليم الصحراوية من أطف وأرحب الصحاري الأفريقية، فمناخها جاف، حار أثناء النهار، وبارد في المساء، ويتغير حسب القرب أو البعد من البحر.

فالحارة تتصاعد وترتفع كلما اتجهنا نحو الشرق ، والأيام المشمسة غابة على طول السنة ، بحيث تصل إلى مايزيد عن 3000 ساعة في السنة. أما درجات الحرارة فتتغير حسب الفصول. ففي الشتاء، تتراوح درجة الحرارة المتوسطة ما بين 10 و11 درجة أما في الصيف فتبلغ 47 درجة.

وبالنسبة للأمطار، فإنها تتأثر بالتقلبات الجوية للمحيط الأطلسي. وهي قليلة ولا تتعدى في الأغلب الأعم 60 ملم في السنة. كما أنها غير منتظمة، ولا يتعدى سقوطها فترات جد محدودة، وتصاحبها عواصف رعدية.

فالجبهة الوسطى مثلا تتلقى 11 ملم سنويا في حين أن مدينة العيون تصل بها التساقطات إلى 40 ملم كل سنة و مع ذلك يلاحظ في السنين الأخيرة تساقط كميات مهمة من الأمطار أعطت الحياة للأرض و الأمل للفلاحين و لمربي الماشية. ويظهر تأثير البحر جليا في الرطوبة النسبية التي يعرفها الجو حيث يكثر الضباب ، ففي طرفاية يدوم الندى 24 يوما في السنة و في الداخلة يدوم 33 يوما في حين لا يتعدى يومان في السمارة.

وتؤثر الرطوبة بصورة مباشرة على الحرارة، فكلما ابتعدنا عن البحر يرتفع المدى الحراري السنوي، ففي حين يبلغ 16 على الساحل نجده في السمارة يبلغ 24 ، وعلى حافة البحر تتراوح الحرارة بين 12 ° كمعدل لشهر يناير و 28 ° كمعدل لشهر يوليو و في الداخل تتراوح بين 6 إلى 8 و 32 درجة، و رغم موقعها في نفس خط الصحراء الوسطى الشديدة الجفاف فإن الصحراء المغربية يمتاز ساحلها الصحراوي بمناخ لطيف.

وعاى العموم، يتميز المناخ الصحراوي بارتفاع درجة الحرارة طيلة السنة وبأهمية المدى الحراري اليومي والسنوي وبضعف الرطوبة وقلة التساقطات ، فقد تصل درجة الحرارة العليا إلى 45° بالأقاليم الصحراوية الداخلية حيث يشتد الجفاف وتقل التساقطات عن 120 ملم / السنة على السواحل.

أما المناطق الداخلية وخاصة السفوح الجنوبية للأطلس الكبير والشرق الجنوبي للأطلس الكبير فينتشر المناخ القاري حيث تفتقر إلى التساقطات نظرا لغلبة الرياح الجافة القادمة من الجنوب وبعدها عن المؤثرات الشمالية والغربية الرطبة التي غالبا ما تمنعها السلاسل الجبلية . لذلك يسود الجفاف طيلة السنة تقريبا بحيث تقل التساقطات عن 150 ملم/س في فكيف والريصاني، المدى الحراري مرتفع حيث ينتشر الصقيع في فصل الشتاء ويشد الجفاف في فصل الصيف وتضمحل السهوب وتنحصر الحياة في الواحات فقط.

عموما يخضع المغرب، عادة بحكم موقعه لتأثير كتل هوائية شبه مدارية ذات ضغط عالي ولكن هذا التأثير يختلف باختلاف الفصول.

- ففي فصل الصيف: تتمدد كتل الهواء شبه مدارية نحو الشمال وتعزو المغرب بأكمله فينتج عن ذلك الجفاف ويكون الجو هادنا والحرارة مرتفعة وتهب على المغرب في بعض الأحيان رياح جنوبية شرقية (الشركي)، وتبلغ الحرارة درجتها القصوى. وفي أعالي الجبال، يتسبب صعود الهواء الناتج عن الحرارة في انفجار العواصف في أواخر النهار.

- في فصل الشتاء: تنحصر كتل الهواء شبه المدارية فتعزو المغرب كتل الهواء المنخفضة الضغط التي تتكون في شمال المحيط الأطلنطي فيكون الجو متقلبا وتسقط الأمطار في السهول والثلوج في المرتفعات أحيانا.

يتسم مناخ المغرب بعدم انتظامه وبالوقوع الشديد للجفاف الفصلي، بل والبيسنوي، وعلى نقيض ذلك، بالطابع المدمر لبعض الفيضانات المفاجئة. ويبقى عدم استقرار المناخ الخاصة الأساسية التي يجب اعتبارها في أي اختيار تنموي خصوصاً بالنسبة للمجالات شبه الجافة الإنتقالية. ذلك لأن القحولة تطبع بآثارها حتى بعض المناطق الرطبة نظراً لإمكتتية استمرار الفصل الجاف خلال الخريف أو بدايته المبكرة في الربيع، مما قد يعرض للتلف محصول سنة فلاحية بأكملها، فالجفاف يكون بالتالي عائقاً أساسياً خاصة عندما ترافقه تهديدات لا تقل خطورة مثل الحرارة المفرطة وما تفرزه من تبخر، أو الرياح القارية الحارة والجافة، أو الفيضانات الجارفة والتي لا تفيد في تغذية مخزون التربة والفرشات الباطنية بل تتسبب في خفض المنتج الزراعي الإجمالي. فيما يخص التساقطات، عرف المغرب منذ بداية القرن 20 حالات من الإفراط وحالات من الخصائص بشكل متكافئ حتى حدود سنة 1975. ولكن بعد ذلك، أصبح عدد السنوات الجافة يتجاوز عدد السنوات الرطبة. وهكذا، فمن بين الخمس عشر سنة الأخيرة من ق 20، تسع سنوات كانت سنوات جافة. كما اكتست الفترات الجافة نزعة نحو الإستمرار لعدة سنوات متتالية (مثل السنوات 1980 - 1984). لذلك أصبح الخصائص المائي ملموساً مع انخفاض محسوس في مستوى الفرشات ونضوب العيون وانخفاض في سببب الأنهار والوديان كما تحدث في الفصل الجاف أحيانا بعض العواصف المحلية في المجالات الجبلية فتعطي بعض الأمطار العنيفة والجد مركزة والتي تؤدي أحيانا الى السيول (حدوث تساقطات تعطي صبيبا أقصى، وعمليات تجريك للمواد السطحية من طرف المياه الجارفة).

(انظر (ي) الخريطين 1 و 2 بملحق الخرائط ص 60).

إن الجفاف وعدم انتظام وعنف التساقطات يقلص من كمية المياه النافعة ويجسد الواد هذه الوضعية حيث يتنيز الصبيب بجريان موسمي عنيف خلال فترة التساقطات، وبجريان ضعيف الى منعدم خلال فصل الصيف. إن ضعف ثم عنف الجريان المميز للوديان المغربية وأهمية حملتها من المواد المفتتة تحد من إمكانيات الإعداد الهيدرولوجي من خلال بناء السدود.

2 - 3 الغطاء النباتي:

أما في ما يتعلق بالغطاء النباتي، فيتحكم المناخ بشكل كبير في توزيعه حيث تقل كثافته من الشمال إلى الجنوب نظراً لتفاوت التساقطات بين القسمين، فهو يتسع مجاله في المناطق الرطبة ويضيق في المناطق الجافة.

وهكذا، فالبيئة المغربية تتميز بالتنوع البيولوجي للنباتات، فبالرغم من الإتساع الكبير لنطاق المناخات الجافة والصحراوية والتي تشكل 93 % من التراب الوطني، ورغم فقر العديد من الأراضي، فإن المواقع التي تتميز بتنوعها البيئي وبجودة الطبيعة تبقلا كثيرة، وهذا على الخصوص هو حال المجالات الجبلية والسواحل والمناطق الباردة.

وتتمثل الثروة النباتية الرئيسية في الغابة التي تغطي حالياً 9 مليون هكتار منها 4,5 مليون هكتار من الغابة الطبيعية، و500 ألف هكتار من ناتجة عن إعادة التشجير، و3 مليون هكتار من الأراضي المغطاة بالحلفاء، ومليون هكتار من السنط الصحراوي. ولكن الإنتاجية الغابوية لا تكتسي أهمية إلا في المناطق الرطبة وشبه الرطبة. وتشكل الغابة حالياً مورداً أساسياً بالنسبة للعديد من الجماعات، ولكن تديبرها يعاني من العديد من المشاكل: الإستهلاك المفرط، الحرائق، الاجتثاث بطريقة غير قانونية...

يتوفر المغرب على ثروات غابوية هامة ومتنوعة تتمثل في غابات الأرز بالأطلس المتوسط ذات مردودية عالية وأصناف جد نادرة مثل أشجار السرو بجبال الأطلس والأركان والسنط الصحراوي ذو الكثافة المنخفضة.

غير أن هذا الرصيد الغابوي الذي لا يتجدد بسرعة هوجد مهدد بالإنقراض، فدورات الجفاف الطويلة والرعي الجائر والحرائق، ثم الإقتلاع العشوائي للأشجار، بالإضافة إلى الضغط الديموغرافي إلى جانب عوامل أخرى أدت إلى تدهور متسارع للغطاء النباتي الوطني. فقد عرفت سنة 2013 وقوع عدة حرائق بالغابات على غرار السنوات الماضية باستثناء المنطقة الجنوبية التي وقع فيها حريق وصف بالكبير حيث دام أكثر من 5 أيام وأتى على حوالي 1200 هكتار، كما عرفت السنوات الثلاثة الأخيرة حرائق مدمرة لمئات الهكتارات من الأشجار بالغابات المتواجدة شمال المغرب. كل هذا يشكل تهديداً لأسس عيش السكان الذين يعتمدون على الموارد الغابوية مهدداً في نفس الوقت التوازنات البيئية لمجمل البلاد: انجراف التربة، توحد السدود، الفقر المدقع وتدهور الموارد الطبيعية الأخرى.

جدول رقم 1: المساحة المشجرة حسب أهم الأصناف الغابوية :

النسبة المئوية % التي تغطيها من مساحة المغرب	نوع الأشجار
29	البلوط الأحمر
18	الأركان
8	البلوط الفليني
18	الحلفاء والشيوخ والسدر
12	العفصية
5	العرعار
2	الصنوبر
8	الأرز
100	المجموع

وارتباطا بالمجال الغابوي، يتوفر المغرب على تشكيلات نباتية وغابوية مختلفة أهمها:

- البلوط الأخضر: بالأطلس الكبير والمتوسط والريف يمثل نسبة 29% من مجموع الغابات بالمغرب.

- البلوط الفليني: بالأطلس المتوسط والريف 8%.

- الأرز: بالأطلس المتوسط والريف يمثل 8%.

- الحلفاء والشيوخ والسدر (السهب): بالهضاب العليا والسفوح الجنوبية للأطلس الكبير تمثل نسبة 18%.

- الأركان: شجرة تتواجد بالأطلسين الكبير والصغير وتغطي 18% من المساحة الإجمالية للبلاد. ويبقى المغرب من البلدان النادرة التي تتواجد بها شجرة الأركان والتي لها أهمية كبيرة ضمن النطاق النباتي المغربي، وله فائدة اقتصادية في نفس الوقت حيث يشغل مساحة تتراوح بين 500.000 و 600.000 هكتار (كانت تغطي 1,4 مليون هكتار في بداية القرن العشرين). تنتشر شجرة الأركان في المناطق الجافة ما بين مصب وادي تانسيفت وسوس، كما يغطي جزء شاسعا من سهل سوس وأحواضه النهرية الواقعة بالأطلس الكبير والصغير. والأركان يتكيف مع الحرارة والجفاف ولا يتجاوز حده الأعلى 1500 م وهو الحد الأدنى لتساقط الثلوج. ويتطور الأركان في المجال المميز بضعف التساقطات مع وفرة الرطوبة الجوية المرتبطة بالندى والضباب الساحلي. تختلط غابة الأركان مع بعض الزراعات وأحيانا تشكل غابة - منتزه ترعى فيها قطعان الماعز، ولشجرة الأركان دور فعال في حماية التربة بفضل جذورها المتعمقة وبقاياها العضوية (إمدادها بالمادة العضوية). وقد أصبحت هذه الشجرة مهددة بالإنقراض لاستهلاك خشبها الذي يعطي فحما عالي الجودة، وثمارها وأوراقها تستعمل كعلف للماشية، أما جوزها فيلتقط لأجل إنتاج الزيت، وما تخلف منها هو عبارة عن تفل يقدم ككلاً للماشية.

شجرة الأركان الموروثة عن الزمن الجيولوجي الثالث مهددة (رغم مجهودات غرس 10 آلاف هكتار في أراضي الخواص) بالإنقراض لأن أخطر مشكل تتعرض له هو المدة الزمنية التي يستغرقها تجدها باعتبار مواصلة الإستغلال الذي تتعرض له مجالات التخليف، ولأن النمو الديموغرافي يؤدي إلى تطور الزراعات الكثيفة علاوة على تزايد القطعان التي تمارس ضغطا مستمرا على مجال تواجدها. (أنظر (ي) الخريطة رقم 6 بملحق الخرائط ص 63).

توفر شجرة أركان 7 ملايين يوم عمل لأزيد من 3 ملايين مغربي، وصنفت تراثا عالميا سنة 1998، وخصص لها للاحتفال بها يوم عالمي، وهي تلعب أدوارا إيكولوجية واجتماعية واقتصادية وسياحية، فهي نقطة جذب لأكثر من 25.000 الف سائح خاصة من أوروبا وأمريكا ولحوالي 2 مليون سائح بهوامش غابات الأركان.

أما في الصحراء فيظهر بوضوح مدى تأثير المعطيات التضاريسية والمناخية على الأحياء النباتية والحيوانية، فالنباتات قليلة ولا يتعدى عددها بضع مئات، وبرز الأنواع النباتية المتوافرة بالصحراء تضم الطلح بأزهاره الصفرة الذهبية العطرة، والسيال التمام - بالحسانية - ذو الأشواك الفضية الحادة، و السرح الذي يثمر عناقيد من الأزهار ذات اللون الوردي العطر الجميل والسدر وهو أحد الأشجار العربية الأصيلة، تنتج ثمرا يسمى النبق.

وتحتاج النباتات في الصحراء إلى هطول حلقات متوالية من المطر لتحقيق دورتها الحياتية، ويفترض ألا يأتي تساقط الأمطار أو سقوطها في فترات متقطعة ومتباعدة. ونظرا لانعدام الانتظامية الفعلية للأمطار، كلما اتجهنا نحو (الدواخل) الصحراوية، فإن ظروف "البقاء" وشروطه خلال تلك الفترات الفاصلة بين الأمطار تصبح في منتهى الصعوبة، بالنسبة للأحياء عموما والأحياء النباتية خصوصا.

ولأن الأشجار والنباتات، ثابتة، لا تهاجر مثل الكائنات الأخرى بما فيها الإنسان، فإنها أي النباتات تعيش تحت رحمة الطبيعة تماما. غير أننا وبالرغم من هذا التعميم نجد تنوعا كبيرا بين الأنظمة المطرية أو بين "هطوليات"، "الدواخل" و"القلوب"

والمركز والشواطئ الأطلنطية والمتوسطية، كما نجد تباينا موازيا-، وإن يكن غير مماثل ولا حتى مشابه، في ردود أفعال النبات إزاء هذه الحالات المناخية.

فالملاحظ أن النباتات العشبية، خاصة من النجيليات، وهي تشكل جوهر المراعي، لا تتوافر إلا في الهوامش والأطراف، أو فوق الأماكن والمواقع المتناثرة بجوار أحواض الأودية، أو بالقرب من بعض التشكيلات الجبلية المتميزة (مثل كتلة زمور في الصحراء المغربية)، حيث يوجد نسبيا، ما يمكن أن نسرف في تصنيفه فنطلق عليه مجازا التوزيع الفصلي للأمطار. والملاحظة ذاتها صحيحة بخصوص شمال الصحراء لا سيما بجوار الحافات الجنوبية الشرقية والحافات الجنوبية لأسوار السلسلة الأطلسية. هناك في هذه الأجزاء التخومية ذات الطبيعة الانتقالية، تكون فترات انقطاع الأمطار أقصر، وتكون الكميات المتهاطلة أوسع مردودية، لأنها تسقط أثناء الفصول الباردة، لتشكل فصلا ربيعيا حقيقيا وتنوعا نباتيا غنيا.

رغم هذا التنوع البيولوجي الذي يزخر به المغرب، فإن الغطاء النباتي والغابوي معرض لعدة أخطار من بينها: الاستغلال المفرط للموارد الغابوية، استفحال ظاهرة الاجتثاث والحرائق، زحف العمران على المجال الغابوي، الرعي الجائر، تلويث المناطق الرطبة المهيأة بيولوجيا لتحقيق التوازن البيئي. ونظرا لهذا كله، تتراجع المساحات الغابوية بالمغرب سنويا ب 31 هكتار، إما بحثا عن الخشب، أو عن المساحات الزراعية. وتعتبر الحرائق من الظواهر الأكثر استفحالا حيث اجتاحت سنة 2005 حوالي 6198 هكتار من الأراضي الغابوية. وتعد منطقة الريف أكثر المناطق تعرضا لهذه الظاهرة، بحيث أتت الحرائق على 4190 هكتارا خلال سنة 2005.

ونظرا لخطورة الوضعية، تسعى الدولة من خلال المندوبية السامية للمياه والغابات ومقاومة التصحر إلى سن وتفعيل تدابير عدة غايتها إيقاف مظاهر التدهور الحالي التي تتعرض لها الموارد الغابوية من بينها:

1 - تدابير قانونية وتشريعية:

- إصدار مجموعة من القوانين لحماية الغابة.
- تحديد الملك الغابوي.
- مراقبة المجالات الغابوية وحراستها.
- منع الرعي الجائر وزجر المخالفين.

2 - تدابير اقتصادية واجتماعية:

- تنظيم استغلال الموارد الغابوية (الرعي القنص...).
- إشراك السكان المنتفعين والمتدخلين في الغابة.
- التنمية المستدامة للغابة.
- وضع البرنامج الوطني للغابة سنة 1998.

3 - تدابير تقنية وعلمية:

- القيام بعمليات التشجير لتجديد الغابة في إطار المخطط المديرى للتشجير سنة 1997.
- تشجيع البحث العلمي حول الغابة من خلال المركز الوطني للبحث الغابوي.
- المناظرة الوطنية حول الغابة سنة 1996.

4 - تدابير تربوية تحسيسية:

- تنظيم محلات التحسيس والتوعية لحماية الغابة.
- إنشاء محميات طبيعية.

- إنشاء المركز الوطني للتربية البيئية بالمهدية (محمدية سيدي بوغابة بالقنيطرة).

يظهر من خلال هذا أن الموارد الطبيعية بالمغرب قليلة ورغم قلتها فهي في تدهور مستمر، الأمر الذي يحتم على الدولة والمواطن الوعي بخطورة الوضع والعمل معا للحد من أسباب تدهورها وتطوير مشاكلها القائمة تفاديا لمضاعفات جديدة كزحف التصحر وانتشار الأعاصير (خلل التوازن البيئي) وهي ظواهر تدمر ما تبقى من الموارد الطبيعية.

4. الشبكة المائية:

(أنظر (ي) الخريطة رقم 4 بملحق الخرائط ص 61).

ارتباطا بالظروف المناخية وخاصة الطبيعية المركزة للتساقطات وارتفاع منسوب التبخر، فإن الخصائص المائية أمر طبيعي في المغرب، حتى في الجهات الأكثر إبطارا. وقد سببت مراحل الجفاف الحديثة في نضوب العديد من الينابيع والآبار، مؤكدة بذلك هشاشة الموارد المائية. لكن من الواضح أن الإفراط في استغلال الفرشات المائية بواسطة الضخ المفرط هو من دون شك كذلك من أسباب هذا الإستنزاف. فمن بين 4 مليارات من الأمتار المكعبة من المياه الباطنية القابلة للتعبئة يتم استعمال ثلاثة ملايين في

الوقت الراهن، بينما تعرف العديد من الفرشات الباطنية نزعة واضحة نحو نزول مستواها بسبب الضخ المفرط. وتحدد البيئة الجيولوجية طبيعة ودرجة موارد الفرشات الباطنية. وهكذا يمكن التفريق بين :

- الأحواض الرسوبية ذات الفرشات المائية الحبيسة (سايس وتادلة والحوز وسوس)

- الكتل الجبلية الكارستية التي تحتوي على عيون ذات صبيب مرتفع (جبال الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الكلسي وضمنها عيون أم الربيع وعين أسردون)

- الفرشات الباطنية للأودية الغرينية كالفرشات الممتدة على طول وادي درعة وزيز.

وتقدر مياه الأمطار المتسربة بحوالي 7,2 مليار متر مكعب في السنوات المتوسطة، وتساهم هذه الترسبات في إعادة تغذية السديمات المائية، لكن توجد كذلك فرشات باطنية تتحدد ببطء مما يعرضها للإستنزاف التدريجي نتيجة استغلالها.

جدول رقم 2: الأحواض المائية بالمغرب :

متوسط الجريان السطحي		المساحة		الأحواض المائية
% من المجموع	مليون م مكعب	% من مساحة المغرب	كلم مربع	
21,7	4.119	2,9	20.600	اللوكوس، طنجة، الساحل المتوسطي
8,7	1.656	8,1	75.500	ملوية
29,4	5.600	5,6	40.000	سيو
4,4	830	2,8	20.000	بورقراق
19,4	3.680	4,9	35.000	أم الربيع
5,8	1.110	5,3	37.500	تانسيقت
3,7	701	5	35.400	سوس - ماسة
6,8	1.300	23,1	164.190	الجنوب الأطلسي
0,15	30	42,3	300.660	الصحراء
100	19.026	100	710.850	المجموع

هناك مجموعة من الموارد المائية منها: الشلالات- السدود- الأنهار... الخ.

يشكل موضوع الماء بالمغرب أحد أهم المواضيع التي تستأثر باهتمام واسع وتثير انشغالا عميقا لدى الساكنة، وخاصة في العالم القروي، بالإضافة، طبعا، إلى المسؤولين الذين يدركون المخاطر الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب عن ندرة المياه. إن الإستراتيجية المتبعة حاليا مكنت البلاد من الاستجابة إلى جميع المتطلبات دون تفريط أو تقصير خاصة في فترات الجفاف التي عرفها المغرب، وذلك بفضل التجهيزات المائية المتوفرة عليها. لقد أصبحت هذه الإستراتيجية المرتكزة أساسا على تعبئة المياه تستلزم اتخاذ تدابير إضافية تضمن تنمية مستدامة وتدييرا مندمجا وعقلانيا للموارد المائية المتاحة. وتتمحور هذه التدابير والتي شرع فعلا في إنجازها حول تدبير ندرة المياه وعقلنة استعمالها وضمان مردودية استغلالها وتحقيق التضامن بين الجهات والتوزيع المتوازن للموارد المائية خاصة خلال فترات الجفاف، إضافة إلى اعتماد اللامركزية والتشاور في تخطيط تنمية المياه وتديورها. يعرف المغرب وضعية مائية متوسطة إلى ضعيفة، فهو يسجل 5,4 نقطة في مؤشر الموارد مقابل 9,1 كمعدل عالمي، و 46 في مؤشر الفقر المائي، ويمتلك ما بين 20 و 23 مليار متر في السنة من الموارد المائية، ويحتل الرتبة 114 من أصل 174 دولة حسب مجموع الموارد المائية المتجددة) تصل في بعض السنوات إلى 29 مليار متر 3 وأكثر من 12,6 كلم 3 في السنة من المياه العذبة يحتل بها الرتبة 41.

تنقسم الموارد المائية إلى 75% سطحية (18 مليار متر³) و 25% باطنية (5 مليار متر³)

أ- الموارد السطحية : يتوفر المغرب على شبكة مهمة من الأنهار منها الدائمة الجريان والموسمية.

* الجريان الدائم : يتركز بالقسم الشمالي من البلاد حيث التساقطات مهمة على المرتفعات والتي تغذي هذه الأنهار ، أغلبها يصب في المحيط الأطلنطي (تصريف خارجي) أهمها:

- نهر سبو: الذي ينبع من الريف والأطلس المتوسط ويخترق سهل الغرب وهو دائم الجريان بفضل الصخور الكلسية التي تغذيها باستمرار وخاصة بالأطلس المتوسط .

- نهر أبي رقراق : ينبع من الهضبة الوسطى والأطلس المتوسط ويفصل عند المصب بالمحيط بين العدوتين سلا والرباط.

- نهر أم الربيع : من أهم الأنهار المغربية ، ينبع من الأطلس الكبير والأطلس المتوسط في اتجاه سهلي الشاوية ودكالة يستفيد هو الآخر من الصخور الكلسية بالأطلس الكبير يخترق السهل في اتجاه المحيط الأطلنطي.

- نهر ملوية : يعد أهم نهر بشمال المغرب، والذي يصب بالبحر الأبيض المتوسط ، ينبع من الأطلس المتوسط المتميز بصخوره الكلسية والتي تعتبر خزاننا للمياه وتعطي دوام الجريان لملوية.

* الجريان الموسمي : يتركز بالجنوب نظرا للظروف المناخية المتميزة بقلّة التساقطات من بينها درعة، زيز الساورة، الساقية الحمراء، الخاط...رغم قلة الجريان، فإن المياه الجوفية متوفرة حيث يعود أصلها إلى الفترات المطيرة خلال الزمن الجيولوجي الرابع. من بين الفرشات المائية :
- عين العاطي قرب مدينة أرفود بتافيلالت.

إذا كان الماء موردا ثمينا ونادرا في المغرب على غرار باقي بلدان البحر الأبيض المتوسط وخاصة في الضفة الجنوبية، فإنه يخضع أيضا لاستغلال مكثف ومتعدد الاستعمالات : الفلاحة، الماء الشروب، الصناعة، السياحة...الخ، وهو الأمر الذي يستدعي تعبئة كل الموارد المتوفرة. ويعتبر المغرب من البلدان الجنوبية التي اعتمدت سياسة إردية لتعبئة المياه بواسطة سياسة السدود. وهكذا، فالمغرب شيد 113 سدا حيث انتقلت قدرة تخزينه للمياه من 1,8 مليار متر مكعب في فجر الاستقلال إلى 16 مليار متر مكعب في 2005. وبالرغم من هذا المجهود الملموس، فإن حصة المياه المخصصة لكل فرد تنقلص باستمرار بسبب الزيادة الديموغرافية، فقد انخفض نصيب الفرد من 2500 متر مكعب سنويا خلال سنة 1980 إلى 1000 متر مكعب سنة 2005، وهو ما يقارب حالة الخصائص لتصل في السنوات القليلة إلى أقل من 450 متر مكعب. ولمواجهة هذا التقلص في نصيب الفرد من الماء والذي وصل إلى 60 % ، على المغرب أن يشيد 50 سدا جديدا في حدود سنة 2025، ويشيد حوالي 1000 حاجز مائي قبل سنة 2050. (أنظر (ي) الخريطة رقم 5 بملحق الخرائط ص 62).

وتعتبر الفلاحة أكبر مستهلك للماء، حيث أنها تستحوذ على 80 % من الموارد المعبأة. وتتميز التقنيات المعتمدة (السقي حسب الجاذبية وميلان السطح) بإهدارها لهذا المورد الذي يستعمل في زراعات ذات قيمة مضافة ضعيفة. لكن المغرب وتحت ضغط الطلب في الاستعمالات الأخرى، وخاصة منها استعمالات الماء الشروب سيكون مجبرا على إعادة النظر في هذا الاختيار. فتعميم شبكة إيصال الماء الشروب سيدفع إلى تقليص حصة الفلاحة.

في سنة 1994، أنجزت بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دراسة المخطط المدير الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب. وقد أبرزت هذه الدراسة وجود خصائص كبير في ميدان تجهيز الساكنة القروية بنقط الماء المهيأة، كما أظهرت ضعف الاستثمارات العمومية والنقص في الموارد المائية من حيث الكم والجودة، وكذا الظروف الصعبة للحصول على الماء الصالح للشرب، إذ لم تكن تتجاوز نسبة الساكنة القروية المزودة عبر أنظمة مهيأة 14% .

لهذه الأسباب أعطيت انطلاقة البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب سنة 1995، الذي كان يهدف أساسا إلى تعميم توفير الماء الشروب بالوسط القروي لفائدة 80% من الساكنة القروية في أفق 2010 وهو ما يعادل تزويد 31000 دوارا يضم حوالي 11 مليون نسمة باستثمارات تناهز 10 مليار درهم.

وهكذا، فقد انتقل عدد المستفيدين من هذه الشبكة من 1,8 مليون نسمة سنة 1956 إلى 16,5 مليون نسمة سنة 2005، ولغاية نهاية سنة 2014، بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي على المستوى الوطني 94,5%، أي ما يعادل تزويد أكثر من 12.6 مليون نسمة، ولغاية متم سنة 2016، تم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب بنسبة 96 % أي ما يعادل 12,8 من مجموع الساكنة القروية. كما بلغت الاستثمارات في البرنامج عند نهاية 2016 قيمة 18 مليار درهم ساهمت فيه وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات المحلية بـ 2,25 مليار درهم، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة لتزويد العالم القروي بالماء الشروب سنة 2021، 98.5 % وذلك بخلق شبكات لتوزيع الماء الشروب على مستوى مراكز القيادة بالجماعات القروية (20 شبكة سنويا) وذلك بتنفيذ برامج تأهيل وتطوير نقط الماء غير المجدية.

وانتقلت نسبة الارتباط بالشبكة من 46 % إلى 90 % ثم مؤخرا إلى حوالي 99 % في الوسط الحضري، ومن 5 % إلى 61 % وإلى حوالي 98 % حاليا بالوسط القروي، ومن المنتظر أن تعمم هذه النسب في الوسطين الحضري والقروي في السنوات القليلة المقبلة.

وخلال سنة 2011، وفي إطار تأهيل المنشآت المزودة بواسطة نقط مائية مستقلة، والتي تعرف مشاكل في استغلالها قصد تأمين وضمان تزويد الساكنة القروية بصفة دائمة، قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للرب بتنسيق مع كتابة الدولة ووزارة الصحة والمديرية العامة للجماعات المحلية وكذا الجماعات القروية والسلطات المحلية بإنجاز دراسة لتقييم برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، كشفت أن 72 في المائة من الساكنة المستفيدة تزود بصفة دائمة، في حين أن 28 في المائة تتوفر على منظومات مائية تعرف اختلالات في التزويد نتيجة بعض الإكراهات التي تعوق برنامج تعميم التزود بالماء الصالح للشرب؛ من قبيل تميز الأقاليم التي تعرف نسبة منخفضة في التزود بالماء الصالح للشرب بوعورة مسالكها (العزلة)، مما يجعل كلفة المشاريع باهضة بمعدل يفوق 6 آلاف درهم لكل نسمة، مع العلم أن تكلفة المشاريع انطلاقا من النقط المائية لا تتعدى 1.000 درهم لكل نسمة.

ومن ضمن هذه الإكراهات كذلك، هناك مشاكل نزع ملكية الأراضي والتعرضات التي تؤثر على السير العادي لإنجاز المشاريع وتخلق تأخرا كبيرا في استغلالها، وتسجيل صعوبات في تحصيل مساهمات السكان المستفيدين، وعجز أو إفلاس بعض المقاولات عن إتمام الصفقات، مما يؤدي إلى تأخير إنجاز المشاريع، وطول مسطرة الحصول على تراخيص الاحتلال المؤقت للملك العمومي (الطرق، السكك الحديدية، المياه والغابات...) مما يؤدي إلى تأخر كبير في إنجاز المشاريع.

وتتمحور استراتيجية المكتب الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب أساسا حول تغطية جميع الأقاليم بمخططات مديرية إقليمية؛ باعتماد رؤية مندمجة بين الوسطين الحضري والقروي لتخطيط مشاريع هيكلية، واعتماد مقاربة تشاركية مع

كل المتدخلين (الدولة، الجماعات الترابية، المستفيدون) لإنجاز المشاريع، وإعداد الدراسات والبحث عن التمويلات اللازمة وإنجاز المشاريع المهيكلة، انطلاقا من موارد مائية كافية وذات جودة تستجيب للمعايير الوطنية الخاصة بمياه الشرب، ووضع أنماط لتسيير المنشآت المنجزة لاستدامة التزويد بالماء تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوسط القروي.

ويعتبر البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب من ضمن الأوراش الكبرى التي منحها المغرب الأولوية على المستوى الوطني للأهمية البالغة التي يكتسبها. وقد أعطيت انطلاقته سنة 1995 وعرف اختصارا بـ PAGER :

PAGER : Le Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable des populations Rurales

وسيزيد هذا التوسع في الشبكة متفاعلا مع الزيادة في حاجيات السكان من حاجيات الصناعة والسياحة التي ستعرف زيادة موازية، وهو ما يتحقق بالضرورة على حساب الفلاحة التي تصل مساحتها المسقية حاليا الى 1,4 مليون هكتار.

وأمام هذه التطورات وفي ظل محدودية الموارد المائية وتقلصها وتلوثها، فليس أمام المغرب سوى خيار واحد وهو الاقتصاد في استعمال المياه من خلال تغيير تقنيات السقي بتقنية التقطير (قطرة قطرة Goûte goûté) مثلا، واستعمال الماء بشكل عقلاني ودون إهدار في الاستعمال المنزلي، مع ضرورة المحافظة على الماء من أخطار ومسببات التلوث.

وعلى العموم، يعد المغرب أول بلد في شمال إفريقيا من حيث الموارد المائية، غير أن توزيعها الجغرافي، ووضعيتها الراهنة، يطرح أكثر من سؤال، ذلك أن 73% من الموارد المائية تتركز في المنطقة الأطلسية أساسا في حوضين رئيسيين: سبو وأم الربيع نظرا لكمية التساقطات التي تتلقاها سنويا، والتي تزيد عن 400 ملم في السنة، بينما تتقلص في باقي الأحواض كملوية وتانسيفت وسوس.

أما وضعية استغلال الموارد المائية حاليا، فهي لا تبشر بخير باعتبارها معرضة باستمرار لعدة آفات وأخطار منها :

1 - تلوث الموارد المائية بسبب:

- تفرغ الملوثات الصناعية والمنزلية دون معالجتها.
- الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة في الفلاحة.
- تركيز مطارح النفايات على ضفاف المجاري.

2 - تزايد في ندرة الموارد المائية بسبب:

- التدبير غير العقلاني للإمكانات المائية .
 - تبذير الماء الصالح للشرب ومياه الري .
 - تراجع الطاقة الإستيعابية في السدود بسبب التوحد.
- لهذه الأسباب كلها نقول : إن وضعية استغلال الموارد المائية بالمغرب تحتاج إلى مقاربة آنية لتطويق المشكل وضمان الأمن المائي. في هذا السياق، اتخذ المغرب تدابير مهمة تدخل في إطار ترشيد استعمال الموارد المائية، يتعلق الأمر بالمخطط الوطني لتدبير الماء والذي ركز على ثلاثة تدابير :

1 - تدابير قانونية أو تنظيمية:

- إنشاء المجلس الأعلى للماء والمناخ سنة 1981.
- إصدار قانون الماء سنة 1995.
- إنشاء وكالات الأحواض المائية سنة 1999.

2 - تدابير تقنية :

- بناء السدود الكبرى والتلية .
- التنقيب على المياه المستعملة وإعادة استعمالها. (الرسكلة)
- تحلية مياه البحر (الخبواب).
- تهيئة الأحواض المائية.

3 - تدابير تحسيسية :

- التوعية والتحسيس بترشيد استعمال الماء
- القيام بوصلات إخبارية .
- تنظيم ندوات علمية .

وتجدر الإشارة إلى أنه تتواجد بالمغرب عدة شبكات للوديان والأنهار التي تتصرف في أحواض نهريّة كبرى. والجدول الموالي يشير الى أهم الانهار والودية بالمغرب:

جدول رقم 3 : تصنيف أهم الأنهار والوادية بالمغرب حسب طولها وصبيبها وطبيعة جريانها :

اسم النهر	طوله بالكيلومتر	صبيبه	طبيعة جريانه
تانسيفت	270	38 متر مكعب/الثانية	شبه موسمي
زيز	270	13.6 متر مكعب/الثانية	موسمي الجريان
أبو رفاق	250	20.5 متر مكعب/الثانية	دائم الجريان
نهر لوكوس	100	50.7 متر مكعب/الثانية	دائم الجريان ،
وادي درعة	1.200	24.3 متر مكعب/الثانية،	موسمي الجريان
أم الربيع	600	142.50 متر مكعب/الثانية	دائم الجريان
سبو	500	209.1 متر مكعب/الثانية	دائم الجريان
ملوية	450	41.1 متر مكعب/الثانية،	دائم الجريان

انظر(ي) خريطة رقم 5 بملحق الخرائط ص 62: أهم السدود بالمغرب.

ثانيا : المعطيات البشرية

تقديم :

حسب الاحصاءات الرسمية للسكان والسكنى، فان عدد سكان المغرب انتقل من 11.626.470 نسمة سنة 1960 الى 15.379.259 سنة 1971 ثم 20.419.555 سنة 1982 ليرتفع سنة 1994 الى 26.073.717 ، وليرسم سنة 2004 الى 29.891.708 نسمة، وفي سنة 2014، بلغ عدد سكان المغرب ، 33 مليون و848 ألف و242 نسمة. وحسب تقديرات سنة 2025، سيصل هذا العدد إلى 47,5 مليون نسمة. ويتشكل المجتمع المغربي من العرب والبربر يدينون كلهم بالاسلام، مع وجود اقلية صغيرة جدا من اليهود والنصارى. استرجع المغرب استقلاله عن الحماية الفرنسية والاسبانية يوم 18 نونبر 1956. (طنجة 1956، طرفاية 1958، سيدي افني 1969، الساقية الحمراء 1975، واد الذهب 1979، سبتة ومليلية والجزر لا تزال تحت الاستعمار الاسباني).

ويتميز سكان المغرب بسرعة النمو الديمغرافي وبنيتهم الفتية والشابة، وهم يتوزعون بشكل غير متكافئ عبر أرجاء البلاد. فالقسم الشمالي يضم العديد من المدن الكبرى ويقطن بها 90 % من السكان، في حين تصل الكثافة السكانية في الجنوب الشرقي إلى 5 أشخاص في كلم². ولهذا، فإن الكثافة العامة للسكان والتي بلغت 4,40 ن/كلم² سنة 2001 لا تعطي صورة صادقة عن التوزيع. أما توزيع السكان بين البوادي والمدن فقد عرف تحولا كبيرا منذ مطلع القرن العشرين. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الحضرين أساسا إلى عامل الهجرة، وقد ساهم هذا العامل في اتساع ظاهرة التمدين. وهكذا ارتفع عدد السكان الحضريين من 26 % سنة 1950 إلى 42,6% سنة 1989 ليصل وحسب تقديرات 2001 إلى 55,9 % و ليرتفع حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 الى 60 % . وحسب فئات الاعمار، يمثل السكان اقل من 15 سنة 31,6 % والفئة العمرية 15 – 59 سنة 61 % وفئة 60 سنة فما فوق 7,4 % من مجموع السكان سنة 2001. اما نسبة الولادات فوصلت الى 21,5 في الالف وتنزل نسبة الوفيات الى 5,8 في الالف خلال نفس السنة. ويتوزع سكان المغرب سنة 2014 على 7,313 مليون اسرة بحجم يصل معدله الى 2,1 فرد لكل اسرة.

1- المغرب : تعمير قديم ومتنوع:

بحكم موقعه والموجات البشرية المتعاقبة التي استوطنته، فإن المغرب بلد يتميز بتعمير قديم ومتنوع. يعرف سكان المغرب الأولون بالبربر، وقد استقروا به أثناء العصر الحجري الأوسط والحديث النيوليتيكي *Néolithique et Mésolithique* وقد امتزجوا في حواشي الصحراء بالعنصر الزنجي. وقد كونت الصحراء الحالية مهدا لازدهار حضارة في العصر الحجري الحديث " نيوليتيكية " قبل ما يزيد عن 5 آلاف سنة كما تدل على ذلك الرسوم الحائطية القديمة ومثل عطاء العناصر الزنجية والمصرية العامل الحاسم في ازدهار تلك الحضارة.

وفي مراحل مواتية سببت التغيرات المناخية في جفاف الصحراء الحالية وذلك قبل 3 آلاف سنة في عصر ما قبل التاريخ مما أفرز عدة هجرات نحو الشمال. وقد ارتبط المغرب بعلاقات متعددة مع بلدان وشعوب البحر المتوسط، فلا زالت مجموعة من الآثار التاريخية تشهد على عبور شعوب مختلفة للتراب المغربي تعاقبت على احتلاله ولو جزئيا. وخلال العصر القديم، كان الأمازيغ في اتصال مع الفينيقيين والرومان ثم الوندال، لكن هذا الاتصال انحصر في الشمال وعلى طول الساحل المتوسطي.

وقد ضل المغرب عبر تاريخه الطويل موطن التقاء وانصهار عناصر سكانية مختلفة ضمن استمرارية طابعه الأمازيغي والعربي الإسلامي والإفريقي وكذا الإيبيري – المتوسطي.

يتوزع العنصر الأمازيغي الأصلي إلى 3 مجموعات كبيرة هي :

– صنهاجة في الريف والأطلس المتوسط والصحراء المغربية

– مسمودة في الريف والجنوب الغربي والمغرب الأطلنطي

– زناتة في الشمال الشرقي

وخلال القرن 7 الميلادي، وطيلة القرون الوسطى، تعاقبت على المغرب ثلاثة تيارات من الهجرة العربية أدخلت إليه الإسلام كدين والعربية كلغة. فبعد الفاتحين الأوائل في القرن السابع م، جاءت هجرات بني هلال في القرن 12 م من شبه الجزيرة العربية، ثم بني معقل في القرن 13 م آتين من اليمن. وفي إطار زحفها على المغرب احتلت هذه القبائل السهول والهضاب الأطلنطية، وكذا منطقة مراكش وسهوب المغرب الشرقي. وبعد سقوط غرناطة سنة 1492 م ، استقبل المغرب في القرنين 15 و 16 موجات متتالية من اللاجئين الأندلسيين مسلمين ويهودا استقروا في المدن وخاصة في طنجة وتطوان وشفشاون وفاس والرباط وسلا، وخلال هذه الحقبة كذلك كانت سواحل مغربية محتلة من طرف إسبانيا والبرتغال.

وتحت حكم الدولتين السعدية ق 16 والعلوية ابتداء من ق 17 ارتفع عدد السكان السود المنحدرين من السودان الغربي(أفريقيا الغربية) في المغرب الاطلنطي والمدن السلطانية حيث كانوا يشتغلون كجنود للمخزن، وقد ساهمت هذه الهجرة الاضطرابية في انتشار ورسوخ بعض السمات الزنجية في سكان المغرب.

2 - الخصائص الديموغرافية للسكان :

حتى بداية القرن 20، تأرجح عدد سكان المغرب بين 5 و 6 مليون نسمة. وقد سجلت نسبة النمو ركودا بل تقهقرا ناتجا عن حروب الاحتلال الاستعماري. وعن اختلال البنيات الاقتصادية التقليدية اللذين تسببا في ارتفاع نسبة الوفيات بالاستشهاد أو المجاعات والأوبئة. وهكذا، فقد المغرب مع نهاية ق 19 حوالي ثلث ساكنته. وبالنظر الى طول مدة انغلاقه وعزله الاقتصادية من ق 17 الى بداية ق 20 ، كان عدد الأجانب جد محدود. فمن أصل 6 مليون نسمة جملهم مسلمون الى جانب أقلية يهودية لم يكن الأجانب من أصل أوربي ليتعدى 10.000 نسمة إضافة الى 8.000 جزائري. وبمجيء نظام الحماية سنة 1912، سيعرف المغرب تغيرات بنيوية عميقة ستوافق الانفجار الديموغرافي والحضري الذي ازداد قوة وحدة بعد استقلال البلاد سنة 1956.

تتميز الخصائص السكانية في المغرب بارتفاع معدل التزايد الطبيعي، وتعرف هيمنة الفئات الفتية والشابة على البنيات السكانية. ويشكل الضغط الديموغرافي وما ينتج عنه من نتائج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مشكلا كبيرا بالنسبة للمسؤولين على ميدان التنمية. فقد اصبح سؤال مهم يطرح نفسه، وهو كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يوازي النمو الديموغرافي والذي لا زال مستمرا بحدته؟. ورغم ان معدل التزايد الطبيعي أخذ يتجه تدريجيا نحو الانخفاض منذ الثمانينات بالخصوص، فإنه ما يزال جد مرتفع بالمقارنة مع معدلات التزايد الطبيعي في البلدان الأوربية المتقدمة 0,4 %، أو مع البلدان النامية في آسيا وأمريكا 1,8 %، وترجع قوة التزايد الطبيعي في المغرب إلى ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات.

وتعد معدلات الولادات بالمغرب من بين اعلى المعدلات المعروفة في العالم، وهي تفوق في الغالب 20 % سنويا، وتتفرد تونس بمعدل ولادات اقل ارتفاعا، حيث لا يتعدى 20 % سنويا، ورغم ذلك فإنها تظل مرتفعة بالمقارنة مع معدلات اوربا 11 % . وتفسر معدلات الولادات المرتفعة في المغرب بارتفاع معدل الخصوبة، أي متوسط عدد المواليد الاحياء لكل امرأة في نهاية سن الانجاب (15-49 سنة) اما معدلات الوفيات، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا، ورغم انخفاض معدلات الوفيات، فإن معدل وفيات الاطفال اقل من سنة ما يزال مرتفعا في بلدان المغرب العربي بحيث يتعدى 40 % في جل بلدان المنطقة (في موريطانيا أعلى معدل وفيات 76,6 حالة وفاة لكل ألف طفل حي، وهو ثالث أعلى معدل في الوطن العربي بعد الصومال وجيبوتي)، أما أقل معدل بين دول الاتحاد المغاربي فهو في ليبيا حيث يبلغ 29 حالة وفاة لكل ألف مولود حي). ويرجع ارتفاع معدل الوفيات إلى تفشي بعض الامراض الفتاكة، بالإضافة إلى تدني الوضعية الاجتماعية للمرأة وخاصة في العالم القروي.

وتشير كل الدلائل إلى أن سبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتي يعرفها المغرب وكثير من بقاع العالم، راجع إلى نجاح الإنسان في التغلب على كثير من اسباب الموت والهلاك ايا كانت هذه الاسباب مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة. ففي الميدان الصحي والطبي، وبتعاون مع المنظمة العالمية لرعاية الطفولة UNICEF، بدل المغرب خلال السنوات الأخيرة مجهودات كبيرة لتقليص معدلات وفيات الاطفال عن طريق تنظيم حملات اعلامية للتنوعية الصحية وبرامج وطنية للتلقيح، تهدف إلى القضاء على الامراض التي كانت تفتك بحياة آلاف الاطفال سنويا كداء الكزاز le tetanos، والسعال الديكي la coqueluche، وشلل الاطفال La poliomyelite، والحصبة La rougeole. وقد تمكنت أغلب بلدان المغرب العربي من تلقيح ما يفوق 80 % من الاطفال. الأمر الذي ساهم في انخفاض معدل وفيات الاطفال بشكل ملموس، حيث اصبح مثلا لا يتجاوز 43 % في تونس و57% في المغرب بعد أن كان يناهز 120 % في بداية الستينات.

ومع قلة نسبة الوفيات وزيادة نسبة الولادات بصفة عامة، ازداد وطال امد الحياة نسبيا. اما كيف حدث ذلك، فأمر متصل اساسا بالتقدم الطبي والاقتصادي، فضلا عن التطور التكنولوجي والاجتماعي. فتقدم الإنسان وارتفاع مستواه التقني يعني مزيدا من انتاج الارض، ويعني انتشار التعليم والزيادة في قدرة مكافحة الأوبئة وتحسن الاحوال الصحية، وتحسن طرق المواصلات واستتباب الامن وتقدم طرق و وسائل استغلال البيئة بصفة عامة. الا انه، وعلى الرغم من أن المغرب يعرف نموا سكانيا كبيرا، فإنه ما زال يعد بعيدا عن الانفجارات الديموغرافية الضخمة التي تعرفها كثير من دول العالم. وقد عرف المغرب منذ النصف الثاني من القرن 20 نموا ديموغرافيا سريعا، بحيث تطورت ساكنته بوتيرة سريعة من 11,6 مليون نسمة في سنة 1960 إلى قرابة 30 مليون نسمة سنة 2004 بمعدل يزيد عن 430 ألف نسمة عن كل سنة.

خلال مدة قرن واحد، تضاعف عدد سكان المغرب بخمس مرات (5) مرات حيث انتقل من حوالي 6 مليون نسمة في بداية ق 20 إلى حوالي 29,9 نسمة سنة 2004 وإلى حوالي 34 مليون نسمة سنة 2014.

وقد كانت وتيرة الانفجار الديموغرافي مذهلة بعد الحرب العالمية الثانية وهاصة بعد الاستقلال حيث سجلت نسبة نمو وصلت إلى 65 % بين 1936 و 1960، وإلى 76 % 1960 و 1982، كما وصل متوسط معدل الزيادة السنوية للسكان الذي كان لا يتعدى

0,7 % في مطلع ق 20 الى 2,8 % ما بين 1960 - 1994 ، ومنذ بداية عقد الثمانينات شرعت وتيرة نمو السكان في الانخفاض بشكل مستمر، ويصل معدلها ما بين 1994 و 2004 إلى 1,4 % .

ويعزى ذلك بالخصوص إلى انخفاض معدل الخصوبة إذ كان معدل الزيادة السنوية لسكانه يصل إلى 3,6 خلال الفترة ما بين 1982 - 1994 و 1,4 % بين 1994 و 2004، وهي نسب أكثر ارتفاعا عما كان عليه الأمر في 20 : 0,7 % ، لذلك بلغت نسبة السكان الحضريين - التي كانت لا تتعدى 29,2 % سنة 1960 - 53,2 % سنة 1997 وتعدت 56 % سنة 2004. إن هذا الوزن المتنامي لعدد السكان الحضريين ناتج عن عدة عوامل: الهجرة القروية والترقية الادارية لبعض المراكز بانتقالها من وضع قروي إلى وضع حضري وتوسيع المدارات الحضرية لتشمل الجماعات القروية المجاورة.

على مستوى الجهات، يتراوح معدل النمو الاجمالي للسكان بين 1,1 % و 8,1 % سنويا، وتهم المعدلات التي تقل عن المتوسط الوطني (1,4 % بين 1994 و 2004) الأقاليم التي تعرف هجرة قروية مرتبطة بالصعوبات الاقتصادية أو بالجفاف (حالة المنطقة الشرقية)، أو الأقاليم التي وصلت مرحلة متقدمة من الإنتقال الحضري متميزة بمستوى تمدين وصل إلى حدود التشعب (الدار البيضاء الكبرى والرباط ومراكش)، وفي المقابل تسجل الأقاليم الجنوبية خاصة الأقاليم الصحراوية نسبة مرتفعة من السكان الحضريين، وهي مميزات خاصة بالمناطق الصحراوية، كما تسجل معدلات قياسية للتزايد الديموغرافي (8,1 % في بوجدور)، ويعزى ذلك إلى الأولوية التي تحضى بها الأقاليم الصحراوية على الصعيد الوطني في مجالات البنيات التحتية ومشاريع التنمية الاقتصادية. وعلى العموم، فالمناطق التي تعرف معدلات تزايد مرتفعة تضم مناطق تتميز باقتصاد نشيط كمناطق الواجهة الأطلنطية، كما أن هناك أقاليم أخرى تحافظ على معدلات تزايد ديموغرافي مرتفعة بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها كما هو الحال بالنسبة لاقليم شفشاون.

وفي سنة 2014، بلغ عدد سكان المغرب ، 33 مليون و 848 ألف و 242 نسمة، منهم 33 مليون و 762 ألف و 36 مواطنين ، و 86 الف و 206 أجنب، فيما بلغ عدد الأسر 7 ملايين و 313 ألف و 806 أسرة، وعرف عدد سكان المغرب زيادة إجمالية بلغت 3 ملايين و 957 ألف نسمة، أي ما يعادل 13,2 بالمائة، مما يؤشر على معدل نمو ديموغرافي سنوي بلغ خلال هذه الحقبة 1,25 بالمائة، مقابل 1,38 ما بين 1994 و 2004، ويرجع ذلك لكون الأسرة المغربية تتطور سنة بعد أخرى، سواء من حيث الهجرة أوتأخر سن الزواج والإنجاب، وكذا سياسة تحديد النسل التي تنهجها بعض الأسر الحديثة التي تختلف تماما عن الأجيال الماضية.

ومن خلال نتائج الاحصاء، تطور حجم الأسرة المغربية طيلة 5 عقود، حيث عرف معدل الأفراد في الأسرة المغربية تراجعاً ملحوظاً منذ الستينات، إذ وصل معدل الأفراد داخل الأسرة 7,2 سنة 1960، و 7,4 خلال 1971، ليتراجع سنة 1982 إلى 5,5، ثم 3,3 سنة 1994، وتوالت وتيرة الانخفاض لتقف عند 2,5 سنة 2004، ثم 2,1 خلال سنة 2014.

ويعزى هذا التراجع إلى سياسة تحديد النسل التي تنهجها الأسر المغربية الحديثة، كما أن سكان المغرب لم تؤثر فيهم أي ظاهرة كالكوارث الطبيعية أو الأمراض..

3 - المعطيات الديموغرافية وبنية السكان في المغرب :

سجل المغرب تراجعاً مهماً للوفيات منذ الاستقلال حيث انتقل معدل الوفاة (عدد الوفيات لكل 1.000) من 19 ‰ سنة 1962 إلى 5,9 ‰ سنة 2.000. ويرتبط هذا الانخفاض المحسوس للوفيات العامة بشكل كبير بانخفاض وفيات الاطفال حيث أن معدل وفاة الرضع (الاطفال أقل من سنة واحدة) تراجع بنسبة 75 ‰ بين سنتي 1962 و 1997 (من 149 ‰ إلى 39 ‰ ، واتقلت نسبة وفيات الصبيان (الاطفال أقل من 5 سنوات) من 75 ‰ إلى 9,8 ‰ . ويعبر تراجع الوفيات عن التقدم الذي تم تحقيقه في إطار تحسين ظروف العيش وبصفة خاصة ما يتعلق بإمكانية الولوج للعلاج وتعزيز حماية صحة الطفل. وهكذا بلغت نسبة تلقيح الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 12 و 23 شهراً، 90 ‰ سنة 1998.

وقد واكب انخفاض الوفيات العامة مباشرة ارتفاع ارتفاع مهم لأمل الحياة حيث انتقل أمل الحياة عند المغاربة من 47 عاماً في الستينات إلى 68,8 عاماً في سنة 1999 (72,7 عاماً في الوسط الحضري و 66,5 عاماً في الوسط القروي سنة 1999 ثم 67,5 عاماً بالنسبة للذكور و 71,5 عاماً بالنسبة للنساء).

وقد سجل كذلك تراجع مستمر للولادات والخصوبة إذ انخفض معدل الولادة من 2,3 ‰ سنة 1997 بعدما كان يقدر بـ 5,2 ‰ سنة 1960 محققاً بذلك نسبة انخفاض وصلت إلى 56 ‰ ، كما سجل المؤشر التركيبي للخصوبة (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب أي ما بين 15 و 49 سنة) تراجعاً واضحاً بانتقاله من 7,2 سنة 1960 إلى 3 أطفال سنة 1998 - 1999.

وتختلف هذه التغييرات بكيفية واضحة حسب مكان الإقامة : ففي الوسط القروي يفوق المؤشر التركيبي للخصوبة نظيره في الوسط الحضري مرتين (أي 4 أطفال لكل امرأة مقابل حوالي 2 في الوسط الحضري). وتلاحظ كذلك اختلافات بين الجهات حيث هناك خصوبة ضعيفة أقل من المعدل الوطني كما هو الحال في الدار البيضاء الكبرى والرباط وفاس ومكناس، وفي المقابل خصوبة مرتفعة في أقاليم الشمال والجنوب (حوالي 5 أطفال لكل امرأة ببوجدور ووارزازات مع تسجيل رقم قياسي قدره 7 أطفال لكل امرأة

بإقليم شفشاون سنة 1994 لسيادة ضعف التمدين والزواج المبكر). لكن الانخفاض العام للخصوبة لدى النساء دون 29 سنة هو ناتج عن تأثير تأخر سن الزواج الأول وكذلك بسبب تعميم استعمال وسائل منع الحمل.

ويعتبر كذلك تراجع سن الزواج الأول مظهرا حديثا للتحوّل الراهن للنموذج التقليدي للزواجية إذ انتقل متوسط سن الزواج الأول لدى النساء من 17,5 عاما سنة 1960 إلى 26,8 عاما سنة 1998.

كما يرتبط التأخر المتزايد لسن الزواج بشكل وثيق بإمكانية الإستفادة من التمدن وطول مدة الدراسة وبوظة ظاهرة البطالة وبارتفاع تكلفة تحقيق مشروع حياة زوجية خاصة في الوسط الحضري، ثم كذلك لتنامي استعمال وسائل منع الحمل.

وتجدر الإشارة الى أن نسبة الذكورة (عدد الذكور لكل 100 أنثى) تختلف حسب السن ووسط الإقامة

وعن بنية السكان في المغرب، فإذا كانت المجتمعات الغربية تعرف شيخوخة في ساكنتها، وشكل أهراماتها السكانية مقلوب، فإن ساكنة المغرب وسائر مجتمعات المغرب العربي ما تزال شابة، حيث إن نسبة اعمار السكان أقل من 15 سنة تتراوح ما بين

49% في موريطانيا و32% في تونس، ويصل المعدل العام لدول المغرب العربي إلى 41%، ومعدل السكان أقل من 65% سنة

يتجاوز النصف في كل دول المغرب العربي ب 55,2%، وتنزل معدلات السكان أكثر من 65 سنة إلى 2% في موريطانيا بمعدل

مغربي عام لا يتجاوز 3,8% وترتفع نسبة النمو الديمغرافي للسكان في كل من ليبيا إلى 3,64% وموريطانيا إلى 3,14%

مشكلتان بذلك نسبة عالية جدا بين العديد من دول العالم، بينما تنزل هذه النسبة إلى 1,48% في تونس و 2,02% في المغرب

و 2,18% في الجزائر، ولا يتجاوز المتوسط العام 2,49%. أما نسبة الولادات، فتصل إلى 46,55% كأعلى نسبة في

موريطانيا و 20,56% كأدنى نسبة في تونس بمعدل مغربي يصل إلى 33,08% وتبقى نسبة الوفيات مرتفعة نسبيا في

موريطانيا 14,82% و 5,08% في تونس لكن المعدل العام ينزل إلى 7,74% وتعرف موريطانيا ارتفاع نسبة وفيات الأطفال

عند الولادة ب 80% تليها ليبيا ب 57,7% الجزائر ب 47,1% تونس ب 43,9% وتبقى أدنى نسبة في المغرب ب 40,7% والمعدل

العام لدول المغرب العربي هو 53,88%. وأمام التطورات الطبية التي تعرفها دول المنطقة (مع ضعف نسبي في موريطانيا)،

فإن متوسط العمر عند الذكور ارتفع إلى 71,5 سنة في تونس مقابل 74,3 سنة للإناث، 68,04 سنة عند الذكور في المغرب مقابل

72,21 للإناث، 67,50 للذكور في الجزائر مقابل 69,79 للإناث، 62,48 سنة عند الذكور في ليبيا مقابل 67,37 سنة للإناث وتنزل

هذه النسبة في موريطانيا حيث لا تتجاوز 46,52 سنة للذكور و 52,58 سنة للإناث وبذلك يرتفع متوسط العمر في المغرب العربي

إلى 63,20 سنة للذكور و 67,25 للإناث ومتوسط العمر لمجموع السكان يتراوح بين 70,08 سنة في المغرب و 49,49 سنة في

موريطانيا بمعدل مغربي عام يصل إلى 63,21 سنة أما معدل الخصوبة (مولود/امرأة) في سن الانجاب فيصل أعلى نسبة له في

موريطانيا ب 6,76 مولود لكل امرأة متبوعا بليبيا 6,19 الجزائر 3,48 المغرب 3,47 وتونس بأدنى نسبة 2,52 بمعدل مغربي يصل

إلى 4,48 مولود لكل امرأة في سن الانجاب.

وتجدر الإشارة الى ان معدل الخصوبة بالمغرب، انخفض في السنوات الاخيرة إلى أقل من المعدل العالمي، فقد اكدت مديرية

السكان في وزارة الصحة خلال اليوم الإعلامي حول تقرير حالة سكان 2012 وحصيلة وآفاق تنظيم الأسرة في المغرب الذي

نظمتها وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان يوم الأربعاء 13 فبراير 2013، أن 5 ملايين و 240 ألف و 465 امرأة مغربية

استفدن من خدمات تنظيم الأسرة خلال سنة 2012، معتبرا أن الدولة والمجتمع المدني معنيان معا بهذا الموضوع.

هذا وتم خلال اللقاء عرض ملخص تقرير حالة سكان 2012 الذي أنجزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في نونبر الماضي، والذي

ركز على تنظيم الأسرة باعتبارها حقا من حقوق الانسان. التقرير كشف أن معدل الخصوبة في المغرب بلغ 2.1 طفلا لكل امرأة

وهو أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 2.5 فيما يصل العدد في العالم العربي 3 أطفال لكل امرأة.

ووفقا لذات التقرير، فقد بلغ سكان المغرب 32.6 مليون نسمة سنة 2012، فيما بلغ معدل العمر المتوقع عند الولادة في الفترة

2010-2015 عند الذكور 70 سنة وعند الإناث 75 سنة.

+ معطيات ديموغرافية :

حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 يمكن استخلاص ما يلي :

- عدد سكان المغرب 29,89 مليون نسمة، اي حوالي 30 مليون نسمة .
- معدل النمو الديمغرافي السنوي 1,7% .
- السكان الحضريون بنسبة 55% من مجموع السكان .
- 60% من مجموع السكان يستقرون في مثلث الدار البيضاء- فاس - القنيطرة .
- أزيد من 50% من السكان يقل سنهم عن 20 سنة .
- 26,6% من الشباب حاملي الشهادات الجامعية عاطلون عن العمل.
- ارتفاع في نسبة الفئة البالغة سن الرشد .
- وجود فوارق ما بين الجهات وعدم توازن النمو الديموغرافي بين المجالين الحضري والقروي .

- توزيع غير متوازن للسكان.
 - يتبين من خلال هذه المعطيات ما يلي :
 - صعوبة التحكم في المجال العمراني .
 - حدوث تحولات كبيرة على المستوى الاجتماعي وأنظمة نشاط المجالات الحضرية و القروية.
 - ارتفاع الطلب على الشغل والسكن والتجهيزات ...
- اما في سنة 2014، وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى فانخفض معدل النمو الديمغرافي السنوي، بين العشريتين السابقتين لـ 2014، من 1,38 % إلى 1,25 %. وبخصوص التوزيع المجالي للسكان، فنسبة التمدن في المملكة المغربية، قد ارتفعت إلى 60,3 % ، بعد ما كانت 55,1 % سنة 2004، مما أصبح معه معدل النمو الديمغرافي بالمدن 2,1 % مقابل ناقص 0,01 % بالوسط القروي.

كما أن 70,2 من الساكنة يتمركزون ، حسب التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، بخمس جهات، تضم كل واحدة منها أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، تتقدمها جهة الدار البيضاء الكبرى- سطات، بستة ملايين و862 ألف، تأتي بعدها، على التوالي جهة الرباط-سلا- القنيطرة ، وجهة مراكش أسفي ، وجهة فاس مكناس، وجهة طنجة تطوان -الحسيمة.

4 – التوزيع المجالي للسكان في المغرب :

تتوزع الساكنة المغربية بشكل متفاوت حيث تتركز في القسم الشمالي بينما يسود شبه فراغ القسم الجنوبي. وداخل القسم الشمالي، يظهر تباين آخر بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية.

- ففي المناطق الساحلية تتركز مجموعة من المدن تحتضن أعدادا مهمة من السكان كالدار البيضاء والرباط بكثافة مرتفعة .

- المناطق الداخلية يكاد الاستقرار والكثافة يقتصر على المدن التاريخية كفاس ومكناس ومراكش...

- تتميز الساكنة المغربية بحركاتها الدائمة ، فالمدن الساحلية حيث تعدد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... شكلت مناطق جذب للسكان، بينما شكلت البوادي مناطق طرد لهم، ولعل هذا يعكس حالة انعدام التوازن على المستوى السوسيو-اقتصادي بين مغرب أكثر حضا وآخر مهمشا.

وعلى العموم، تصل الكثافة السكانية بالمغرب حوالي 40 نسمة في الكيلومتر المربع مقابل 29 نسمة سنة 1982. غير أن التوزيع الجغرافي للسكان يتسم كما أسلفنا بعدم التكافؤ حيث يتركز حوالي ثلث السكان على عشر مساحة التراب الوطني، كما يلاحظ تعارض مجالي واضح بين شرق وجنوب المحور الجبلي الأطلسي من جهة حيث الكثافات ضعيفة، وشمال وغرب البلاد من جهة أخرى حيث يرتكز جل السكان الحضريين والقرويين. وتسجل أعلى الكثافات على طول الساحل الأطلنطي بين طنجة وأكادير 20.000 و 40.000 نسمة في الكيلومتر المربع (الدار البيضاء الكبرى) أما داخل البلاد، فتعرف جهات فاس مكناس ومراكش كثافات تتجاوز نسمة في الكيلومتر المربع، بينما تقع المناطق الأقل تعميرا (أقل من 50 نسمة في الكيلومتر المربع) في جنوب محور وجدة أكادير مع حد أدنى يصل الى 1 نسمة في كلم المربع في المناطق الصحراوية. أما في ما يخص الكثافة القروية، فبالرغم من أهمية العوامل المتصلة بتوزيع البنيات التحتية والخدمات، فإنها ما تزال مرتبطة بالعوامل الطبيعية والإقتصادية والبشرية، وبالفعل نلاحظ أن أعلى الكثافات توجد في المناطق التي تعرف تساقطات مطرية كافية لقيام الزراعات البورية (الزراعات القائمة على التساقطات) كما هو الحال في الواجهة الغربية من الأطلس الصغير ومقدمة جبال الريف التي تمثل بامتياز مناطق عيش فلاحين تقليديين متجدرين، وحيث يعوض التزايد الطبيعي ما تأخذه الهجرة من سكان. وترتفع الكثافات كذلك في الدوائر السقوية العصرية (سهول تادلة والغرب وسوس) أو التقليدية (الواحات) ومناطق النشاط السياحي والمنجمي (هضبة الفوسفاط والساحل المتوسطي بين تطوان وسبتة).

جدول رقم 4 : تطور أعداد الساكنة المغربية حسب نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى (1960 - 2014) :

معدل النمو %	الساكنة بمليون نسمة			سنة الإحصاء
	العامة	القروية	الحضرية	
—	11,62	8,23	3,38	1960
2.8	15,37	9,96	5,40	1971
2.6	20,41	11,68	8,73	1982
2.1	26,04	12,66	13,40	1994
1.4	29,89	13,42	16,46	2004
1,2	33,84	13,41	20,43	2014

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وقبل ذلك، وفي سنة 1900، تراوح العدد الاجمالي لسكان المغرب ما بين 5 و 6 ملايين نسمة ليصل سنة 1921 الى 5,8 مليون منهم 80.000 أجنبي، وبعد 15 سنة، ارتفع عدد السكان الى 7,1 مليون نسمة، وقبل استقلال المغرب بأربع سنوات وصل عدد الأجانب بالمغرب الى 540.000 نسمة، ليبدأ بعد ذلك عددهم في الانخفاض 51.435 سنة 2004، ليرتفع حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 الى 86.206 نسمة من أصل عدد سكان المملكة الذي بلغ 33 مليون و848 ألف و242 نسمة، فيما بلغ عدد الأسر 7 ملايين و313 ألف و806 أسرة، وتتباين هذه الديموغرافيا بين المجال الحضري والمجال الريفي:

- في المجال الحضري : تطورت ساكنته من 3 مليون نسمة سنة 1960 (أي بنسبة 29% من الحضريين) إلى 16 مليون نسمة سنة 2004 (بنسبة 55%) بمعدل يقارب 300 ألف نسمة عن كل سنة تزداد في المدن ثم 60 % سنة 2014. واعتبرت سنة 2000 السنة التي حدث فيها انقلاب الساكنة الحضرية على الساكنة القروية لأول مرة في تاريخ المغرب، ذلك أن المجال الريفي بالمغرب كان عبر التاريخ هو المجال الأرحب للاستقرار البشري، بحيث عدد المدن كان قليلا في بداية القرن 20، ثم بدأت تتعدد وتتوسع خلال الثلث الأخير من نفس القرن .
- المجال القروي: الوضع يختلف حيث تتراجع نسبة السكان لصالح المجال الحضري لعدة أسباب أهمها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البادية المغربية : الفقر، نقص الخدمات ، الأمية، التهميش ...

5 – حركات الهجرة وتطور التمدين:

1 - 5 حركات الهجرة : أدى مسلسل التحديث والعصرنة الذي انطلق منذ فترة الحماية الى قلب التوازنات التقليدية في قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية. ويعتبر المغرب استمرار التفاوت الجهوي بين السهول والجبال، وبين الساحل والداخل، وبين المدن والقرى مصدرا لتفاقم ظاهرة الهجرة. وتمثل الأسباب ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية أهم الدوافع لاتخاذ قرار الهجرة : 50 % للبحث عن العمل، و 32 % تدرس الأطفال أو تجمع عائلي و 18% لأسباب أخرى، كما يلاحظ من جهة أخرى التزايد الواضح في مساهمة الشباب بين 15 و 25 سنة، وكذا الإناث في تيارات الهجرة.

وكنتيجة للإعداد الفلاحي الحديث، أصبحت الهجرة فيما بين الارياف تأخذ طابعا نهائيا في اتجاه القطاعات السقوية الكبرى (الغرب، ملوية...) أو مجالات زراعة البقليات (الخضر، نباتات خضراء...) على هوامش أهم المدن الأطلنتية حيث تزدهر بشكل كبير الزراعة في البيوت المغطاة (الدفيئات). وتساهم الهجرة القروية بشكل حاسم في الغنفجار الديموغرافي والمجالي للمراكز الحضرية حيث انتقل عدد المهاجرين القرويين نحو المدن من 45.000 شخصا في السنة خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين الى 113.000 في السبعينات ليحقق رقما قياسيا بلغ 193.000 مهاجرا سنويا ما بين 1982 و 1994. لقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا كبيرا أمام التهيئة القروية والحضرية في مجالات التشغيل والبنيات التحتية والسكن، كما يلاحظ أن التجمعات السكنية الكبرى خاصة على الساحل الأطلنتي تحولت إلى ضحية لجاذبيتها (حقيقية كانت أم مفترضة) كما هو الحال بالنسبة لمحور القنيطرة الدار البيضاء موطن مركز السلطة الاقتصادية والسياسية في البلاد.

غير أن مساهمة الهجرة القروية (النزوح الريفي) في الانفجار الديموغرافي للمدن تعرف تراجعا ملحوظا حيث أن 52 % من تيارات الهجرة المسجلة بين 1982 و 1994 (حوالي 4 مليون فرد) حضرية بالدرجة الاولى مقابل 48 % بالنسبة للهجرة القروية، ويهيمن على هذه التيارات في شكلها الحالي الطابع البيحضري ب 42 % مقابل 10 % بالنسبة للهجرة من المدن الى الارياف. وفضلا عن ذلك تعرف تيارات النازحين من التجمعات الحضرية الكبرى نحو المدن الصغرى أو من المدينة الى القرية تطورا مستمرا. وموازا مع ذلك، يسجل المجور الأطلنتي تزييدا في حركة التراقصات اليومية. وعلى العموم تجد المظاهر الحديثة للهجرة تفسيرها في عدة عوامل هي :

- تزايد عدد المراكز الحضرية

- الترقية الحضرية

- توسيع المدارات الحضرية

- المضاربة العقارية

- تطور وسائل النقل الجماعي والفردى.

أما الهجرة الدولية، فتهم 3,08 مليون مغربي في 2004 مقابل 1,1 مليون سنة 1984، ليصل عددهم حاليا إلى حوالي 4,6 مليون شخص.

فمنذ فترة الحماية، كانت فرنسا تستقدم الفئات النشيطة وتستخدم الآلاف من المغاربة في قطاعات الفلاحة ومصانع الصلب أو في الورشات الكبرى لفائدة الجيش أو المقاولات الخاصة. وابتداء من سنة 1960، وأمام النمو الاقتصادي القوي والعجز المزمع في اليد العاملة في بلدان أوربا الغربية، بادرت هذه الأخيرة الى التوقيع على بروتوكول الهجرة المنتظمة مع المستعمرات السابقة عقب حصولها على الاستقلال. وهكذا، نزح 300.000 عامل مغربي ما بين 1960 و 1974 في اتجاه أوربا وإلى فرنسا

بالخصوص (بروتوكول 1963) وبلجيكا وهولندا (بروتوكول 1964 و1969). وابتداء من سنة 1975، ساهمت سياسات الحد من الهجرة الآتية من الجنوب في التقليل من هذه التيارات، لكن دون توقيفها.

وفي سنة 2018، وحسب المعطيات و الأرقام التي صرحت بها الوزارة الوصية، يشكل مغاربة المهجر في أوروبا نسبة مهمة من الجالية المغربية المقيمة بالخارج و التي وصلت أكثر من أربعة ملايين و نصف (4,6 مليون نسمة)، 7 في المائة منهم نقل أعمارهم عن 45 سنة، و 20 في المائة منهم مزدادين ببلدان الإقامة، و 46 في المائة منهم نساء. فأوروبا تحتضن ما مجموعه 3,7 مليون نسمة من أصل 4,6 مليون مغربي مقيم بالخارج، فيما تحتضن آسيا ما مجموعه 117 ألف مغربي، ثم أمريكا بما مجموعه 114 ألف مهاجر مغربي.

وهكذا، فقد ارتفع عدد مغاربة العالم خلال العشرة سنوات الأخيرة الذي يبلغ حاليا 4,6 مليون شخص، مقابل 1,7 مليون سنة 1998. وتتسم هذه الفئة بغلبة عنصر الشباب حيث يقل عمر 70 من المائة منها عن 45 سنة، من بينهم 20 في المائة ازدادوا بالخارج، وهي موزعة تقريبا بالتساوي بين الجنسين، كما أن هذه الجالية تتواجد في أزيد من 100 دولة في القارات الخمس رغم مركزها القوي في أوروبا، و 80 في المائة من أفرادها يتوزعون ما بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا. وتمتاز هذه الجالية بقدرتها الكبيرة على الاندماج في مجتمعات الإقامة، وكذا الوصول إلى مراتب التمثيل السياسي: فمنهم نواب برلمانيون ومستشارون ورؤساء بلديات وبعض الوزراء. كما أن البنية السوسيو- مهنية للجالية المغربية المقيمة في الخارج عرفت تحولا نوعيا خلال السنوات الماضية إذ أصبحت ظاهرة الهجرة تشمل أيضا المغاربة من ذوي الكفاءات في ميادين مختلفة. حيث أن 17 في المائة منهم حاصلين على مستوى (بكالوريا + 5)، مما يجعل المغرب يحتل المرتبة الثالثة عالميا بالنسبة لهجرة الأدمغة حسب تصنيف البنك الدولي، دون أن ننسى مساهمة الجالية المغربية التي تتوفر 44 في المائة منها على الأقل على جنسية ثانية في دعم الاقتصادي الوطني إذ انتقل حجم تحويلاتها المالية من 20 مليار درهم سنة 1990 إلى 56 مليار درهم سنة 2018، وهو ما يمثل 7 في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما يساهمون في الودائع البنكية بـ 130 مليار درهم، مع الإشارة إلى أن استثمارات الجالية تتركز بالأساس في العقار بحوالي 41 في المائة، بينما المشاريع المنتجة لا تستقطب سوى 14 في المائة من هذه الاستثمارات، مما يدل على الحاجة إلى تشجيع هذا الاستثمار في بلدهم الأصلي.

غير أن هذا المعطى لا ينبغي أن يحجب بروز فئات تعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية هشّة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها العديد من دول المهجر خاصة في أوروبا.

وقد تم اللجوء إلى تصدير اليد العاملة المغربية نحو الدول العربية البترولية، كما أن هجرة النساء والأطفال في إطار التجمع العائلي اتسعت، وهو الأمر الذي عوض تقلص هجرة الرجال المنتظمة نحو أوروبا. وأمام تزايد صرامة القوانين في مجال الهجرة، أصبحت هذه الأخيرة حاليا تتخذ طابع السرية خصوصا نحو بعض بلدان أوروبا (مثل إيطاليا، إسبانيا) تحت تأثير وطأة البطالة والنمو الاقتصادي وتنامي شبكات الهجرة السرية النشطة في هذه البلدان. وهكذا أصبح المرشحون للهجرة أكثر فأكثر من أصل حضري ومن ذوي الكفاءات، بل ومن حاملي الشهادات العليا.

2 - 5 تطور التمدين : تمدين سريع :

وعلى غرار الدول النامية، يعرف المغرب حركة تمدين سريعة ساهمت فيها ظاهرة النزوح الريفي بشكل ملحوظ. لقد انتقلت حصة الساكنة الحضرية من مجموع السكان من 7 إلى 8% عند بداية القرن العشرين إلى 29,3% سنة 1960 ثم إلى 51,4 % سنة 1994، و 55,2 سنة 2000 ووصلت إلى 60 % من سكان المغرب سنة 2014. وبالأعداد المطلقة، تضاعفت الساكنة الحضرية 35 مرة خلال قرن متنقلة بذلك من 450 مليون نسمة سنة 1900 إلى 15,8 مليون نسمة سنة 2000، والى 16,45 سنة 2004. ومن المرتقب ان تصل ساكنة المدن إلى 27 مليون نسمة في أفق سنة 2025 بمعدل تمدين يصل إلى 70 % من مجموع السكان، فإلى جانب الزيادة الطبيعية، ساهمت الهجرة القروية بشكل مهم في تزايد الساكنة الحضرية وذلك بنسبة 33% خلال الفترة الممتدة بين 1971 و1982. وبحوالي 49 % بين 1982 و 1994. غير ان جزء من الزيادة الطبيعية لسكان المدن راجع لتوسع المدارات الحضرية وظهور مراكز حضرية جديدة من جراء إرتقاء بعض المراكز القروية إلى مراكز حضرية. وقد ساهم هذا العامل الأخير بحوالي 12,5 % من زيادة عدد سكان الحواضر بين 1971 و 1982، و 6 % بين 1982 و 1994.

بموازاة ذلك، يلاحظ انتشار ظاهرة التمدين في مجموع التراب الوطني، فإذا كان معدل التمدين ما يزال يتسم بتباين قوي بين مختلف الجهات، فإن الفارق بين هذه الأخيرة بدأ يعرف تقلصا نظرا للتزايد الإسرع للساكنة الحضرية الذي تشهده على العموم الجهات الأقل تمدينا.

وفي مجال السكن، تعرف المدن الرئيسية أزمة حادة. وفي القرى تنخفض نسبة تجهيز المساكن خاصة بالماء الصالح للشرب والكهرباء. وهكذا، فإن نسبة الأسر التي تتوفر على الماء الصالح للشرب بصفة عامة والموزع من طرف الوكالة المستقلة لا تتعدى 35%. كما رافق أزمة السكن ظهور وتكوين أحياء الصفيح التي يندم فيها الحد الأدنى من الشروط الصحية للسكن الملائم، هذه الأحياء التي كانت توجد في الماضي على أطراف المدن، لكن التوسع الحضري جعلها أحيانا تقع في وسط المجال الحضري..

ويتكون الجهاز الحضري في المغرب من حوالي 300 تجمع ومركز له طابع حضري، وبالرغم من بعض التعديلات التي شهدتها المدن المتوسطة في العقود الأخيرة، فإن المدن التي تزيد فيها الساكنة عن 100.000 نسمة لا زالت تضم 70 % من مجموع السكان الحضريين. وفي المقابل، فإن المراكز التي تحتوي على أقل من 20.000 نسمة تمثل ثلاثة أرباع عدد المدن، تضم حوالي 11 % من مجموع الساكنة الحضرية. ويأتي على رأس هذا الجهاز الحضري تجمعان حضريان (ميتروبولان) كبيران هما الدار البيضاء والرباط - سلا. أما العاصمتين التقليديتين للبلاد فاس ومراكش، اللتان أصبحتا من المدن المليونية، فلم تعد لهما سوى وظيفة ميتروبولية جهوية إلى جانب طنجة في الشمال وأكادير في الجنوب ومكناس في الوسط ووجدة في الشرق.

6 - مشاكل النمو الديموغرافي :

يؤدي النمو الديموغرافي السريع إلى تفاقم حاجات سكان المغرب في مجالات التربية والتعليم والتشغيل والصحة. ففي مجال التربية والتعليم، فإن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة في صفوف السكان، ولدى النساء بصفة خاصة. كما أن التمدن لا يشمل جميع الأطفال في سن الدراسة، لا سيما في الوسط القروي. وفي مجال التشغيل، يؤدي ضعف الاستثمارات إلى قلة فرص الشغل، ومن هناك، إلى تعرض فئة هامة من السكان النشيطين للبطالة. ويزداد هذا الوضع حدة كل سنة حيث تصل أعداد كبيرة من السكان إلى سن العمل، مما يؤدي إلى تزايد التفاوت بين طلبات وعروض الشغل.

ويؤدي النمو الديموغرافي السريع إلى ازدياد حدة بعض المشاكل التي يواجهها المغرب. فقطاع الصحة مثلا يعاني من نقص في الأطر وقلة التجهيزات الصحية وتفاوت توزيعها الجهوي. فاذا وصل عدد الأطباء إلى 12.432 طبيبا، فإن 5812 منهم في القطاع العام والباقي، أي 6620 في القطاع الخاص، وعدد الصيادلة المشتغلين في القطاع الخاص 5197 صيدليا، وعدد الممرضين 26.174 ممرضا، وعدد الاسرة في المستشفيات العمومية 25.265 سريرا. وحسب احصائيات سنة 2000، فإن عدد السكان للطبيب الواحد ما يزال جد مرتفع (3595 نسمة للطبيب الواحد) وهو مؤشر يدل على ان المغرب ما زال في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير مستوى صحي يليق بكرامة الانسان المغربي حيثما وجد في التراب الوطني، وليس فقط في محور المدن الساحلية الممتدة من الدار البيضاء إلى طنجة التي يتركز فيها نصف أطباء المغرب. فقد ارتفع عدد الاطباء لكل 100.000 نسمة من 8 سنة 1981 الى 35 سنة 1996 ثم 43 سنة 2000.

جدول رقم 5 : توزيع الأطباء حسب الجهات سنة 2017:

المجموع	أطباء القطاع الخاص	أطباء القطاع العمومي	طنجة تطوان الحسيمة
1673	971	702	الشرق
1401	571	830	فاس مكناس
2647	1144	1503	الرباط سلا القنيطرة
5374	2588	2786	بني ملال خنيفرة
932	476	456	الدار البيضاء سطات
6660	4537	2123	مراكش أسفي
2394	1238	1156	درعة تافيلالت
517	126	391	سوس ماسة
1201	658	543	كلميم واد نون
245	36	209	العيون الساقية الحمراء
204	41	163	الداخلة واد الذهب
71	11	60	المجموع
23319	12397	10922	

أما في مجال التعليم، فإن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة (51% بالنسبة للرجال و 78 % بالنسبة للنساء). كما أن التمدن لا يشمل جميع الأطفال في سن الدراسة سيما في الوسط القروي. وهكذا، فإن نسبة المتمدرسين في التعليم الابتدائي (6 - 11 سنة) لا تتعدى 80 %. وفي القسم الثانوي (12- 17 سنة) تنزل النسبة إلى 31 % ، أما بالنسبة للتعليم العالي فتقارب 80 % .
جدول رقم 6 : وضعية التربية والتكوين بالمغرب خلال موسمي 2017/2016 و 2018/2017 (الأعداد بالآلاف).

2018 - 2017			2017 - 2016			
المجموع	الخاص	العمومي	المجموع	الخاص	العمومي	
4.322.673	735248	3.587.375	4.210.676	701684	3.508.992	الإبتدائي
1.694.501	165382	1.529.119	1.681.124	156603	1.524.521	الثانوي الإعدادي
1.014.231	96739	917492	1.011.847	92375	919472	الثانوي التأهيلي

4114	-	-	4249	-	-	شهادة التقني العالي
820430	-	-	781505	-	-	التعليم الجامعي العمومي (1)
22744	-	-	21916	-	-	المعاهد والمدارس العليا العمومي
20981	-	-	11553	-	-	التكوين التربوي
8217	-	-	8198	-	-	الأقسام التحضيرية

(1) يشمل المدارس التابعة للجامعات.

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. وانطلاقاً من الدخول المدرسي 2018 – 2019، اتخذت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي عدة تدابير وإجراءات تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية. وتسعى الوزارة من خلال برنامج عملها الى تحقيق هدفين كبيرين : أولاً : دعم التمدد ومكافحة الهدر المدرسي وتشجيع النجاح الدراسي، ثانياً : النهوض بتشغيل الشباب. كما وضعت الوزارة عدة برامج ذات طابع اجتماعي :

1) برنامج " تيسير " للدعم المالي المشروط : خلال الموسم الدراسي 2008 – 2009، بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج تيسير 87.795 وارتفع هذا العدد الى 706.359 مستفيداً خلال موسم 2017 – 2018، وانتقل عدد الجماعات المستهدفة من 132 جماعة في موسم 2008 – 2009 الى 434 جماعة خلال موسم 2017 – 2018 ، وأدى الوقع الحالي للبرنامج الى تخفيض نسبة الانقطاع المدرسي الى 57 % وارتفاع نسبة اعادة التمدد الى 37 % .

وخلال الدخول المدرسي 2018 – 2019 سيتم توسيع الاستفادة بالنسبة للتلاميذ من 706.359 تلميذاً الى 2.087.200 بزيادة 1.380.841 مستفيداً، وسيتمدد التوسيع الجغرافي ليشمل في التعليم الابتدائي جميع الجماعات القروية وفي التعليم الإعدادي جميع الجماعات القروية والحضرية، بكلفة مالية اضافية ستبلغ 1.539 مليون درهم لتبلغ الكلفة الاجمالية 2170 مليون درهم. وفي موسم 2017-2018، بلغت نسبة تعميم التعليم الأولي الفئة العمرية 4-5 سنوات 49,6% ، 920 726 طفلاً غير ممدد. وستكون الانطلاقة ابتداء من موسم 2018-2019: بإحداث 4000 قسم في المدارس الابتدائية وتسجيل 100 000 طفل إضافي، وترسيخاً لهذه العملية، وفي موسم 2021-2022 ستصل نسبة التعليم الأولي 67% ، وسيتم إحداث أقسام بكل المدارس الابتدائية العمومية. وستعمم نسبة التعليم الأولي خلال موسم 2027-2028 لتصل 100% : 50 000 حجرة إضافية؛ 56 000 مربى؛ 950 منشط تربوي، وابتداء من سنة 2028 سيتم إدماج الفئة العمرية 3 سنوات.

وستتخذ الوزارة عدة تدابير وإجراءات لتحسين الجودة وتفعيل الإطار المنهجي وكذا تفعيل الإجازة المهنية لتكوين المربيين والمربيين، وتأهيل التعليم الأولي القائم، والعمل على الرفع من القيمة اليومية المخصصة للمطاعم المدرسية والداخليات لفائدة 1. 443 000 تلميذاً بزيادة 570 مليون درهم، لتبلغ الكلفة المالية الإجمالية 1475 مليون درهم. ولتعزيز العرض المدرسي الإبتدائي والإعدادي بالوسط القروي عبر توسيع شبكة المدارس الجماعية، سيتم، و بانخراط الجماعات الترابية كشريك أساسي بناء 150 وحدة جديدة في أفق 2021-2022.

وبالنسبة للتعليم العالي، وفي ما يخص الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، سيتم بناء 4 أحياء جامعية جديدة وملحقتين بالأحياء القائمة ، وإحداث 4900 سرير إضافي و 6 مطاعم جامعية جديدة.

وعن التكوين المهني، سيتم بناء 8 داخلات ومطاعم، وإحداث 1200 سرير إضافي والرفع من عدد منح المتدربين من 10 000 (2017-2018) إلى 60 000 (2018-2019). ومن جهة أخرى، سيتم تعزيز النقل المدرسي بالرفع من عدد المستفيدين من النقل المدرسي: جدول رقم 7 تطور عدد المستفيدين من النقل من 2008 الى 2021:

عدد التلاميذ	الموسم الدراسي
9 800	2009-2008
154 000	2018-2017
193 000	2019-2018
325 000	2021-2020

جدول رقم 8 : وقع البرامج الإجتماعية على تقليص نسبة الهدر المدرسي :

الموسم الدراسي	السلك الابتدائي	السلك الإعدادي
2018-2017	5.7%	12%
2022-2021	2.5%	6%
2025-2024	1%	3%

وللنهوض بتشغيل الشباب، اتخذت الوزارة الوصية عدة تدابير تتعلق بتنوع العرض التربوي وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل بإقرار التكوينات الأكثر جاذبية وتنمية المهارات والكفايات الحياتية بإشراك الفاعلين الإقتصاديين في كل مراحل بلورة مسالك التكوين، وضع منظور جديد للمؤسسات الجامعية ذات الإستقطاب المفتوح، مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بشراكة مع الفاعلين الإقتصاديين، إحداث جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب،

إنشاء معهدين جديدين للتكوين في مهن الصحة (IFMS) بالرباط والدار البيضاء، إنشاء معهد وطني لتكوين المكونين والأوصياء بتماسنا، تفعيل الإطار الوطني للإشهاد، ووضع نظام مندمج للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية، المراجعة الشاملة لآليات وبرامج الدعم لتشغيل الشباب، التشجيع والمواكبة من أجل التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، إحداث معهد لتكوين الأطر المتوسطة والمقاولين الذاتيين بالدار البيضاء، إطلاق برنامج إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة، توسيع شبكة مدارس "الفرصة الثانية" للشباب المنقطع عن الدراسة، إحداث 80 مدرسة إضافية في أفق سنة 2021، تنظيم لقاء وطني للتشغيل والتكوين وإقرار نظام ناجع ونشط للتوجيه.

وقد اعتمد هذا النظام على عدة مرتكزات منها :

- المواكبة المبكرة،

- مراعاة المؤهلات والميولات الشخصية،

- تمكين كل متعلم من بناء وتحقيق مشروعه الشخصي.

ولتحقيق ذلك اتخذت الوزارة عدة إجراءات :

- إعداد وتفعيل نظام جديد للتوجيه منذ نهاية التعليم الإبتدائي، مع التركيز على التوجيه ما بعد الإعدادي

- تعزيز التكوين الأساس والمستمّر للفاعلين في مجال التوجيه المدرسي والمهني

- إحداث مهمة أستاذ رئيسي لكل قسم

- وضع نظام وطني موحد ومندمج للتوجيه ما بعد البكالوريا وتعزيز نظام الجسور والممرات

- إحداث، بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، تخصصات "رياضة ودراسة" بالسلك الإعدادي والثانوي التأهيلي تتوج

ببكالوريا مهنية.

- تمكين الأبطال من متابعة التكوين في الأسلاك ما بعد البكالوريا

- تعزيز التحكم في اللغات الأجنبية

- اعتماد اللغات الأجنبية لتدريس بعض المواد لاسيما العلمية والتقنية منها

- الرفع من القدرات اللغوية للمدرسين في اللغتين الفرنسية والإنجليزية

- تعميم مراكز اللغات الأجنبية على مستوى الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، مع إقرار إجبارية تدريسها لمدة ستة أشهر.

- إرساء نظام الإشهاد للكفاءة اللغوية لفائدة الطلبة والمتدربين في اللغتين الفرنسية والإنجليزية

ولأجراء برنامج العمل هذا، ولتنزيل الاهداف المسطرة لا بد من اعتماد حكمة ناجعة تعتمد على التعبئة الجماعية لمختلف الفاعلين والمتدخلين وإرساء آليات التتبع والتقويم.

وفي مجال السكن، ورغم أن الدولة تسعى إلى محاربة دور الصفيح والقضاء عليها بتوفير السكن الملائم، فإن جهودها تبقى محدودة نظرا لتفاقم هذه الظاهرة وخاصة في المدن الكبرى، وان كانت الجهود المبذولة في السنين الاخيرة أدت الى اعلان مدن عديدة بدون صفيح. فخلال الثمانينات من القرن 20، بلغت وتيرة تزايد السكان الحضريين أوجها بمعدل يصل إلى 4,5%. ومنذ ذلك الحين اتجهت هذه الوتيرة نحو الإنخفاض حيث وصلت سنة 2004 إلى 2,1% نظرا لمساهمة الهجرة القروية وللانخفاض الملحوظ في معدل التزايد الطبيعي بالوسط الحضري. رغم ذلك، تنمو الساكنة الحضرية في المتوسط حاليا بأكثر من 400.000 نسمة كل سنة، الشيء الذي يمثل تحديا ضخما بالنظر إلى ضرورة تلبية الحاجيات الجديدة التي يتطلبها هذا التزايد على مستوى التشغيل وبناء السكن وإقامة البنيات التحتية والتجهيزات الحضرية. فعلى مستوى السكن، يتطلب الأمر بناء 200.000 سكن كل سنة على الأقل من أجل ابواء الأسر الجديدة وامتصاص العجز الذي يمثله بالخصوص السكن غير اللائق.

فالمغرب يعيش حاليا تغيرات كبيرة في بنية أعمار ساكنته أي ما يعرف بالانتقال الديمغرافي Transition démographique حيث تحولت بنية الساكنة من نظام تقليدي يتميز بارتفاع كل من الولادات والوفيات إلى نظام عصري يتميز بانخفاض كل من

الولادات والوفيات، ترتب عن هذا ارتفاع عدد الأشخاص البالغين سن العمل سنويا وبالتالي تضخم في نسبة النشيطين، وهو ما يطرح تحديات كبيرة في المستقبل في ظل تزايد سكان المجال الحضري الذي يشكل ضغطا حقيقيا على عالم الشغل. كما أن قطاع الصحة يعاني من نقص في الاطر وقلّة التجهيزات الطبية وتفاوت توزيعها من جهة لآخرى. ولذا، يسعى المغرب كما هو الشأن بالنسبة لتونس والجزائر إلى التخفيف من سرعة التزايد السكاني، وايجاد توازن بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي. اما في ليبيا وموريطانيا، فلا تطرح مشاكل التزايد السكاني بحدة نظرا لقلّة السكان، بل وتبنت الدولتان سياسة مشجعة على الاجاب. ومن الواضح أن التشغيل يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الإقتصاد والمجتمع المغربيين، ويحتل دائما التشغيل الفلاحي الذي يتسم بحساسية كبيرة إزاء الظرفية المناخية مكانة مهمة بحوالي ثلث النشيطين. غير أن التطور المتنامي للقطاع الثالث أصبح يتجلى من خلال سيادته ضمن مناصب الشغل الجديدة بحوالي 6 مناصب عمل بين كل 10 مناصب يتم خلقها، وأما من حيث الوضعية في المهنة، فيسجل طغيان المأجورين بنسبة 50 % والمستقلين بنسبة 27,5 % ، وتبقى نسبة الشباب هي الأكثر عرضة للبطالة خاصة في فنتي الأعمار 15 – 19 و 20 – 24.

ثالثا : المعطيات الاقتصادية

تقديم :

يعتبر المغرب دولة نامية ذات اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق مع حضور قوي للقطاع العمومي في الإستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية. دولة المغرب هي خامس قوة اقتصادية، - بل وتعمل على أن تصبح في السنوات القليلة القادمة ثاني قوة بعد جنوب أفريقيا بفضل التحولات الاقتصادية والبنى التحتية الكبيرة التي تشهدها في أفريقيا - بناتج محلي إجمالي يتجاوز 104 مليار دولار، أي بمعدل أكثر من 3108 دولار للفرد كدخل فردي سنويا.

منذ نهاية تسعينات القرن العشرين، ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الماكرو اقتصادي ونسب التضخم المنخفضة بوتيرة نسب نمو متوسطة. الاقتصاد المغربي هو اقتصاد خدماتي بامتياز حيث مثلت القيمة المضافة الخدماتية 45,9 % من الناتج الإجمالي لسنة 2013 رغم تشغيل القطاع الفلاحي ل 40 % من الساكنة النشيطة. إلا أن القطاع الأول لا يساهم إلا ب 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل الحبوب والخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري (الموجهة في جزء كبير منها الى التصدير) أهم المساهمين الأساسيين. أما القطاع الثاني فيساهم بحوالي 29 % من الناتج الاجمالي بفضل قطاعات الاستخلاص المنجمي والصناعة والاشغال العمومية.

للاقتصاد المغربي نقاط قوة تتمثل في غنى البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة الى جاذبيتها السياحية كما يستفيد المغرب أيضا من موقعه الجغرافي التفضيلي إزاء الاسواق الأوربية في العقود الأخيرة، وبفضل إصلاحات سياسية ومؤسسية عميقة خصوصا على مستوى الاطارين الماكرو اقتصادي والتحفيزي، انفتح النسيج الاقتصادي على مجموعة من المهن ذات الإنتاجية العالية : كالاكترونيك وترحيل الخدمات والكيمياء وصناعة السيارات وصناعة الطيران حيث شكل القطاعان الاخيران على سبيل المثال سنة 2013 حوالي خمس الصادرات المغربية.

تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دوراً أساسياً في توزيع الأهمية الاقتصادية للدول. ففي المغرب وتونس مثلا، تزداد أهمية الفلاحة والسياحة وإنتاج الفوسفات ، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية. بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريطانيا. أما الإنتاج المنجمي فيتركز في المغرب الأقصى وموريطانيا وتونس (المغرب وتونس تساهمان بنسبة 70 بالمائة من إنتاج الفوسفات في العالم). فهذه الموارد، ساهمت في تنشيط صناعات كيميائية كتحويل الفوسفات، لكن هذه الموارد تتميز بتدني أسعارها في السوق العالمية. ويسعى المغرب لتعويض النقص الطاقوي الذي يعاني منه الى الاعتماد على الطاقات البديلة وخاصة الشمسية والريحية حيث يعتبر نموذجا راندا في هذا المجال.

تمشيا مع روح العصر، حدد المغرب هدفا طموحا في مجال الطاقة، الوصول إلى استيفاء 42 في المائة من حاجياته من الكهرباء عبر استغلال الطاقات المتجددة(الشمس والرياح والماء) في أفق 2020. ولبلوغ هذا الهدف وضعت مخططات تضمنت مشاريع مفصلة ودقيقة ستنجز في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ففي مجال الطاقة الشمسية يهدف المخطط المغربي للطاقة الشمسية، الذي أطلقه الملك محمد السادس سنة 2009، إلى تطوير محطات إنتاج الكهرباء الشمسية بقدرة إجمالية تصل إلى ألفي ميغاواط في أفق 2019 بكلفة 70 مليار درهم (8.2 مليار دولار). وحددت خمسة مواقع لاستقبال هذه المحطات بعد إنجاز الدراسات. كما أنشئت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في شكل شركة مساهمة لقيادة المخطط.

وفي سنة 2011 طرحت الحكومة صفقة مشروع إنشاء المحطة الأولى ضمن هذا المخطط في ورزازات بقدرة 160 ميغاواط، والتي تعد أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم. ورست الصفقة على شركة «أكوا باور» السعودية التي شرعت في إنشاء المحطة في أبريل (نيسن) 2013 بكلفة تناهز مليار دولار. وستدخل هذه المحطة حيز التشغيل في 2015. وفي غضون ذلك، شرعت الحكومة في الإعداد لتفويت الشطر الثاني لمشروع ورزازات لاستغلال الطاقة الشمسية. وفي مجال استغلال الرياح، يسعى المغرب إلى تثمين تجربته في هذا المجال، حيث تصل القدرة الإنتاجية للمشاريع الموجودة، وتلك التي توجد في طور الإنجاز إلى ألف ميغاواط. ووضع برنامج جديد لمضاعفة هذه القدرة في أفق 2020 بكلفة استثمارية تناهز 16 مليار درهم (1.9 مليار دولار).

وحسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الأساسية للسكان النشيطين المشتغلين خلال سنة 2019، بلغ عدد السكان في سن النشاط (15 سنة فأكثر)، سنة 2019، 26.359.000 شخص، 12.082.000 منهم نشيطون (10.975.000 نشيطون مشتغلون و1.107.000 عاطلون) و14.277.000 هم خارج سوق الشغل.

وهكذا، فقد بلغ معدل النشاط 45,8 % على الصعيد الوطني، 42,3 % بالوسط الحضري و52,2 % بالوسط القروي. كما بلغ هذا المعدل 71 % لدى الرجال مقابل 21,5 % لدى النساء. وينتقل هذا المعدل من 45 % بالنسبة للنشيطين الذين لا يتوفرون على شهادة إلى 42,5 % لدى الحاصلين على شهادة متوسطة، ليبلغ 56,9 % بالنسبة للحاصلين على شهادة عليا. فمن بين 10.975.000 نشيط مشغول، يقطن 42,8 % منهم بالوسط القروي و22,7 % هم نساء. كما يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة 36,7 % من حجم الشغل الإجمالي (10,2 % للذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة و26,5 % بالنسبة للمتراوحة أعمارهم ما بين 25 و34 سنة).

بلغ معدل الشغل 41,6 % على المستوى الوطني (36,9 % بالوسط الحضري و50,3 % بالوسط القروي). كما بلغ هذا المعدل 65,5 % في صفوف الرجال مقابل 18,6 % في صفوف النساء و57,9 % بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و44 سنة و18,9 % لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة.

وكما أشرنا سابقا، يبقى قطاعي الخدمات والفلاحة والغابات والصيد في مقدمة القطاعات المساهمة في توفير مناصب الشغل حيث يشغل قطاع "الخدمات" 44,9 % من السكان النشيطين المشغولين (4.927.000 شخص)، متبوعا بقطاع "الفلاحة والغابات والصيد" بنسبة 32,5 % (3.568.000) وقطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" بنسبة 12 % (1.317.000) وقطاع "البناء والأشغال العمومية" بنسبة 10,5 % (1.148.000).

ومن بين 4.927.000 نشيط مشغول بقطاع "الخدمات"، يزاول منهم 34,1 % بفرع "التجارة" و12,7 % بفرع "الخدمات المقدمة لفائدة المجتمع"، 11,6 % بفرع "النقل والتخزين والاتصال".

يشغل قرابة ثلثي النشيطين المشغولين بالوسط الحضري (65,7 %) في قطاع "الخدمات" و17,5 % في قطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية"، فيما يشغل بالوسط القروي، ما يقارب سبعة نشيطين مشغولين من بين كل عشرة (69,4 %) في قطاع "الفلاحة والغابة والصيد".

ومن بين المهن الأكثر مزاولة من طرف السكان النشيطين المشغولين، نجد "العمال والعمال اليدويين في الفلاحة، الغابة والصيد" بنسبة 19,4 % و" الحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية " بنسبة 18,6 % و" العمال اليدويين غير الفلاحيين، الحمالون وعمال المهن الصغرى " بنسبة 15,2 %. فقد كشفت الندوية السامية للتخطيط أن النساء يسجلن حضورا مهما في مجال الفلاحة والغابات والصيد البحري حيث يمثلن 46,9 % من مجموع النساء النشيطات المشغولات على الصعيد الوطني. وأشارت المندوبية في مذكرتها الاخبارية التي نشرتها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أن قطاع الخدمات يعد ثاني مشغل للنساء بنسبة 38,5 % متبوعا بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية بنسبة 14 %.

وأوضح المصدر ذاته أن توزيع الشغل حسب الأنشطة الاقتصادية يخفي فوارق حسب وسط الإقامة بحيث أن غالبية النساء النشيطات بالوسط القروي يشغلن بقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري 90,7 % على عكس الوسط الحضري حيث يشغل النساء أساسا بقطاع الخدمات 71 %.

وأضاف أن توزيع الشغل حسب القطاعات يسجل بالنسبة للرجال اختلافا ملموسا مقارنة بالنساء إذ يمثل البناء والأشغال العمومية الذي يشغل نسبة ضئيلة من النساء قطاعا مهما في توفير مناصب الشغل للرجال وخصوصا بالوسط الحضري حيث يشغل 14,5 % من مجموع الذكور النشيطين المشغولين.

كما لاحظت المندوبية أنه من خلال توزيع النساء النشيطات المشغولات حسب المجموعات الكبرى للمهن، يتضح أن أكثر من الثلث 37,7 % يشغلن ضمن مجموعة العمال والعمال اليدويين في الفلاحة، الغابة والصيد، و13,2 % بمجموعة العمال اليدويين غير الفلاحيين، الحمالون وعمال المهن الصغرى، و11,2 % كمستخدمات، و10,8 % بمجموعة الحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية و9 % من مجموعة المستغلين الفلاحيين، صيادو السمك، الغابويين أو القناصون.

ويسجل توزيع النساء النشيطات المشغولات حسب المجموعات الكبرى للمهن اختلافا ملموسا بين وسطي الإقامة إذ بالوسط القروي تشغل 72,9 % من النساء النشيطات المشغولات ضمن مجموعة العمال والعمال اليدويين في الفلاحة، الغابة والصيد البحري و17,7 % ضمن مجموعة المستغلون الفلاحيون، صيادو السمك، الغابويين أو القناصون.

وفي المقابل، فبالوسط الحضري تشغل 23,4 % من النساء النشيطات المشغولات ضمن مجموعة العمال اليدويين غير الفلاحيين، الحمالون وعمال المهن الصغرى، و21 % كمستخدمات، و17,5 % بمجموعة الحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية، و15 % بمجموعة الاطر العليا وأعضاء المهن الحرة.

وكذلك يسجل توزيع النساء النشيطات المشغولات حسب الحالة في المهنة اختلافا بين وسطي الإقامة. وهكذا، فبالوسط القروي، تشغل 70 % من النساء أساسا كمساعدات عائليات، أو مستقلات 19,7 %، في حين بالوسط الحضري أكثر من 8 نساء نشيطات مشغولات من بين 10 (81,2 % هن مستأجرات و12,2 % هن مستقلات).

يمثل المستأجرون نصف السكان النشيطين المشتغلين (50,1 %). ويبقى الشغل المأجور أكثر انتشاراً بين النساء النشيطات المشتغلات بالوسط الحضري (81,2 % مقابل 61,3 % لدى الرجال). ويمثل المستقلون 30,2 %، و 34,4 % لدى الرجال و 15,9 % لدى النساء. وتشكل فئة المساعدين العائليين 14,7 %، مع ذروة تبلغ (70 %) لدى النساء القرويات، أما فئة المشغلين، فهي لا تمثل سوى 2,4 % من مجموع النشيطين المشتغلين.

أكثر من نصف النشيطين المشتغلين (55,4 %) لا يتوفرون على شهادة، فيما يتوفر 29,6 % منهم على شهادة متوسطة و 14,9 % على شهادة عليا. كما أنه 81,4 % من بين النشيطين المشتغلين الذين يشتغلون بقطاع "الفلاحة والغابة والصيد" لا يتوفرون على شهادة. وتبلغ هذه النسبة 59,8 % بقطاع "البناء والأشغال العمومية" و 46,2 % بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و 38,1 % بقطاع "الخدمات".

كما أن ما يقارب 7 مستقلين من بين كل عشرة (70,5 %) لا يتوفرون على شهادة، فيما يتوفر حوالي الربع (24,8 %) على شهادة متوسطة و 4,7 % على شهادة عليا. وتبلغ هذه النسب، بالنسبة للمستأجرين، 42,4 % و 33,4 % و 24,2 % على التوالي.

يمارس حوالي 15 % من النشيطين المشتغلين شغلا غير مؤدى عنه. ويهم هذا النوع من الشغل القرويين (31,3 %) أكثر من القاطنين بالمدن (3,1 %)، والنساء (36,2 %) أكثر من الرجال (9 %). ويعتبر الشباب البالغين من العمر أقل من 25 سنة أكثر عرضة للشغل غير المؤدى عنه (44,2 %). وتراجع هذه النسبة حسب السن لتصل 9,8 % لدى البالغين 45 سنة فما فوق. ويخص الشغل غير المؤدى عنه أيضا الأشخاص بدون شهادة بنسبة 19,7 % مقابل 9,5 % لدى حاملي الشواهد.

ما يقارب نشيط مشتغل من بين كل عشرة (9,2 %) هم صديفون أو موسميون (11,6 % بالقرى و 7,4 % بالمدن). يشتغل أربعة نشيطين مشتغلين من بين كل عشرة (40,3 %) لمدة تفوق 48 ساعة في الأسبوع (44,5 % بالوسط الحضري و 34,8 % بالوسط القروي). ويهم الشغل لساعات مفرطة بالأساس الرجال (48,4 %) أكثر من النساء (12,9 %). كما يهم، حسب النشاط الإقتصادي، 47,3 % من النشيطين المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية و 46,7 % من المشتغلين بقطاع الخدمات، 40 % بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و 29,6 % بقطاع "الفلاحة والغابة والصيد".

ومن جهة أخرى، ما يقارب 6,6 % من النشيطين المشتغلين يعملون جزءا من النهار وآخر من الليل (9,2 % بالوسط الحضري و 3,2 % بالوسط القروي)، و 2,8 % بالتناوب ما بين الليل والنهار و 1 % لا يشتغلون إلا بالليل.

يستفيد قرابة ربع النشيطين المشتغلين (24,1 %) من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل (36,4 % بالمدن و 7,8 % بالقرى). وترتفع نسبة المستفيدين من التغطية الصحية بارتفاع مستوى الشهادات، حيث تنتقل من 10,8 % بالنسبة للأشخاص الذين لا يتوفرون على شهادة إلى 72,1 % بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.

يسجل المشتغلون في قطاع "الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية" أعلى معدل انخراط في نظام التغطية الصحية (41,4 %)، يليه قطاع "الخدمات" (36,2 %) ثم قطاع "البناء والأشغال العمومية" (12,8 %) وقطاع "الفلاحة، الغابة والصيد" (4,7 %). على الصعيد الوطني، يستفيد 45,3 % من المستأجرين من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل، و 52,4 % بالوسط الحضري و 24,5 % بالوسط القروي. وتبلغ هذه النسبة 54,4 % لدى النساء و 42,9 % لدى الرجال.

يستفيد أكثر من نشيط مشتغل من بين كل خمسة (22,4 %) من نظام للتقاعد، و 34,5 % بالوسط الحضري و 6,1 % بالوسط القروي. ويبقى معدل التغطية بنظام للتقاعد في نفس المستوى بالنسبة لكل من النشيطين المشتغلين الذكور والإناث، مسجلا على التوالي 21,6 % و 24,9 %. وينتقل هذا المعدل من 15,7 % بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة إلى 24,3 % بالنسبة للأشخاص البالغين 30 سنة فما فوق. كما ينتقل هذا المعدل من 8,9 % بالنسبة للأشخاص بدون شهادة إلى 70,7 % لدى حاملي الشهادات العليا.

1 - النشاط الفلاحي :

تغطي الأراضي البورية غير الصالحة للزراعة 55 % من المساحة الفلاحية الصالحة بالمغرب، وتمتد الأراضي البورية الصالحة للزراعة على 27 % من المساحة الفلاحية الصالحة، أما الأراضي الصالحة للزراعة فلا تمثل إلا 14 % من المساحة الكلية للمملكة، أي 9,2 مليون هكتار. وتغطي الغابات 8 %، وغطاء من الحلفاء 5 %، والأراضي غير المزروعة 44 %، أما الأراضي المخصصة للمرعى فتتمد على 30 % من المساحة الكلية للبلاد.

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية قصوى في الاقتصاد الوطني نظرا لأهميته في تأمين الغذاء وتشغيل السكان النشيطين ... وانسجاما مع هذا، ركزت الدولة على تعزيز المبادرة الخاصة وتعبئة الموارد الضرورية لتطوير القطاع الفلاحي رغبة منها في تحقيق عدة أهداف منها :

- - الرفع من الإنتاج وتنويعه بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- - المساهمة في إنعاش الصادرات .

- تحسين جودة المنتج للرفع من القدرة التنافسية .
 - تحسين مدا خيل الفلاحين ...
- ولتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع، عملت الدولة على توسيع القطاع السقوي العصري وإدخال تقنيات حديثة ... وقد جاء هذا في إطار تحقيق مشروع سقي المليون هكتار مع نهاية القرن الماضي ، حيث تم توسيع مناطق السقي الكبرى والمتوسطة العصرية التي استفادت من عدة عوامل إيجابية :
- بناء السدود التي وفرت مياه الري .
 - الإشراف المباشر لمكاتب الاستثمار الفلاحي .
 - اعتماد المكننة في مختلف العمليات الفلاحية .
 - الاعتماد على البحث العلمي والتجارب التي تقوم بها المعاهد الزراعية لتوفير البذور والأسمدة والمبيدات ...
 - الرفع من مستوى الفلاح .
 - إعفاء الفلاح من الرسوم الجمركية في استيراد الآليات الفلاحية .
- وقد ساهمت هذه العوامل في تطوير الإنتاج الفلاحي وفرض اختيارات وألويات جديدة بدأت تطبع الفلاحة المغربية في السنين الأخيرة . ويشغل قطاع الفلاحة والصيد البحري ما يقارب 50 % من مجموع القوى العاملة. و تبلغ مساحة الأراضي الزراعية بالمغرب 8,4 مليون هكتار تعتمد معظمها على الأمطار. اما الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري فلا تزيد مساحتها عن 4 % من مجموع مساحة الأراضي المزروعة. ولذا تعد الحبوب اهم المنتجات الزراعية ونجدها في السهول الساحلية للمحيط الاطلسي وفي الحوض الادنى لنهر ملوية. ويوفر الإنتاج الفلاحي 90 % من مجموع الاستهلاك المحلي، ويساهم ايضا ب 50% من جملة الصادرات. ولا يمثل الإنتاج الفلاحي سوى 18 % من مجموع الدخل القومي. ولذا، تسعى الدولة الى زيادة وتنويع الإنتاج الفلاحي وتطوير قطاع الصيد البحري من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء.

1-1 الإنتاج الزراعي :

- الحبوب: تتسع وتضيق مساحاتها الزراعية حسب المواسم الفلاحية المطيرة أو الجافة، لذلك يتحكم المناخ بشكل كبير في كمية الإنتاج رغم أن زراعة الحبوب تهيمن على 3 / 2 الأراضي الزراعية، حيث توسعت مساحاته من 4,6 مليون هكتار خلال السبعينات إلى 5,5 مليون هكتار خلال التسعينيات، ومع ذلك، يظل الإنتاج دون الحاجيات الوطنية وخاصة في المواسم الجافة ، لذلك يضطر المغرب إلى استيراد كميات لا بأس بها من الحبوب لتغطية العجز الغذائي فيها . استقرت المساحات المزروعة من الحبوب في حدود 5 ملايين ونصف المليون هكتار.

لا زال انتاج الحبوب غير منتظم ومرتبب بالعامل المناخي و يبلغ حاليا 200 كلف للفرد.

جدول رقم 9: إنتاج الحبوب بالمغرب (الف قنطار) 2016 - 2018.

الحبوب	2017/2016	2018/2017
القمح الصلب	21990,8	24319,8
القمح الرطب	48917,4	49101,1
الشعير	24664,6	29194,6
الخرطال	349,1	214,2
الذرة	1224,0	1183,9
البشنة	36,4	33,2
الأرز	577,0	630,4
حبوب أخرى	17,5	--

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ونظرا لمشكل الجفاف الذي أصبح مشكلا بنيويا وهيكليا في المغرب، والذي ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، اختار المغرب توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تزويده بهذه المادة الحيوية تفاديا لأي خلل في قانون العرض والطلب، والذي له انعكاسات مباشرة على الوضع الاجتماعي (تحقيق السلم الاجتماعي).

- يأتي الشعير في مقدمة الحبوب الشتوية من حيث المساحات المخصصة له لاعتبارين : الأول : كون الشعير يتأقلم مع المناخ شبه الجاف، ولا يتطلب تساقطات كثيرة.الثاني: كونه مزروعا بوريا بامتياز وفي متناول الفلاحين الصغار والمتوسطين. لذلك اتسعت مساحته وأصبحت تعادل 45% من الأراضي المخصصة للحبوب .

- القمح : يعد المزروع الثاني بعد الشعير من حيث الأهمية والمساحة المخصصة له ، يزرع خاصة في المناطق السقوية البورية التي تتلقى تساقطات كافية .

عموما، تتوزع زراعة الحبوب على مناطق واسعة من البلاد. غير أن منطقة الشاوية ودكالة والحوز تعد من المناطق الأكثر زراعة. — المزروعات التسويقية:

الصناعية والتحويلية (الخضروات): عرفت هذه الزراعات تطورا كبيرا أعطت للقطاع بشكل عام دينامية جديدة، وفرضت نفسها كاختيار طبع الفلاحة المغربية في السنين الأخيرة، رغم أن السياسة الفلاحية بالبلاد لم تتضح رؤيتها بعد، إذ وجدت نفسها أمام نمط جديد من الاستغلال بعد تدفق مستثمرين وطنيين وأجانب للاستثمار في هذا القطاع في إطار المساحات المغطاة (الدفينات). منها المزروعات الصناعية كالمندرو وقصب السكر التي أولت لها الدولة اهتماما كبيرا لتوفير جزء هام من الحاجيات في مادة السكر (65% فقط)، لذلك توسعت زراعتها بسهل الغرب ودكالة وتادلة وملوية.

— المزروعات الزيتية:

وخاصة عباد الشمس الموجه لتغذية مصانع الزيتون ثم الفول السوداني الذي لا يزال إنتاجه يتركز بمنطقة اللوكوس. أما الزراعات التحويلية وخاصة الخضراوات فقد اتسعت زراعتها بشكل ملفت داخل الدفينات إما في مناطق السقي الكبرى أو في إطار السقي الخاص الذي اعتمد على إمكانياته الذاتية في حفر الآبار وضخ المياه وبناء الدفينات ليشكل السقي الخاص حاليا مكونا جديدا في الفلاحة المغربية، حيث يساهم بحصة تفوق مجموع الدوائر السقوية وفاقت نتاجه بكثير نتائج الدوائر السقوية سواء على مستوى المردودية المادية والمالية أو على مستوى استغلال المياه. وتتجلى أهمية هذا النشاط فيما يلي :

- مساهمته الهامة في إنتاج الخضار بأزيد من ثلثي 2/3 الإنتاج الوطني والحوامض بأكثر من نصف 1/2 الإنتاج .

- تركز إنتاج السقي الخاص داخل الدفينات وما تحققت من أرباح .

- ارتفاع تكلفة الحصول على المياه (الضخ) ب 3 إلى 5 مرات كلفة المياه في الدوائر السقوية الكبرى، وهو ما يجعل الفلاح يصير على تكثيف العمل الزراعي لتعويض التكلفة المرتفعة.

- الاستعمال المرن للمياه، وهو ما يمكن من تكثيف زراعي بشكل مرتفع .

لقد أدى التطور المستقل للسقي الخاص وبدون اعتمادات عمومية إلى بقائه في الظل دون أن يستفيد من الدراسات والتخطيطات الهيدرو-فلاحية، مما قد يعرض الفرشة المائية الباطنية للإستنزاف كما هو الحال بسوس وسابيس والمناطق الساحلية.

رغم الانخفاض المتواصل لمستوى الفرشة المائية بسوس، والذي يقدر بحوالي 1,6 متر إلى مترين في المتوسط سنويا ، فإن عمليات ضخ المياه الجوفية تتزايد بشكل مستمر، مما يؤدي إلى الزيادة في تكاليف التسيير والاستغلال لأن تعبئة المياه السطحية تظل غير كافية، مما يبرر استمرار ضخ المياه الجوفية بنسبة أكبر، والتي بلغت 650 مليون متر مكعب سنة 2000، ومن المرتقب أن ترتفع إلى 700 مليون متر مكعب سنة 2020 .

فرغم تنوع الموارد المائية بالمغرب حيث هناك الشلالات والسدود والأنهار، يشكل موضوع الماء بالمغرب أحد أهم المواضيع التي تستأثر باهتمام واسع وتثير انشغالا عميقا لدى الساكنة، وخاصة في العالم القروي، بالإضافة، طبعا، إلى المسؤولين الذين يدركون المخاطر الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب عن ندرة المياه. إن الإستراتيجية المتبعة حاليا مكنت البلاد من الاستجابة لجميع المتطلبات دون تفريط أو تقصير خاصة في فترات الجفاف التي عرفها المغرب، وذلك بفضل التجهيزات المائية المتوفرة عليها. لقد أصبحت هذه الإستراتيجية المرتكزة أساسا على تعبئة المياه تستلزم اتخاذ تدابير إضافية تضمن تنمية مستدامة وتديبرا مندمجا وعقلانيا للموارد المائية المتاحة. و تتمحور هذه التدابير والتي شرع فعلا في إنجازها حول تدبير ندرة المياه وعقلنة استعمالها وضمان مردودية استغلالها وتحقيق التضامن بين الجهات والتوزيع المتوازن للموارد المائية خاصة خلال فترات الجفاف، إضافة إلى اعتماد اللامركزية والتشاور في تخطيط تنمية المياه وتديبرها. يعرف المغرب وضعية مائية متوسطة إلى ضعيفة فهو يسجل 5,4 نقطة في مؤشر الموارد مقابل 9,1 كمعدل عالمي و 46 في مؤشر الفقر المائي ويمتلك ما بين 20 و 23 مليار متر في السنة من الموارد المائية ويحتل الرتبة 114 من أصل 174 دولة (حسب مجموع الموارد المائية المتجددة) تصل في بعض السنوات إلى 29 مليار متر³ وأكثر من 12,6 كلم³ في السنة من المياه العذبة يحتل بها الرتبة 41. تنقسم الموارد المائية إلى سطحية 75% 18 مليار متر³ وباطنية 25% 5 مليار متر³. (انظر جدول رقم 3: تصنيف أهم الأنهار والوادية بالمغرب حسب طولها وصبيبها وطبيعة جريانها بالصفحة رقم 15).

2 - 1 الإنتاج الحيواني :

جدول رقم 10 : تربية المواشي بالمغرب (الف رأس) 2016/2000.

رؤوس الماشية	2000	2001	2014	2015	2016	2017	2018
الأبقار	2,575	2,500	3238,7	3291,1	3338,0	3344	3441,2
الأغنام	14,500	15,500	19216,5	18509,6	20438,0	19864	19880,2
الماعز	4,931	5,000	6252,4	6231,4	5699,0	5741	5732

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

على عكس الإنتاج النباتي الذي ظلت نتائجه متقلبة ومخيبة للأمل على العموم ، فإن قطاعي الحليب واللحوم سجلا سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى المردودية ارتفاعا منتظما ومستمرًا خلال الثلاثين سنة الأخيرة، من هنا تأتي الأهمية المتزايدة لتربية الماشية والدواجن الذي يساهم نشاطها بحوالي ثلث (1/3) القيمة المضافة الفلاحية بقطاع مهم يتمثل في :

— الأبقار أكثر من 3 مليون رأس . — الأغنام أكثر من 20 مليون رأس . — الماعز بما يقارب 6 مليون رأس سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن معظم القطيع يربى بطرق تقليدية في إطار الرعي الواسع، أما الرعي المكثف، فيكاد يقتصر على الأبقار داخل الحضائر، بينما في المناطق الجافة وشبه الجافة والمرتفعة فينتشر أسلوب الانتجاع .

ورغم أهمية تربية الماشية كنشاط وحيد الذي بإمكانه استغلال قسم كبير من الأراضي الجافة وشبه الجافة والمتضرسة، وماله من دور كذلك في تعويض تقلبات إنتاج الحبوب، فإن ارتفاع حجم القطيع في بعض المناطق وخاصة المغرب الشرقي أدى إلى زيادة الضغط على المراعي (الرعي الجائر) والإفراط في استغلال المجال الرعوي الذي يساهم في تدهور بعض التشكيلات النباتية كالحلفاء والشيح ... وهو التدهور الذي يزيد من حدته الجفاف المتكرر.

تتوفر الأراضي الصحراوية المغربية على أنواع كثيرة من الحيوانات، وهي تلائم حياتها مع ندرة وقلّة الماء، لذلك فإن الكثير من حيوانات الصحراء ليلي النشاط (فلا يظهر نهاراً). وتتأقلم الحيوانات الصحراوية الصغيرة بتدبر بيئة مناخية موالية، كأن تختبئ تحت صخر أو تتحجر في أماكن تنعم فيه بالرطوبة والهواء البارد.

ويعتبر الجمال، الذي يسمونه سفينة الصحراء، من أكثر الحيوانات انسجاما وتعابشا مع طبيعة مناخ الصحراء، إذ يستطيع مقاومة قلة الماء والحرارة المرتفعة، والسير أياماً عديدة دونما طعام ولا ماء، إضافة إلى قدرته على تخزين الماء، واحتفاظه بالرطوبة.

3 - 1 مخطط المغرب الأخضر :

في سنة 2008 أعطى العاهل المغربي انطلاقة مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالزراعة وبأوضاع السكان القرويين بشكل عام. ويهدف مخطط المغرب الأخضر إلى جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والإقتصادية في المغرب، حيث تندرج هذه الاستراتيجية في إطار استكمال عدة مشاريع كبرى على الصعيد الوطني منها خلق فرص الشغل ومكافحة الفقر وحماية البيئة، وهو يعتمد على مقاربة شمولية لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي، كما يرتكز على تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما يهدف مخطط المغرب الأخضر كذلك إلى إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية. يقول وزير الفلاحة والصيد البحري: «يهدف مخطط المغرب الأخضر إلى تحقيق الأمن الغذائي للمغرب من خلال تنمية مستدامة ومتوازنة للقطاع الفلاحي باعتباره محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إضافة إلى وزنه الاجتماعي والسياسي؛ إذ يعيش 45 في المائة من سكان المغرب في الوسط القروي».

ويضيف الوزير أن هذا المخطط يرتكز على مبدأ المسؤولية المشتركة من خلال الإشراف الدائم لمختلف الفاعلين في مسلسل اتخاذ القرار وتقاسم المسؤولية بينهم في إطار تعاقدية تحت الإشراف المباشر للملك محمد السادس، الذي يشكل حافزا على انخراط الجميع وتعبئة وتكثيف كل الجهود. ويضيف وزير الفلاحة : «حدد المخطط أهدافا واضحة، ووضع خريطة طريق للنهوض بالعالم الفلاحي المغربي تقوم على دعامين. الدعامة الأولى تتعلق بتطوير الزراعة العصرية من خلال استثمار 150 مليار درهم (17,6 مليار دولار) على مدى العشرين عاما المقبلة، وإنجاز 900 مشروع محددة بدقة، وفتح الضيعات التي تملكها الدولة أمام الاستثمار الخاص عن طريق الإيجار. أما الدعامة الثانية فتتعلق بالفلاحة التضامنية وتهدف إلى تحسين دخل وظروف عيش نحو ثلاثة ملايين شخص عبر الرفع من مردودية الإنتاج وتشجيع المزارعين الصغار على التحول إلى منتجات ذات تنافسية وعائد أكبر وقيادة مشاريع تجمعهم لتشكيل قوة اقتصادية وتحسين ظروف تثمين الإنتاج ومسالك توزيعه وتسويقه. وجرى إيلاء اهتمام خاص بسكان المناطق الجبلية والواحات من خلال وضع برامج للتهيئة المجالية لهذه المناطق وفك العزلة عنها».

قامت الدولة في إطار مخطط المغرب الأخضر بتعبئة ما يقارب 66 مليار درهم خصصتها للفترة ما بين 2009 – 2015، إضافة إلى ذلك، استفاد مخطط المغرب الأخضر من مساهمات مقدمة من صندوق الحسن الثاني (800 ألف درهم في أربع سنوات)، وكذا

صندوق التنمية القروية، كما قامت الأبنك الوطنية في إطار هذه السياسة الاستثمارية بتطوير طرق لتمويل ملائمة لحاجيات الفلاحين. واعتبارا للثقة التي يحظى بها مخطط المغرب الأخضر وكذا إمكانيات الفلاحة المغربية لدى الشركاء الماليين الدوليين. فقد ساهم هؤلاء من جهتهم في تمويل هذا المخطط. وقد بلغت مساهمات صناديق الدعم المتعددة الأطراف والثانية ما يناهز 12,3 مليار درهم فيما العقود المبرمة أو التي في طور التوقيع (منها حوالي 5,3 مليار درهم كمنح و 7 مليار درهم في شكل قروض). ومن أبرز نتائج المخطط الأخضر ارتفاع المتوسط السنوي لمحاصيل الحبوب إلى 83 مليون قنطار ما بين 2008 و2013، وزيادة إنتاج الفواكه بنسبة 163 في المائة والمساحات المغروسة بالفواكه 40%. كما ارتفع إنتاج الزيتون بنسبة 84% ليبلغ 1,4 مليون طن خلال العام الحالي، وتوسعت المساحات المغروسة بالزيتون لتصل إلى مليون هكتار. وتضاعف استعمال البذور المعتمدة كما ارتفع استعمال الأسمدة والمخصبات بنسبة 36%. كما أنجز 68% من برنامج الاقتصاد في الماء من خلال إدخال أنظمة الري بالتنقيط إلى 337 ألف هكتار. ويستهدف هذا البرنامج تحويل 550 ألف هكتار من الأراضي الزراعية من الري التقليدي إلى الري بالتنقيط بكلفة 23 مليار درهم (2,7 مليار دولار) في أفق 2020.

لقد مكن المخطط كذلك من تطوير فلاحة عادلة تحترم البيئة بفضل عدد من المبادرات (الممارسات الفلاحية الجيدة وتحويل الزراعات واقتصاد الماء وتدبير الأنظمة البيئية ومحاربة التصحر). كما تم إحداث تأمين يغطي جميع المخاطر المناخية لفائدة الفلاحين الصغار الذين يستفيدون من دعم يهم واجبات انخراطهم. وباعتبار المنتوجات المحلية موروثا وطنيا وجب تثمينه. فقد شكلت موضوع برنامج هام : العلامات التجارية ودراسة السوق ودراسات الأبحاث والتطوير ودعم المنتجين الصغار وتقديم المساعدة للتصدير.

3 - 3 الصيد البحري :

ان الموقع الجغرافي المتميز للمغرب يوفر له بالتأكيد طابعا بحريا. فمجاله البحري يمتد على أكثر من مليون كيلومتر مربع وعلى واجهتين بحريتين متوسطية واطلسية طولهما 3500 كلم ضمن منطقة من اغنى المجالات البحرية في العالم من حيث الثروات السمكية، فالمغرب يتوفر على احتياطات سمكية كبيرة ومتنوعة وذلك بفضل اتساع المجال البحري. وقد ساعده هذا الوضع على تبوء مكانة هامة في مجال الصيد البحري، إذ يحتل اليوم المرتبة الاولى في العالم العربي وافريقيا كاهم منتج ومصدر للمنتوجات البحرية والمرتبة الثالثة عشر على الصعيد العالمي سنة 2018.

ويتواجد اسطول الصيد الوطني في جميع مناطق الصيد من السعيدية حتى الكويرة، وفي جميع المصايد. والاسطول الوطني متنوع جدا ويتكون من ثلاثة أنواع كبيرة وهي، أسطول الصيد في أعالي البحار، وأسطول الصيد الساحلي وأسطول الصيد التقليدي، كما أصبح يتوفر على أسطول سريع منذ سنة 1973 بفضل دعم الدولة، وهو يتألف أساسا من مراكب ذات أجهزة مصنوعة من الفولاذ، طولها يفوق 24 مترا وحمولتها تتجاوز 150 طنا.

ويبلغ عدد سفن الصيد في الأعالي المسجلة عند نهاية 2011 حوالي 452 وحدة بحمولة شاملة قدرها 147.028 طنا. وبقوة محركية تبلغ 463.633 حصان وتجدر الإشارة إلى أن منتوج هذا الأسطول يوجه إلى الأسواق الخارجية.

ويتكون الأسطول الساحلي من موحديات حمولتها اقل من 150 طن ويبلغ طول الوحدة بين 16 و 22 مترا وهي تشيد محليا من مادة الخشب. وهو يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا مهما على المستوى الوطني والجهوي ويبلغ عدد سفنه 2562. وهو يمثل الممون الرئيسي للسوق المحلي من الأسماك المصيرة.

أما أسطول الصيد التقليدي يتكون من قوارب صغيرة مصنوعة من الخشب طولها من 5 إلى 6 أمتار حمولتها أقل من طنين، وهي مجهزة بمحرك خارجي ويمارس الصيد التقليدي في أكثر من 150 موقع تقريبا منها 73 موقع بالأبيض المتوسط.

جدول رقم 11: الاسطول المغربي للصيد البحري في الساحل وأعالي البحار:

قوارب ص التقليدي	الأسطول الساحلي			أسطول أعالي البحار			
	العدد	العاملين	الحمولة	العدد	العاملين	الحمولة	
2499	89298	13004	306				المتوسط
11118	548645	90637	1556	329160	104699	333	المحيط
13617	637943	103641	1862	329160	104699	333	المجموع

المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات .

وفي سنة 2017، بلغت كمية أسماك الصيد الساحلي والتقليدي 1.285.788 طنا بقيمة إجمالية وصلت 7.290.529 درهما، لترتفع هذه النسبة ب 1,3 % سنة 2018 ليصل 7.290.529 درهما ، أما السمك السطحي فقد بلغت القيمة الإجمالية لصيد

الأسماك سنة 2017، 2.897586 درهما ، وسنة 2018 بلغت 3.032.887 بارتفاع نسبته 4,7 % . وبلغت قيمة مردود صيد الأسماك في أعالي البحار سنة 2017، 4.592.356 درهما لتتنزل سنة 2018 إلى 3.949.736 درهما بنقص 14,0 % وعرفت الكمية المنتجة كذلك نقصا وصل إلى ناقص 21,8 % ، أما الصيد البحري الوطني فبلغت قيمته سنة 2017 ما قيمته 12.101.761 درهما لينخفض بنسبة 4,3 % سنة 2018 . أما المنتوجات البحرية الأخرى والتي تشمل تربية الحيوانات المائية والطحالب والمرجان وصيد النون، وحسب نفس المصدر أي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فقد ارتفعت مابين سنتي 2017 و 2018 بنسبة 7,9 % حيث انتقلت قيمة مردوديتها من 314.565 درهما إلى 339.279 درهما بالرغم من انخفاض الكمية من 1.386.052 طنا سنة 2017 إلى 1.371.683 طنا بنسبة ناقص 1,0 % تحتل صناعة تحويل وتثمين منتجات الصيد البحري في المغرب مكانة متميزة في الإقتصاد الوطني لمعالجتها ما يقارب 70 % من إفراغات الصيد الساحلي وتصدير ما يناهز 85 % من إنتاجها إلى مئة دولة بالقارات الخمس.

كما يتميز النسيج الصناعي لقطاع الصيد البحري بتنوعه، وقد ضم سنة 2013 مثلا 397 وحدة، ويعد التجميد النشاط الأبرز يليه تصبير السمك ثم توضيب السمك الطري.

وقد عرفت صادرات الاسماك تطورا مهما خلال العقد الاخير سواء من حيث الكمية المصدرة او من حيث المداخيل، مما جعل قطاع الصيد البحري يلعب دورا كبيرا في تعزيز الميزان التجاري للمواد الغذائية. لقد تضاعف الانتاج الاجمالي للصيد البحري قرابة 4 مرات في ظرف 30 سنة: من 250.000 طنا سنة 1967 إلى 910.000 طنا سنة 2000، ممثلا بذلك ما قيمته 6,5 مليون درهما.

جدول رقم 11: تطور الميزان التجاري والفلاحي والميزان التجاري للمواد الغذائية بالمغرب (مليون درهم).

السنة	الصادرات الفلاحية	الصادرات من المواد الغذائية الفلاحية ومنتجات ص البحري	الواردات من المواد الغذائية	معدل تغطية الصادرات الفلاحية للواردات من المواد الغذائية	معدل تغطية الصادرات الفلاحية للمواد الغذائية
1986	3738	6529	5393	69 %	121 %
1988	4133	7531	4838	85 %	156 %
1990	4652	8967	5459	85 %	164 %

وفي شتنبر 2009 تم إطلاق إستراتيجية جديدة للصيد البحري تحمل اسم أليوتيس HALIEUTIS في أفق تعزيز استراتيجية التنمية المندجة لقطاع الصيد البحري. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية وتنافسية في قطاع الصيد البحري، و تثمين الموارد البحرية بكيفية مستدامة وزيادة الناتج الداخلي لهذا القطاع بثلاثة أضعاف في أفق 2020. ومن أجل إخراج هذا المخطط إلى حيز الوجود تم إنشاء ثلاثة أقطاب تنافسية كبيرة في طنجة وأكادير والعيون.

ومنذ تنفيذ استراتيجية أليوتيس، تمت إدارة الأنواع التي تشكل أكثر من 75 % من التفريغات من خلال مخططات الإدارة، وبشكل خاص الأسماك السطحية الصغيرة، الأخطبوط، الروبيان، الطون الأحمر، سمك أبو سيف، سمك القرش، والطحالب البحرية الحمراء والشعاب المرجانية.

2 – النشاط الصناعي :

بعد الاستقلال عرف القطاع الصناعي تطورا مهما بفضل الجهود التي بذلت لتنميته. ويتجلى ذلك في العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل تضاعف عدد العاملين فيه بما يقارب 5 مرات بين 1967 و 1992، وارتفاع نسبة مساهمته ضمن الصادرات المغربية إلى حوالي 55,5 % سنة 1992. ومع ذلك، فهو لا يشغل سوى 24,3 % من السكان النشيطين، ويساهم بنسبة 18,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي (P.I.B). ويعاني القطاع الصناعي كذلك من ضعف الاستثمارات خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى. والقطاع يتميز بهيمنة الصناعات الاستهلاكية والافتقار للصناعات الأساسية والتجهيزية.

و أمام هذا الوضع، اضطرت الدولة إلى التدخل في القطاع الصناعي كغيره من القطاعات لرسم التوجهات ووضع الوسائل الكفيلة بتحقيق نموه.

وهكذا، فقد جاء اهتمام المغرب بالنشاط الصناعي لتحديث الاقتصاد واستكمال ما بدأه المستعمر في هذا المجال، لذلك تدخلت الدولة عبر مجموعة من المخططات بدء من المخطط الخماسي الأول (1960 - 1964) الذي ركز على إقامة الصناعات الأساسية. إلا أن الصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهت تنفيذ هذا المخطط جعلت الدولة تتبنى في باقي المخططات سياسة تنموية لهذا القطاع عبر الاهتمام أولا بالصناعات الاستهلاكية والتجهيزية، ثم الصناعات الأساسية، لذلك فالمخططات اللاحقة اتخذت اتجاهين :

الأول : يتمثل في الاهتمام بالصناعات الموجهة لتلبية حاجات السوق الداخلي الزيوت، السكر، مواد البناء، النسيج ...
الثاني: يتمثل في الاهتمام بالصناعات الموجهة نحو التصدير: الصناعات الفوسفاتية، تصبير الخضار والفواكه والأسماك..
رغم الوضوح الذي ميز التوجه الصناعي بالمغرب، فإن النمو الصناعي لم يحقق ما كان مرجوا منه نظرا للاختلالات البنوية التي طبعتها، والتي استوجبت التدخل لإعادة هيكلة القطاع ورسم استراتيجية أكثر وضوحا تتناغم مع التحولات الاقتصادية الدولية .

في هذا السياق، تبنت الدولة سياسة صناعية جديدة مفادها تغيير المحيط العام للقطاع، وتأهيل النسيج الإنتاجي وتوجيهه بشكل أفضل نحو التصدير مع تنويع الأسواق .

ويسجل كل من قطاع "الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية" وقطاع "الخدمات" أعلى معدلات التغطية بنظام التقاعد، بنسب تبلغ على التوالي 39,1% و 33,7%، في حين يسجل كل من قطاع "البناء والأشغال العمومية" وقطاع "الزراعة، الغابة والصيد" أدنى المعدلات، على التوالي 10,3% و 4,4% ، وحسب الحالة في المهنة، فحوالي أربعة مستأجرين من بين عشرة (42,4%) هم منخرطون بنظام تقاعد، 50% بالوسط الحضري و 19,2% بالوسط القروي. وتبلغ هذه النسبة 53,1% لدى النساء مقابل 39,3% لدى الرجال.

وقد تباينت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص الوطني والأجنبي في الاستثمارات الصناعية:

• القطاع العام: حافظت الدولة على مساهمتها في القطاع إلى نهاية السبعينات حيث بلغت نسبة المساهمة 46,6% من مجموع الاستثمارات خلال المخطط الخماسي (1973-1977). لكن سرعان ما تراجعت مساهمتها إلى 3% مع بداية الثمانينات ، ليدخل المغرب في توجه جديد أكثر ليبرالية وهو خصوصية المؤسسات العمومية وتفويتها إلى القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وهو التوجه الذي تبلور أكثر خلال السبعينات .

• القطاع الخاص : ارتفعت مساهمته وخاصة الوطني مع بداية الثمانينات بينما تقلصت مساهمة القطاع الأجنبي بعد قانون المغربية ، غير أنه استعاد حيويته في أواسط الثمانينات بعد التشجيعات التي قدمت له عبر قوانين الاستثمار، والتي ركزت على الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية والتجهيزية كالصناعة الكيماوية والكهربائية والالكترونية ... بينما ركز القطاع الخاص الوطني على صناعة النسيج والصناعة الغذائية...

1 - 2 الصناعات الاستهلاكية:

1 - 2 - 1 صناعة النسيج : حققت نموا كبيرا منذ المخطط الثاني (1973 - 1977)

حيث تطور وتنوع الإنتاج بفضل الاستثمارات المهمة التي وظفت في هذا القطاع والتي أدت إلى ارتفاع عدد الوحدات الصناعية المنتشرة في أغلب المدن المغربية إلى أن أصبح القطاع يحتل موقعا متميزا في التصدير 41,4% والتشغيل 42,5% مقارنة مع باقي القطاعات .

لكن بالرغم من هذا، فقطاع النسيج يعاني من صعوبات عدة وخاصة المنافسة داخل الأسواق الخارجية، بل وفي عقر داره من طرف المنتج الصيني الذي يتميز بهامش كبير من المنورة والذي أعرق الأسواق المغربية والعالمية أيضا . لذا يتعين على الصناعة النسيجية وباقي الصناعات المصدرة أن تبرهن عن روح الابتكار والتجديد في تنظيم العمل من جهة، وأن تكثف البحث العلمي لتخفيض تكلفة الإنتاج من جهة أخرى لتمتكن من كسب الأسواق والحفاظ على القدرة التنافسية.

2 - 2 الصناعات الغذائية:

تعد من الصناعات الأكثر انتشارا في البلاد نظرا للطلب المتزايد عليها وتعدد فروعها منها:

- صناعة السكر : عرفت تطورا سريعا سواء من حيث عدد الوحدات أو من حيث عدد الإنتاج ومع ذلك يظل العجز يلزم هذا القطاع بما يزيد عن أربع 1/4 حجم الاستهلاك الوطني .

- صناعة الزيوت : يظل الإنتاج دون الحاجيات الوطنية نظرا لضعف إنتاج الحبوب الزيتية كعباد الشمس ، لذلك يضطر المغرب إلى استيراد الزيت الخام ليتم معالجتها إلى جانب الخام المحلي في عدة وحدات صناعية بالدار البيضاء ومكناس .

- صناعة تصبير المواد النباتية والحيوانية: تشمل تصبير الخضار والفواكه والأسماك وهي الصناعة التي تحتل مكانة هامة ضمن الصناعات الغذائية نظرا للاستثمارات التي وظفت فيها واليد العاملة التي تحتضنها ومساهمتها الوازنة في الصادرات الوطنية.

3 - 2 الصناعات الكيماوية:

تحتل منتجاتها مكانة أولى ضمن صادرات القطاع الصناعي أهمها :

- الصناعة الفوسفاتية : تحملت الدولة مجهودات ضخمة منذ السبعينات من أجل تنمية موارده الطبيعية وخاصة الفوسفات ليصبح جزءا هاما من إنتاجها، يصنع محليا قبل تصديره . لذلك ينتج المغرب الحامض الفوسفوري والأسمدة... في مركبات

صناعية ضخمة : مغرب فوسفور 1 و 2 بأسفي ومغرب فوسفور 3 و 4 بالجرف الأصفر ، قسم كبير من الإنتاج يصدر إلى الخارج (الهند وتركيا) نظرا للاستهلاك الداخلي الضعيف.

4 - 2 الصناعات الكيماوية العضوية (التكريرية) :

يتوفر المغرب على وحدتين لتكرير البترول ، الأولى بسيدي قاسم (الشركة الشريفة للنفط SCP) التي تسهر على معالجة النفط المحلي (20 طن وجزء من البترول المستورد والثانية بالمحمدية باسم الشركة المغربية المجهولة الاسم لصناعة التكرير SAMIR والتي تعود إلى شركة ONA (أمنيوم شمال أفريقيا) المغربية التي هي من الشركات القابضة (HOLDING = شركة التملك) .

5 - 2 الصناعات التعدينية والميكانيكية :

- الصناعات التعدينية : لا زالت صناعة ضعيفة تساهم بقسط قليل من الحاجيات الوطنية نظرا لتصدير غالبية المعادن خاما ، أهم المؤسسات مركب الصلب والحديد SONASID بالناظور الذي يزود البلاد بحديد البناء والصفائح الحديدية بجمعية مركب الجديدة الذي بدأت به الأشغال مع بداية الألفية الجديدة. هذا فضلا لمعمل لتكرير الرصاص بواد الحيمر وآخر لتكرير النحاس بتويست جنوب وجدة .

- الصناعات الميكانيكية: تتمثل في صناعة وسائل النقل، ويقتصر دورها في تركيب السيارات والشاحنات والحافلات (رونو ، بيرلي ، فولفو ...) بمعمل صوماكا SOMACA بالدار البيضاء.

يتركز النشاط الصناعي في مناطق جغرافية محدودة مع جنوحه في السنين الأخيرة إلى الانتشار ليشمل مناطق جديدة . وقد شكل الشريط الممتد من الدار البيضاء إلى القنيطرة مركز النشاط الصناعي والذي يعود إلى الفترة الاستعمارية . بعد الاستقلال شجعت الدولة المستثمرين لإقامة منشآتهم الصناعية خارج هذا الشريط، وخاصة في المناطق حيث تتوفر الثروات المحلية والتميزة بسهولة المواصلات كفاس وطنجة ليتشكل المثلث الصناعي ، فضلا عن أكادير ومراكش والجديدة وبرشيد... غير أن الدار البيضاء تظل ترسم اللوحة الأكثر اكتمالا للصناعة نظرا لاحتضانها لمختلف فروع الصناعات والتي تهيمن بمعية المحمدية على حوالي نصف مناصب الشغل.

جدول رقم 12: الثروة المنجمية بالمغرب(الف طن) .

المعادن	2000	2001	2017
الفوسفات	21463	21995	49.703
الرصاص	117	111	54
الزنك	202	175	102
الباريتين	344	446	818
النحاس	23	19	126,1

فخلال سنة 2009، أطلق المغرب استراتيجية جديدة في مجال الفوسفات، الذي يعتبر الثروة المعدنية الأولى للبلاد. وتتوخى هذه الاستراتيجية دعم الدور الريادي للمغرب في السوق العالمية للفوسفات باعتباره أكبر منتج وأكبر مصدر لهذه المادة التي يرتبط الطلب العالمي عليها بالأمن الغذائي وارتفاع الحاجيات الغذائية، والمسؤوليات المترتبة على هذا الوضع. ويشمل العرض المغربي في السوق الدولية الفوسفات الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة.

ووضعت الاستراتيجية الجديدة ضمن أهدافها الرئيسية مضاعفة الإنتاج من الفوسفات الخام ليلبغ 50 مليون طن في أفق 2020 من خلال فتح مناجم جديدة وتطوير وسائل الاستخراج والإنتاج، وخفض تكاليف النقل والإنتاج، خاصة عبر اعتماد مشروع للنقل الخام من المناجم إلى ميناء التصدير ومصانع التحويل عبر الأنابيب بدل القطارات، ومضاعفة القدرات الإنتاجية لتصنيع الأسمدة والمخصبات لتبلغ 10 ملايين طن من خلال بناء مصانع جديدة مع شركاء دوليين كبار. وتقدر الكلفة الاستثمارية الإجمالية للخطة بنحو 114 مليار درهم (13.5 مليار دولار) خلال الفترة من 2010 إلى 2020. وبلغت الاستثمارات المنجزة في إطار هذه الاستراتيجية نحو 36 مليار درهم (4.2 مليار دولار) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من تطبيقها.

يساهم القطاع المعدني بالمغرب بأزيد من 6 % من الناتج الداخلي الخام ويشغل 34870 شخصا، وبالرغم من أن هذا الموقع الذي يجعل له قيمة ذات أهمية في الاقتصاد الوطني، إلا أن الحقيقة هو أن المجال المستغل لا يزال محدودا وهو ما يؤكد حجم الإنتاج الإجمالي الذي يقدر ب 30,2 مليون طن منها 28 مليون طن من الفوسفات.

وتحتوي الأراضي الصحراوية المغربية المسترجعة على ثروات معدنية مهمة ، وقد دلت الأبحاث الجيولوجية على وجود العديد من المعادن، وعلى رأسها الفوسفات الذي تم اكتشافه واستغلاله منذ أواسط ستينات القرن الماضي، في مناطق أمسليكن

و ازيك و العبادلة وفي إقليم وادي الذهب، إلا أن جهة بوكراع الواقعة على بعد 100 كلم جنوب شرق مدينة العيون، تحوز وحدها على القسط الأكبر من هذه المادة، التي يصل احتياطها إلى ملياري طن تقريبا، وهو احتياطي يبقى ضعيفا قياسا لاحتياطي جهات أخرى من المغرب تفوق 60 مليار طن.

كما تتوفر أراضي الصحراء المغربية على معادن أخرى كالحديد الذي يوجد في المنطقة الممتدة بين السمارة والمحبس، على طول الامتداد الغربي للمناجم المعروفة في كل من موريطانيا و منطقة أكراشا- ميجيك، إلا أن الاحتياطي لا يتعدى 1,5 مليون طن، إضافة إلى معادن أخرى كمعدن النحاس المتواجد في أكجوت قرب الحدود الموريتانية. كما تتوفر هذه الأقاليم الصحراوية أيضا، على 10 منخفضات طبيعية تسمى بـ "السبخات" تشكل احتياطي كبيرة من الملح وأهمها، سبخة تازغا، أم ضبع، تيسلتنين، تيسفورين. وتغطي مساحة كبيرة أهمها "تازغا طرفاية"، التي يقدر احتياطها بـ 4,5 مليون طن.

وقد مكن أعمال التكنولوجيا الحديثة بجهة الصحراء المغربية من تطوير برنامج خرائطي ساعد على تنفيذ العديد من الدراسات والأبحاث والرسوم الخرائطية الدقيقة تحدد أماكن الثروات الطبيعية لجهة الصحراء وحجمها وكمياتها المتوفرة وعمقها الجغرافي.

وبالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، أنشئت مناطق نشاط متخصصة في الدار البيضاء(كازانيرشور) وفي الرباط (تيكنوبوليس)، وجرى تسليم 250 ألف متر مربع من المكاتب لنحو 90 شركة مستثمرة في هذا القطاع. كما شرع في تسليم مكاتب أخرى في مناطق النشاط التي أنشئت في مدينتي فاس وتطوان. وبلغ عدد العاملين في قطاع ترحيل الخدمات 57 ألف شخص في نهاية 2012. وللحفاظ على جاذبية ومكانة المغرب بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، أطلقت أخيرا دراسة جديدة لتقييم العرض المغربي بالنسبة للمستثمرين في هذا القطاع. أما بالنسبة لقطاع صناعة السيارات، فعرف بدوره نقلة نوعية مع تدشين مصنع "رونو" الضخم في طنجة في فبراير 2012، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 340 ألف سيارة في السنة. وبفضل هذا المشروع شكل المجمع الصناعي للسيارات في طنجة قطب جاذبية للشركات المتخصصة في تصنيع أجزاء وقطع غير السيارات من أوروبا وأميركا، إذ فتحت نحو 20 شركة صناعية عالمية فروعها حول مشروع "رونو" الضخم. ومكنت مجموع الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة حتى سنة 2013 مع هذه الشركات من خلق ما يفوق 3200 منصب شغل مباشر وإنجاز استثمارات تناهز 1,6 مليار درهم (188 مليون دولار). كما شكل مشروع "رونو" قاطرة للرقى بالصناعات المحلية لمكونات وأجزاء السيارات. وعرفت قيمة الصادرات السنوية لصناعة السيارات زيادة بنسبة 125 % ما بين 2009 و2012. أما صناعة الأجزاء والمكونات التي تدخل في صناعة الطيران، فعرفت بدورها توسعا قويا في سياق التحفيز التي يوفرها مخطط الإقلاع الصناعي. ويقول المندوب العام لـ«مجموعة سافران للصناعات الفضائية والطيران» ورئيس الجمعية المغربية لصناعات الطيران والفضاء: «أصبح قطاع صناعة الطيران في المغرب يضم 106 شركات، تشغل أكثر من 10 آلاف شخص ذوي كفاءات عالية، وبلغت قيمة صادراته 6,5 مليار درهم (765 مليون دولار) عام 2012، بزيادة 56 في المائة مقارنة مع 2009». وأضاف رئيس الجمعية أن القطاع أصبح يغطي سلسلة واسعة من المنتجات والخدمات، إنتاج معدات وأجزاء ومكونات إلكترونية، خدمات الصيانة والتركييب والاستشارة، ويضم فروعاً لمجموعات دولية كبرى مثل «بوينغ» و«سافران» و«بومباردي»، بالإضافة إلى العديد من المتعهدين الأوروبيين. وقال: «اليوم نحن بصدد ولوج مرحلة أكثر تقدماً واستقبال شركات جديدة ومنتجات وخدمات عالية المستوى. لذلك نحن بصدد مضاعفة القدرات الاستيعابية لمركز التكوين المتخصص في مجال صناعة الطيران، والذي أنشئ في إطار شراكة بين الحكومة والشركات المستثمرة في القطاع من أجل مواكبة حاجيات القطاع من اليد العاملة المؤهلة».

وفي سياق تطوير صناعات مكونات السيارات والطائرات يبرز قطاع الصناعات الإلكترونية كمورد أساسي لهذه الصناعات، إضافة إلى قدراته التصديرية. لذلك وضعت استراتيجية الإقلاع الصناعي ضمن أولوياتها.

3. النشاط التجاري :

يكتسي النشاط التجاري أهمية قصوى في الاقتصاد الوطني باعتباره يساهم في تصريف المنتجات المحلية أو المستوردة وربطها بمراكز الاستهلاك الداخلية والخارجية، وهو القطاع الذي يعطي الدينامية للاقتصاد ككل، ويعطي أيضا صورة معينة حوله من خلال تركيب التجارة الخارجية وميزانها التجاري .

1 - 3 الصادرات :

تعتبر المواد الغذائية والنسجية والمواد المعدنية الخامة والمصنعة أهم الصادرات المغربية والتي تساهم بما يفوق 70 % من حجم الصادرات، و حوالي 67% من قيمتها . ورغبة في الانفتاح أكثر على العالم، وكسب أسواق جديدة أمام حدة المنافسة التي تتلقاها المنتوجات المغربية، اختار المغرب تنويع الأسواق والزبناء لإيصال المنتوج المغربي لأكثر عدد ممكن من البلدان،

ومع ذلك تظل أوروبا ومن ضمنها الإتحاد الأوروبي مهيمنة على الصادرات بنسبة تفوق 79% من مجموع الصادرات المغربية نحو الخارج، تليها الدول الآسيوية بنسبة 8,8% والتي انفتحت عليها الدولة في إطار تنويع الزبناء بعد المضايقات التي تعرضت لها الصادرات المغربية (الخضر والفواكه والأسماك ، والنسيج ...) نحو الإتحاد الأوروبي، وخاصة من طرف الإسبان والبرتغال...

بينما المرتبة الثالثة تحتلها بلدان القارة الأمريكية بنسبة 6% وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي وقع معها المغرب اتفاقية التبادل الحر، والتي ستساهم في رفع سقف المعاملات التجارية معها ومع كندا التي يصدر إليها المغرب الخضر والفواكه.

2 - 3 الواردات :

تعتبر مصادر الطاقة و مواد التجهيز و المواد النصف مصنعة أهم واردات المغرب التي تمثل % 60,1 من حجم الواردات وبما يزيد عن 57% من قيمتها ، هذا فضلا عن مواد أولية خامة موجهة لتغذية القطاع الصناعي كالزيوت النباتية والقطن والمطاط والكبريت ... والتي تمثل 16,3% من حجم الواردات بما يقارب 7% من قيمة الواردات وتستورد جل هذه المواد من أوروبا التي تهيمن على الواردات المغربية بنسبة تفوق 69% تليها البلدان الآسيوية وخاصة شرق أوسطية التي يستورد منها البترول وتركيا التي وقع معها المغرب اتفاقية التبادل الحر. لذلك ارتفعت نسبة الواردات من البلدان الآسيوية إلى 16,3% ومرشحة للارتفاع بعد تفعيل مقتضيات الاتفاقية مع تركيا، بينما تحتل بلدان القارة الأمريكية المرتبة الثالثة بنسبة تفوق 9,3% من مجموع الواردات المغربية وتتشكل أساسا من مواد التجهيز و مواد الاستهلاك و مواد نصف مصنعة.

جدول رقم 13 : تطور قيمة الصادرات والواردات المغربية بمليار دولار \$ من 2001 إلى 2004 :

	2004	2003	2002	2001	
الصادرات	9,70	8,77	7,83	7,14	
الواردات	15,33	13,11	10,90	10,16	

من خلال الجدول الذي يبين تطور قيمة الصادرات والواردات المغربية يتبين أن قيمة الصادرات تقل بكثير عن قيمة الواردات وهو ما يدل على أن قيمة الصادرات لا تستطيع تغطية قيمة الواردات، وبالتالي هناك عجز في الميزان التجاري الذي أصبح ظاهرة تميز المبادلات التجارية المغربية مع الخارج ويفسر هذا بعاملين أساسيين :

1. ظروف العلاقات التجارية السائدة في الأسواق الدولية والتي تتعرض فيها المواد المصدرة لعدم الاستقرار في أسعارها مقابل ارتفاع أسعار المواد الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة، وهو ما يعبر عنه بتدهور حدود التبادل التجاري الذي يعني فقدان مداخيل نفس الكمية من المواد الخام المصدرة قدرتها على شراء نفس الكمية من المواد المصنعة المستوردة .
2. ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المغربية المصدرة سواء الصناعية: كالنسيج والصناعة الجلدية... أو المواد الفلاحية. وانسجاما مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة الاقتصادية، فإن كلا العاملين السابق ذكرهما ستزداد خطورتها خاصة وأن المقاولات المغربية لم تحقق بعد قفزتها النوعية لتكون في مستوى منافسة المقاولات الأجنبية، لذلك سيتزايد ضغط المنافسة تدريجيا على الاقتصاد الوطني، وعلى الأنشطة الأكثر هشاشة . ليظل السؤال المطروح بالحاح : هل المقاولات المغربية في مستوى رفع تحديات العولمة ؟

3 - 3 تطور التجارة في السلع والخدمات بالمغرب (1998-2011):

- ارتفعت معاملات التجارة الخارجية للمغرب خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008، لتشهد تحولا سنة 2009 بسبب آثار الأزمة العالمية، التي أثرت على اقتصاديات البلدان الشريكة للمغرب، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني سنة 2009.
- سجلت التجارة في السلع والخدمات نموا سنويا بحوالي 8% من 1998 إلى 2002، قبل أن ينتقل إلى معدل نمو سنوي متوسط بلغ 11% بين عامي 2003 و2011.
- بلغت قيمة المعاملات التجارية حوالي 205 مليار درهم عام 1998، وتضاعفت سنة 2006، وفي 2008 تضاعفت ثلاث مرات، وبلغت ذروتها سنة 2011 وبلغت 682 مليار درهم في عام 2011.
- ارتفع العجز التجاري في السلع والخدمات بوتيرة بطيئة بين سنتي 1998 و2003، إلا أنها تسارعت ابتداء من سنة 2004، وبلغت إلى أعلى قيمة لها سنة 2011، مسجلة ما يقرب من 117 مليار درهم.
- تطورت تدريجيا الصادرات خلال الفترة 1998-2011 من 69 مليار درهم في 1998 إلى 171 مليار درهم سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 8% .
- تطورت تدريجيا الواردات خلال الفترة 1998-2011، ولكن بمعدل أعلى مقارنة مع الصادرات. وهكذا، ارتفعت قيمة المشتريات من الخارج من 99 مليار درهم سنة 1998 إلى 356 مليار درهم سنة 2011، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 11% تقريبا. وكانت الزيادة أكثر وضوحا (+14%) بين عامي 2004 و2011 مقابل 7% في الفترة 1998-2003.

• توزعت الواردات المغربية حسب القطاع في عام 2011 كما يلي: منتجات الطاقة (25%)، المعادن الميكانيكية (24%)، المواد الكيميائية (18%)، الطاقة والالكترونيات (11%)، المنسوجات والملابس (8%)، والمنتجات الغذائية الطازجة والمصنعة (12%).

• المبادلات التجارية للمغرب تتم مع مختلف دول القارات الخمس، لكن بدرجات متفاوتة، فمعظم مبادلاته التجارية تتم ما دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 67%، وقدرت الصادرات بـ 74% مقابل 64% من الواردات. وتحتل فرنسا المركز الأول تليها كل من إسبانيا وإيطاليا.

يلاحظ أن مدا خيل المغرب من مجموع ما يصدره أقل من تكاليف ما يستورده. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة المواد المعدنية والفلاحية التي تشكل الجزء الأكبر من صادراته، وإلى ارتفاع قيمة ما يستورده من مواد طاقة ومنتجات صناعية. ويترتب عن هذا الوضع عجز في ميزان التجارة الخارجية المغربية. ولتفادي هذا العجز، تسعى الدولة حاليا إلى الرفع من حجم الصادرات وعلى الخصوص منها المواد المصنعة. كما تعمل على الرفع من مداخيل العملات الأجنبية عن طريق تشجيع القطاع السياحي.

ومع ممت سنة 2009، أشار مكتب الصرف إلى أن حجم المبادلات التجارية للمواد بين المغرب وباقي دول العالم بلغ نحو 376 مليار درهم مقابل 482 مليار درهم سنة قبل ذلك بنقص 22%. وأضاف المكتب أن أوروبا تظل محتفظة بموقعها كأول شريك تجاري للمملكة بـ 63% من مجموع المبادلات متبوعة بآسيا بـ 19,5% وأمريكا بنحو 11,2% وأفريقيا بما يناهز 6%. وتساهم فرنسا التي تعد أول شريك تجاري للمغرب بنسبة 18% من مجموع الصفقات التجارية للمغرب مع الخارج، وكشفت مذكرة للسفارة الفرنسية بالمغرب أن فرنسا أصبحت الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للمغرب، متقدمة على الجارة إسبانيا، حيث بلغت نسبة تدفقات الاستثمارات الفرنسية المباشرة نحو المغرب 40 في المائة من حجم الاستثمار الأجنبي بالمملكة، مما مكنها من التقدم على إسبانيا التي كانت تعتبر الشريك الأول للمغرب طيلة الفترة الممتدة بين 2003 و 2012، هذا وقد بلغ إجمالي الاستثمار الفرنسي في المغرب 85 مليار أورو بحسب المذكرة التي نشرتها المصالح الاقتصادية للسفارة الفرنسية بالرباط. وحسب نفس المذكرة فإن حجم الاستثمارات الفرنسية ببلادنا يضاعف أربع مرات ما هو عليه بالجزائر و اثنا عشر مرة عن تونس. هذا الموقع المتقدم الذي تحتله فرنسا كشريك اقتصادي وتجاري للمغرب يؤكد تواجده عدد كبير لفروع المقاولات الفرنسية بالمملكة والمقدر بـ 750 فرع تساهم في تشغيل أكثر من 120 ألف مواطن مغربي، كما يتأكد من خلال ارتفاع نسبة الواردات المغربية من فرنسا بنسبة 6.4 في المائة بما يعادل 1.57 مليار أورو على رأسها استيراد القمح بزيادة 31 في المائة، وقطع غيار السيارات والمواد الصناعية بزيادة 237%. هذا بالإضافة إلى التعاون الفرنسي المغربي في العديد من المشاريع والبرامج التنموية كالمخطط الأخضر ومشروع الطاقة الشمسية.

فيما تظل إسبانيا في المرتبة الثانية بـ 14,4% من المبادلات متقدمة على الولايات المتحدة بنحو 6,1%، وإيطاليا بنحو 5,9% والصين 5,8%. وحسب مكتب الصرف، فإن المداخيل المتعلقة بمبادلات الخدمات سجلت انخفاضا نسبته 5,6% لتستقر عند 97,6 مليار درهم سنة 2009 فيما ارتفعت النفقات بنسبة 8,6% بـ 56 مليار درهم.

وعلى مستوى اتفاقيات التبادل، أبرم المغرب في الأعوام الأخيرة حوالي 56 اتفاقية للتبادل الحر خصوصا بعد توقيعه على الإتفاقية العامة على التعريفات الجمركية والتجارة سنة 1987 التي تعرف بـ GATT أهمها تلك التي تربطه بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والبلدان المتضمنة في إطار اتفاق أكادير بهدف تنويع شراكاته بغية فتح الأسواق أمام صادراته، وفي نفس الوقت، جذب الإستثمارات الأجنبية، هذه الإتفاقيات ساهمت في رفع صادرات المغرب اتجاه البلدان بنسب متفاوتة، لكن الميزان التجاري للمملكة المغربية عرف عجزا وصل سنة 2018 إلى 70 مليار درهم في مبادلاته التجارية مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن المغرب يستورد من الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 210 مليار درهم، في حين أن صادراته لأوروبا لا تتجاوز 140 مليار درهم، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، عرف الميزان التجاري للمغرب عجزا هو الآخر بلغ حوالي 25 مليار درهم سنة 2018، بحيث بلغت واردات المغرب من أمريكا حوالي 37 مليار درهم، فيما لم يتجاوز حجم الصادرات المغربية إلى أمريكا حوالي 12 مليار درهم، أما العجز التجاري المغربي مع تركيا، فقد بلغ بدوره حوالي 16 مليار درهم سنة 2018، حيث تصل واردات المغرب من تركيا حوالي 20 مليار درهم بينما لم تتجاوز الصادرات المغربية تجاه تركيا حوالي 4 ملايير درهم.

هذه النسب المقلقة على مستوى الميزان التجاري المغربي تستدعي إعادة نظر شاملة وبدون انتقائية في كل التحقيقات التي وقعتها المغرب مع شركائه الإقتصاديين بهدف الدفاع عن المصالح التجارية للمغرب وتقوية اقتصاده الوطني لتجاوز العجز المسجل وتحقيق تبادل تجاري يخدم مصالح المغرب.

4 - 3 دور النقل في المبادلات التجارية :

وعلى صعيد آخر، يقوم النقل والمبادلات التجارية بدور مهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب. وتجل ذلك في تشغيلهم لنسبة كبيرة من السكان حوالي 11% من السكان. بالإضافة إلى مساهمتهم في تشكيل 28,4% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة

1992. ويتوفر المغرب على شبكة مهمة من الطرق وصل طولها في سنة 1988 إلى 59.171 كلم من بينها حوالي 28.235 كلم من الطرق المعبدة. في حين يبلغ طول خطوط السكك الحديدية 1893 كلم. وتتجلى أهمية شبكة السكك الحديدية أساسا في نقل المواد المعدنية والطاقيّة والسلع المختلفة (27481 ألف طن سنة 2001). أما دورها في حركة نقل المسافرين فهو أقل من دور الطرق (12686). كما يتوفر المغرب على أحد عشر مطارا دوليا وعلى عدد آخر من المطارات الجهوية الموزعة على التراب الوطني (عدد الرحلات الجوية عام 2000 بلغ 118915 رحلة ووصل عدد المسافرين 7,253 مليون مسافرا في نفس السنة). أما شبكة الموانئ فقد عرفت منذ أوائل السبعينيات توسعا كبيرا، حيث ارتفع عدد الموانئ من 9 سنة 1961 إلى 24 ميناء سنة 1994. (عدد البواخر الداخلة الى والخارجة من الموانئ المغربية وصل الى 37380 سنة 2001، وعدد المسافرين عبر شركة كومانايف 359500 عام 2000 وكمية السلع 62,353 مليون طن سنة 2001). وتشكل الموانئ الممر الرئيسي لحركة المبادلات الخارجية للمغرب، حيث تمر عبرها حوالي 98% من المبادلات مع الخارج، ويتوزع الأسطول المغربي على 15 شركة للملاحة التجارية، من أهمها 4 شركات برؤوس أموال عمومية. لكن مساهمته تبقى ضعيفة، حيث لم تتعد 16% سنة 1994. مما دفع المغرب إلى استئجار السفن الأجنبية لسد حاجات نقل مبادلاته الخارجية. ويتم ما يقرب من نصف المبادلات مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا. ويقيم كذلك علاقات تجارية مع بلدان أخرى مثل الولايات م.أ واليابان والبلدان العربية.

4 - السياحة:

منح المغرب بعد الاستقلال الامتياز للقطاعين الفلاحي والسياحي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبإعطائه الأولوية للقطاع السياحي أصبح المغرب منذ سنة 1960 وجهة أساسية للسياحة المتوسطة قبل البلدان الأخرى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بما فيها تونس، لكنه لم يستفد كثيرا من هذا الوضع المبكر في السوق السياحية الدولية رغم المؤهلات السياحية التي يتوفر عليها : سواحل ممتدة وذات جودة عالية على الواجهتين المتوسطية والأطلنتية، ثقافة غنية ومتنوعة هي بمثابة إرث حي يعود إلى عدة قرون سواء في المجالات الريفية أو الحضرية، وأوساط طبيعية وبشرية شديدة التنوع (جبال، صحاري، واحات... إلخ)، بالإضافة الى كرم الضيافة المعروف عن المغاربة.

فالسياحة رافعة للتنمية فهي تعتبر أحد أهم العناصر الداعمة لاقتصاد المملكة والتي ما فتئت تكتسب أهمية متزايدة. لقد ساهمت منذ وقت بعيد في إعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مصدراً مهماً لجلب العملة الصعبة ومصدراً كبيراً لخلق فرص الشغل، ولهذا أولى المغرب للنشاط السياحي خلال العقود الأخيرة مكانة هامة في سياسته التنموية، وحسب مكتب الصرف، تعتبر السياحة كذلك ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب الشغل، فهي تساهم بشكل كبير في خلق الثروات وتقليص نسبة البطالة والحد من الفقر مع طلب سياحي إجمالي يمثل حوالي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعتبر القطاع مصدرا ممتازا للشغل حيث ساهم في خلق 532 000 منصب شغل مباشر سنة 2017، أي ما يمثل حوالي 5 في المائة من إجمالي نسبة الشغل في الاقتصاد، والسياحة فوق هذا كله : مساهم رئيسي في ميزان الأداءات حيث تحتل مكانة هامة فيما يتعلق بمصادر جلب العملة الصعبة للمملكة وذلك الى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد قدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2017 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 71,9 مليار درهم وتمثل هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 19 في المائة من صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2017. وهكذا فقد أنهى قطاع السياحة سنة 2017 بحصيلة إيجابية تم تعزيزها بالناتج التي تم تسجيلها خلال الأشهر الأخيرة حيث بلغ عدد السياح غير المقيمين 11,35 مليون سائح، أي ارتفاع نسبته 10 في المائة مقارنة مع سنة 2016، وبلغت الطاقة الإيوانية المصنفة في متم سنة 2017 ما مجموعه 251 206 سريرا، أي حوالي 8499 سريرا إضافيا مقارنة مع سنة 2016. وتشكل الفنادق من فئة 3* و4* و5* والنوادي الفندقية 49% من إجمالي عدد مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة.

جدول رقم 14: تطور عدد المبيتات بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة خلال فترة يناير غشت 2019

يناير غشت 2019	يناير غشت 2018	يناير غشت 2010	
11483133	11120076	9360161	السياح غير المقيمين
5501007	5009872	2880612	السياح المقيمون
16984140	16129948	12240773	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعيم يعرف المنتج السياحي المغربي

استقرارا واضحا في السوق الدولية نظرا للحساسية التي يعرفها هذا القطاع تجاه الأحداث الدولية والتقلبات التي تعرفها مختلف بقاع العالم سواء أكانت مصدرة أو مستقبلة للسياح (حروب، أمراض وأوبئة، حصارات... إلخ). جدول رقم 15: تطور عدد السياح الوافدين على المغرب من 1970 إلى 2014 .

السنوات	عدد السياح
1970	1.200.000
1976	900.000

1.500.000	1982
3.200.000	1992
1.500.000	1995
2.600.000	2000
8.200.000	2014

عرف القطاع السياحي بالمغرب في السنين الأخيرة تقدما ملموسا. ويتجلى هذا التقدم في تزايد عدد السياح الوافدين على المغرب، وكذا زيادة عدد الليالي السياحية التي وصلت إلى حوالي 11,5 مليون ليلة سنة 1994 لتتنزل إلى 10,2 سنة 2001، لترتفع سنة 2019 إلى حوالي 17 مليون سائح. ويتوفر المغرب على وحدات فندقية مصنفة وأخرى غير مصنفة، وقرى قضاء العطل والإقامات السياحية.

جدول رقم 16 : السياح والفنادق المصنفة بالمغرب :

السياح والفنادق	2000	2001	2018
السياح	4113000	4223000	12.288.000
الاجانب منهم	2325000	2250000	6.679.000
الفنادق المصنفة	-	-	1363
عدد اسرتها	95180	97100	158.215
الليالي السياحية	11268	10293	23.942.335

وتظل أوروبا الغربية أول مصدر للسياح الوافدين على المغرب رغم الانخفاض الذي عرفه عدد السياح الأوروبيين سنة 1991، ويأتي معظم السياح عبر الطريق البري، وتبلغ نسبتهم 49,5 % من مجموع الوافدين على المغرب. بينما تبلغ نسبة الوافدين عبر الجو 36 % حسب إحصاء 1993، وتساهم السياحة بنسبة هامة في إيجاد مناصب الشغل حيث توفر (240.000 منصب) وفي تطوير قطاع البناء وبعض فروع الصناعة التي تساهم في التجهيز السياحي. ولهذا تعمل الدولة على تطوير القطاع قصد الرفع من مساهمته في تنمية البلاد والتعريف بالوجه الحضاري للمغرب. ولهذا الغرض، انشئت عدة مؤسسات عمومية من أهمها: " المكتب الوطني المغربي للسياحة " والقرض العقاري والسياحي " بالإضافة إلى المؤسسات الجهوية التي تتكفل بتنمية المناطق السياحية الهامة مثل " شركة تجهيز خليج طنجة " و " شركة تجهيز خليج أكادير ". كما رصدت الدولة للقطاع السياحي أموالا كبيرة في مجال الأشهر من أجل التعريف بالمغرب في الخارج عن طريق السفارات والقنصليات المغربية ووكالات الاسفار. ورغم هذا التطور الملاحظ على السياحة بالمغرب، فإن مكائنتها على الصعيد العالمي لا تزال ضعيفة، بل أقل من بعض بلدان حوض البحر الابيض المتوسط والتي لها نفس المؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها المغرب مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا التي وصل عدد السياح بها حوالي 57 مليون سائح سنة 1994. وللتأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه السياحة في اقتصاد الدول، نشير انه خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 2000، ارتفعت العائدات المالية للسياحة الدولية من 2,1 مليار دولار امريكي إلى ازيد من 475,90 مليار دولار، وهذا يعني انها تضاعفت ازيد من 226 مرة، وهي تتوزع على مختلف القارات كما يدل على ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم 17 : توزيع عائدات السياحة حسب قارات وجهات العالم (مليون دولار)

السنوات						
1950	%	1980	%	2000	%	
21000	100	105313	100	475,8	100	العالم
885	40,71	61654	58,54	231,562	48,63	اوربا
1060	50,47	25503	24,22	136,479	28,72	امريكا
30	1,43	8648	8,21	82,508	17,30	آسيا الشرقية
31	1,47	3470	3,29	9,712	2,56	الشرق الأوسط
88	4,19	2711	2,57	10,773	2,25	إفريقيا
6	0,28	1549	1,45	5,122	11	آسيا الجنوبية

وإذا كانت بعض دول أوروبا الغربية وجنوبها وشمال أمريكا تعتبر من أهم وجهات السياحة الدولية، فإن هذه الأخيرة تستأثر هي أيضا باهم حصص عائدات السياحة كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم 18 : عائدات اهم وجهات السياحة الدولية (مليار دولار) :

%	2000	%	1980	
100	475,8	100	105,313	العالم
6,44	29,9	7,81	8,235	فرنسا
19,19	85,2	9,55	10,058	الولايات م. أ
6,59	31,0	6,61	6,968	إسبانيا
5,76	27,4	7,79	8,213	إيطاليا
4,09	19,5	9,43	9,932	إنجلترا
1,60	7,636	0,31	0,327	تركيا
0,91	4,345	0,76	0,808	مصر
0,31	1,496	0,57	0,601	تونس
0,42	2,040	0,37	0,397	المغرب

لقد تحولت السياحة في ايامنا هذه إلى أنشطة ترفيهية يمارسها مئات الملايين من البشر، وتنافس المنتجون والمنعشون على استقطاب السياح من الدول الغنية باوروبا وشمال امريكا وشرق آسيا عن طريق توفير مختلف أنواع المؤسسات الايوائية والمرافق الترفيهية. هذه الدول لها خصوصيات ثقافية، ولذلك يحق لنا ان نتساءل هل اخذت توجهاتنا السياحية الجديدة بعين الاعتبار خصوصيات مجتمعنا وروافد ثقافته واصالته المغربية بعين الاعتبار ؟ وهل تضمنت هذه التوجهات ايضا ادماج النشاط السياحي ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ببلادنا ؟ وهل تم العمل بدراسات جدوى مسبقة نستطيع من خلالها تقييم مردودية استثماراتنا السياحية مقارنة مع قطاعات اقتصادية واجتماعية اخرى؟. فالمغرب يملك 70 % من احتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصاد المغرب أيضا على السياحة الأجنبية وتصدير الحمضيات والبطاطا والخضراوات والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأميركا.

ومن جهة اخرى، عرفت تحويلات أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج تبعا لطرق التحويل نسبة ارتفاع بلغت 7,8 %، حيث انتقلت من 50 مليار و210 مليون درهم سنة 2009 إلى 54 مليار و103 مليون درهم سنة 2010.

وحسب معطيات الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، فقد انتقلت تحويلات مغاربة المهجر من 47 مليار و833 مليون درهم سنة 2006 إلى 55 مليار درهم سنة 2007 قبل أن تعرف تراجعا سنة 2008 بنسبة 3,5 في المائة مسجلة 53 مليار و72 مليون درهم. كما عرفت هذه التحويلات تراجعا آخر سنة 2009 بنسبة 5,4 % مسجلة 50 مليارا و210 مليون درهم. وبخصوص سنة 2010، فقد توزعت تحويلات المغاربة بالخارج ما بين 40 مليار و443 مليون درهم كتحويلات بنكية ومليار و97 مليون درهم كتحويلات عبر البريد و12 مليار و562 مليون درهم كشيكات بنكية.

وحسب المعطيات نفسها فقد انتقلت نسبة هذه التحويلات بالنسبة للمغاربة المقيمين بفرنسا من 20 مليار و227 مليون درهم سنة 2009 إلى 22 مليار و133 مليون درهم سنة 2010 بزيادة نسبتها 9,4 %. كما عرفت تحويلات المغاربة بالولايات المتحدة الامريكية ارتفاعا نسبته 17,4 % منتقلة من مليارين و513 مليون درهم سنة 2009 إلى مليارين و952 مليون درهم سنة 2010. وشهدت تحويلات المغاربة المقيمين بإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا تراجعا على التوالي بنسبة 8,4 % (5 مليار و437 مليون درهم) و10,1 % (5 مليار و400 مليون درهم) و9,9 % (مليار و982 مليون درهم) و7,4 % (مليارين و894 مليون درهم). وفي اتجاه معاكس لحركة الهجرة الدولية التي تعرفها القارة الاوربية، وامام الازمة الاقتصادية التي تعيشها جل دولها، وامام شبح البطالة الذي يخيم على الاسبان، فان 35 ألف إسباني يحلون بالمغرب من أجل العمل، فمن بين العوامل التي أصبحت تشجع الإسبان على الهجرة للمغرب، بساطة العيش وعدم الحاجة إلى تأشيرة دخول للمغرب، كما أن المدة التي سيقضونها بالمغرب لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة أشهر. وفي حال إستفادها، سيجدونها من خلال العودة لسبتة ومليلية المحتلتين، ليحصلوا على مدة تسعين يوما، يضاف إلى ذلك الفرق الحاصل بين العملة المغربية والإسبانية، وهو الفرق الذي يمكن الإسبان من الاعتماد على الأورو في تصريف حاجياتهم بأقل تكلفة، لكن الإسبان في الغالب لا يصرحون لسلطاتهم بطبيعة عملهم في المغرب بشكل قانوني. وقد أفادت دراسة حديثة، أن عدد الإسبان الذين يزورون المغرب للعمل بشكل غير قانوني، يقدر ب 35 ألف شخص، نتيجة الضبابية التي تلف الاقتصاد الإسباني، والأزمة المالية التي تضرب أوروبا وباقي بلدان العالم. وفي السياق ذاته، يشير هويرتاس باحث اقتصادي في مؤسسة الدراسات التطبيقية في علم الاقتصاد، أنه بات من الضروري الاستفادة من القرب الجغرافي بين المغرب وإسبانيا من أجل الدفع بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين. فاليد العاملة المغربية يشير هويرتاس، عندما تهاجر لإسبانيا تخلق نوعا من التوازن الاقتصادي والديموغرافي. وإلى ذلك، أصبحت اليوم القاعدة التي تصب في اتجاه هجرة المغاربة إلى

اسبانيا، استثناء، حيث أضحي عدد من المدن المغربية الشمالية قبلة للإسبان ، الذين يجدون أنفسهم مضطرين للعمل في العديد من القطاعات، منها التدريس في مؤسسات اسبانية، العمل في المطاعم، والميكانيك، وبعض الأوراش الحرفية، إلى غير ذلك من الأنشطة الحرفية والمهنية التي تضررت كثيرا في إسبانيا بفعل الأزمة الخائقة التي يمر منها البلد الجار. فيما نفس المهن والحرف لازالت في المغرب تحافظ على نشاطها، ما جعل الإسبان يقبلون عليها، كونهم لا يملكون اختيارا آخر. إنهم سياح عاملين دانمين حسب إفادة أكثر من دراسة اتخذت من تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الإسباني موضوعا لها.

وفي اطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب في مجال السياحة، تم اطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة والتي تهدف الى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني كان أبرزها المخطط الأزرق، بالإضافة لرؤية 2020 وإنشاء الهيئة المغربية للإستثمار السياحي. أنظر (ي) خريطة رقم 6 بملحق الخرائط ص 63.

فقد تميزت سنة 2011 بإنجاز مجموعة من المشاريع الرائدة في المجال السياحي الذي تراهن عليه المملكة بشكل كبير لتثمين المؤهلات التي تزخر بها من خلال إطلاق العديد من الأوراش السياحية الكبرى، ولعل أبرزها رؤية 2020 والمخطط الأزرق وإنشاء الهيئة المغربية للإستثمار السياحي، التي تروم تعزيز وجهة المغرب كبلد سياحي بامتياز.

وبالرغم من بعض الاحداث الداخلية العرضية (تفجيرات مراکش، قتل السانحين... إلخ) والخارجية (الأزمة المالية العالمية، التقلبات والإضطرابات والحروب الدولية، ظهور بعض الأوبئة... إلخ) يظل القطاع أحد الأوراش الرئيسية في المغرب المعاصر، بالنظر إلى الفقرة المهمة التي حققها خلال العقدين الأخيرين، وذلك بفضل الاستراتيجية التنموية الطموحة التي تجعل من السياحة ركيزة للاقتصاد الوطني، ولاسيما على مستوى المداخل من العملة الصعبة وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وهكذا حقق القطاع السياحي بالمغرب نتائج جيدة بفضل الأوراش المهيكلتة المفتوحة مثل المخطط الأزرق، ومخطط مدائن، والاستراتيجية الواضحة للسياحة القروية والسياحات ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي، والاستراتيجية المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي وإعادة التنظيم المؤسساتي.

تستند «رؤية 2020» على مبدأ تطوير المسار المقبل للقطاع السياحي بالمغرب تأسيسا على «رؤية 2010»، وتتمثل الخطوط الكبرى للاستراتيجية السياحية 2011-2020، في أنها ستحدث ست وجهات سياحية جديدة وإضافة 200 ألف سرير وخلق 470 ألف منصب شغل وتوظيف 100 مليار درهم من الاستثمارات، ورفع العائدات السياحية من 60 مليار درهم، حاليا، إلى 140 مليار درهم، سنة 2020، وجلب حوالي 20 مليون من السياح، وبالتالي مضاعفة حجم القطاع السياحي، ما سيجعل المغرب ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على إنجاز ثمان مناطق ترابية لضمان التناسق السياحي والجاذبية الضرورية لتحقيق التمويع الدولي وتثمين المؤهلات السياحية لكل المناطق بعد ذلك. وسيتم في المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية، إنجاز منطقتين لتثمين العرض الشاطئي المغربي، على الساحلين الأطلسي والمتوسطي، ستعزز باستكمال إنجاز مشاريع «المخطط الأزرق» وتطوير منتجات جديدة في الجنوب وهي سوس - الصحراء الأطلسية، التي تشمل مواقع أكادير ونواحيها (تافراوت وإموزار وإداوتنان) والعيون وكلميم، إضافة إلى «المغرب المتوسطي»، كمنتوج يجمع كلا من مواقع السعيدية ومرشيك وكلا إريس، وستشتمل هذه المنطقة البعد المتوسطي للمغرب، الذي يجمع بين الترفيه والتنمية المستدامة. من جهتها، تركز المناطق الأخرى على العرض الثقافي الثري، الذي يثمن كل الموارد المادية والمعنوية للمغرب، بشكل خاص، عبر تعزيز الوجهات المألوفة، وتطوير محطتين للتنمية، هما «مراكش الأطلسي» المرتكزة على وجهات مراکش وطوبقال والصويرة، التي تقوي عرضها لنظرة بوابة المغرب الأنيق والأصيل، في الوقت نفسه، فيما يشكل «مغرب الوسط» وجهة السفر إلى مصادر الثقافة والتاريخ والراحة، بفضل تناسق قوي بين مواقع فاس، ومكناس، وإفران.

ويتعلق الأمر أيضا بـ « رأس الشمال» و«الأطلسي الأوسط» وأخيرا منطقتان تعتبران واجهة للمغرب في مجال التنمية المستدامة، من خلال تثمين مواقع طبيعية واستثنائية، هما «جنوب الأطلسي الكبير»، الذي يتمحور حول الموقع الاستثنائي للدخلة و«الأطلس والوديان» المتمركز حول وازرات والوديان والواحات والأطلس الكبير، الذي سيسمح للوجهة بأن تتموقع كوجهة مشعة للسياحة البيئية والتنمية المستدامة.

ويرتكز البرنامج السياحي «المخطط الأزرق 2020»، على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة «الذكية»، الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي، على الصعيد الدولي. ويهدف هذا المخطط، في مرحلته الأولى، إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات التي جرى إطلاقها وهي السعيدية ولكسوس وتاغازوت، وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة.

كما يتوخى إعطاء موقع تفضيلي مميز ومستدام للمحطات، من خلال الاعتماد على منطق السوق، إذ سيجري إغناء تموقع هذه المحطات بعروض تشبيلية وترفيهية متنوعة ومكاملة للبنى التحتية السياحية الأساسية. كما سيتم اتخاذ حزمة من التدابير المواكبة لدعم هذه التطورات الطموحة، وتغطية مختلف محاور هذه المواكبة (المجال الجوي، والتسويق، التكوين)، حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية.

وتطمح الرؤية الجديدة، في هذا الإطار، إلى «جعل المغرب في سنة 2020 ضمن قائمة عشرين وجهة سياحية الأولى عالميا، وفرضه كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة في الحوض المتوسطي»، وذلك من خلال اعتماد نموذج سياحي فريد يوفق بين التنمية المنتظمة، والتدبير المسؤول للبيئة، واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمغرب.

ووفق رؤية 2020، سيصبح المغرب الوجهة المتوسطة المتميزة بالأصالة والمرتكزة على إشعاع الثقافة والتقاليد في أبعادها المرتبطة بحسن الضيافة والانفتاح على الآخرين.

كما تشمل الرؤية تطوير بنية تحتية سياحية من الدرجة العالمية في ما يخص الجودة، والرفاهية وسهولة الولوج. حيث ستبرز ست وجهات سياحية جديدة في إطار هذه الاستراتيجية تشكل محطات حقيقية للنمو تضاف إلى القطبين السياحيين الدوليين مراكش وأكادير.

ومن بين اللبانات الأساسية التي أرساها المغرب لإنجاز رؤية 2020 الطموحة، إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي ينخرط اليوم في شراكات مع صناديق سيادية لدول خليجية قصد تكوين الهيئة المغربية للاستثمار السياحي «وصال» في انتظار فتح المساهمة لاحقا أمام صناديق ومؤسسات استثمارية دولية ومغربية. وتخضع المساهمة في هذه الهيئة لبرنامج استثماري على مدى عشر سنوات وتتم بصفة تدريجية في المشاريع التي تم اختيارها وتمت المصادقة عليها. كما سيعتمد هذا الجهاز منهجية مستقلة تهدف إلى تحقيق مشاريع ناجحة تضمن مردودية مهمة للمساهمين فيه، وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وتأتي مساهمة ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي في هذا الصندوق وهي قطر والإمارات والكويت في إطار الاهتمام الذي توليه هذه البلدان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

وسيقوم الصندوق بتمويل مشاريع محددة سلفا وخاضعة للدراسة القبلية والتقويم المرحلي، حيث سيتم في إطار صندوق هذه الهيئة تمويل مشروعين سياحيين سيتم إنجازهما بكل من مدينة وارزازات، ومنتجع أوكايمدن الجبلي بضواحي مراكش. ويعكس انخراط دول من الخليج العربي في الدينامية الاستثمارية التي تعرفها المملكة واستجابتها للمساهمة في الصندوق المغربي للتنمية السياحية، الثقة المتبادلة التي تجمع بين المغرب وهذه المنطقة العربية، وكذا الثقة التي يضعونها في المغرب كوجهة استثمارية وسياحية مهمة.

وهكذا، فرغم الامكانيات والمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب، فالملاحظ هو أن المنتج المغربي لم يجد استقرارا وهذا ما توضحه تذبذبات عدد السياح الوافدين على المغرب. وقد عرف تطور عدد السياح فترات ركود خصوصا بين 1985 و 1997 ، بدأ بعدها عدد الوافدين بالارتفاع من جديد.

لم يستفد المغرب كثيرا من تموضعه مبكرا في السوق السياحية الدولية، ذلك أنه بالرغم من استقباله سنة 2000 لحوالي 2,6 مليون سائح دولي استهلكوا 13,5 ليلة فندقية (منها 2 مليون ليلة للسياح المحليين). فالمغرب احتل في بداية القرن 21 المركز الثالث بين بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسطي بعد تونس 4,8 مليون سائح ومصر 4,5 مليون سائح ويحتل المرتبة الرابعة على صعيد القارة الافريقية، كما تم تدشين سياسة إردية لإعادة إقلاع هذا القطاع من قبل السلطات الرسمية والقطاع الخاص. ففي يناير 2001 تم توقيع اتفاق بين الحكومة وأرباب المؤسسات السياحية حول المشروع السياحي 2001 - 2010 والذي شرع في تنفيذه منذ ذلك الحين من أجل الوصول الى 10 ملايين سائح سنة 2010 ومضاعفة الطاقة الفندقية بثلاث مرات.

أنظر (ي) خريطة رقم 7 بملحق الخرائط ص 64.

وعلى الرغم من كون البعد الثقافي يشكل ركيزة مهمة للمنتج السياحي المغربي، يبدو أن السياحة الشاطئية هي الأكثر استقطابا للسياح. تمكنت السياحة الثقافية من الصمود لمدة طويلة أمام السياحة الشاطئية التي تراجعت في الشمال واستمرت أكثر في أكادير، وساهم في ذلك الصيت العالمي لمراكش بمدينتها العتيقة حيث يتزايد عدد الأجانب من مختلف الجنسيات والذين يتهافتون على اقتناء رياضاتها بأثمان خيالية، كما ساهم ارتفاع الطلب على السياحة في الصحاري والجبال. لكن التطور الحالي يسير نحو تعزيز السياحة الشاطئية كما يتجلى من خلال مشاريع المحطات السياحية الجديدة المقررة في إطار اتفاقيات المشاريع السياحية، هذه المشاريع التي تشكل نقاط قوة مهمة للاستراتيجية السياحية التي بدأ المغرب بتطبيقها والمرتكزة أساسا على اكتساح قوي لسوق السياحة الشاطئية. وسيوفر المحطات الست المبرمجة: الشاطئ الأبيض، تاغازوت، الحوزية، الصويرة، خميس الساحل والسعيدية بطاقة إوائية تصل إلى 130.000 سرير إضافة إلى 90.000 سرير المتوفرة حاليا مما سيجعل من المجال الساحلي سيتوفر على 68% من القدرة الإستيعابية للفنادق بالمغرب.

رابعاً : سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والجزر المغربية الأخرى

تقديم:

يقول الكاتبان الإسبانيان انريكي كاراباثا ومكسيكو دي سانتوس في كتاب صدر لهما في أوائل التسعينات: (متحدية قوانين المنطق والتاريخ، إسبانيا ما زالت تستعمر 33 كلم مربع من شمال المغرب، هي بقايا الامبراطورية الكولونيبالية القديمة: ونعني مدينتي سبتة ومليلية وبعض الجزر الصغيرة. وعبر هذا الاستعمار، فإن الدولة الإسبانية تحافظ على نزاع دولي مفتوح مع المغرب، في الوقت نفسه تقسم مع إسرائيل شرف العار بكونهما القوتين الأجنبيتين الوحيدتين اللتين تستعمران أراض عربية) من خلال هذه الكلمات الجريئة يرغب الكاتبان لفت انتباه الاسبان إلى قضية استعمار مدينتي سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما وما يمكن أن تشكله من خطورة على السلم والسلام في البحر الأبيض المتوسط. ويبقى قلقهما مشروعاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الحساسة لهذا النزاع والاحتمالات المفتوحة عليه مستقبلاً على ضوء التغيرات التي يشهدها المشهد السياسي الدولي، وظهور حركات متطرفة سواء في اسبانيا أو في المغرب. ويكفي النظر والتأمل في الموقع الجغرافي للمدينتين المغربيتين في البحر الأبيض المتوسط الذي يعد ملتقى الديانات السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام، ثم العالم الأول بالعالم الثالث والشمال بالجنوب لنذكر حجم هذا المشكل القابل للانفجار في أي وقت إذا لم تتم السيطرة عليه والعمل على إيجاد حل له بدل الاكتفاء بالتصريحات والتصريحات المضادة لكل من المغاربة والاسبان.

فملف سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما ملف يتعلق بقضية استعمارية تجب تصفيتها وهي ليست بالقضية الشانكة والعيصة على الحل كما يرغب البعض في إظهار ذلك، إما عن سوء نية للإبقاء على الاستعمار، أو عن حسن نية نتيجة الجهل بحقائق التاريخ والجغرافيا والأعراف الدولية. فالمتعارف عليه أن هناك قضايا مشابهة لقضية المدينتين عرف البعض منها حلاً والبعض الآخر في طريقه نحو الحل: فقد أعادت بريطانيا جزر هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية سنة 1997 بعد احتلال دام قرناً ثم جزر الكاوا التي أعادتها البرتغال إلى الصين سنة 1999، وتعرف قضية جبل طارق الذي تطالب به اسبانيا من بريطانيا حلاً تدريجية يفرضها منطق الواقع السياسي والاقتصادي في الاتحاد الأوربي عبر العملة الموحدة، وإلغاء الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد والعمل بالشرطة الأوربية، ومن هناك فإن هذا النزاع يذوب نسبياً بذوبان العناصر المكونة للسيادة الوطنية. أما مشكلة جزر المالوين والمعروفة كذلك بالفولكلاند بين الأرجنتين وبريطانيا التي كانت مسرحاً لحرب بين البلدين سنة 1982 فتعمل حكومة بوينوس آيرس (عاصمة الأرجنتين) جاهدة منذ سنوات على حشد التأييد الدبلوماسي لحقوقها التاريخية على الجزر وتحرك الملف بقوة في المنتديات الدولية، وقد نجحت إلى حد كبير في مهمتها هذه.

أولاً : نظرة تاريخية :

ترجع الجذور التاريخية لمشكلة احتلال سبتة ومليلية إلى نهاية القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر، حيث إن هذه السنوات قد شهدت مرحلة تطور وتحول خطيرين للبلاد المغربية، وكانت سنوات النصف الثاني من القرن الخامس عشر قد شهدت تطورات كبيرة أيضاً في شبه الجزيرة الأيبيرية، أثرت على مستقبل المغرب الكبير، وعلى مستقبل سكانه، ومستقبل المسلمين الموجودين فيه، والمسلمين المغاربة في كل شمال إفريقيا.

وإذا كان فرسان ونبلاء العصور الوسطى قد حاولوا التغلب على الاقطار العربية والإسلامية، عن طريق البر، فإن العصور الحديثة قد شهدت محاولات متصلة من ابناء الطبقات الوسطى الأوربية، للسيطرة على الاقطار العربية والإسلامية، بقوة السفن وبقوة رؤوس الاموال وبقوة التجارة، وهي الوسائل العملية الجديدة في بداية العصور الحديثة.

عبر الجيش الاسلامي بقيادة طارق ابن زياد بحر الزقاق (مضيق جبل طارق) سنة 711م وتم فتح بلاد الاندلس (اسبانيا حالياً) ومكث بها المسلمون حوالي ثمانية قرون وشيدوا بها حضارة شامخة ما تزال آثارها ماثلة إلى اليوم في غرناطة واشبيلية وسرقسطة وبلد الوليد وغيرها من المدن الاسبانية. وبسبب انشغال حكام البلاد الاسلامية بصراعاتهم الداخلية، وتركهم العدو الذي تحصن بالجنال يتربص بهم الدوائر، دارت الايام فسقطت غرناطة عام 1492م بعد ما توحدت اسبانيا وتمكنت من احتلال آخر حصون ملوك الطوائف : حصون بني الاحمر، ولم يتوقف الأمر عند استعادتهم لغرناطة وبلاد الاندلس، بل إن الاسبان اوجدوا موطناً قدم لهم على الأراضي المغربية، وقالوا انهم كانوا يستعيدون بذلك ارض الاجداد التي خسروها في غفلة من الزمن.

أنظر (ي) خريطة رقم 8 بملحق الخرائط ص 65.

فبعد عودة الحملات الصليبية من بيت المقدس فاشلة، وبعد الزحف العثماني في القرن الرابع عشر داخل اوربا، كان رد فعل البابا أن اطلق نداءاته للهجوم على احد النقاط الاضعف والابعد، وكانت الوجهة الأولى لغزو المغرب. وفي هذا الوقت كانت الحكومة الاسبانية ضعيفة بشكل واضح، والمؤسستان الوحيدتان اللتان تدركان اهدافهما هما الكنيسة والجيش، فما زالت الكنيسة تذكر إن ايزابيلا التي عملت على اخراج العرب من اسبانيا عام 1492م، كانت قد اوصت رجال الدين بان يعملوا بحماس على نشر "الايمان الصحيح" أي تنصير سكان شمال إفريقيا، اما الجيش فقد عاد من آخر معاركه في كوبا والفلبين عام 1899م متخناً بالجراح ومصحوباً بالهزيمة والعار، واعطته سبتة ومليلية فرصة للعمل ونقطة للانطلاق في ظل مرحلة التنافس الاستعماري.

لقد كان اتجاه فرديناند وايزابيلا إلى توحيد اسبانيا، يعني انتزاع السلطة من ايدي المسلمين في الاندلس، ولذلك فقد كانت معركة دامية بين الاسبانيين وبين المسلمين، حيث استخدم الاسبانيون فيها كل شدة ممكنة، وكل تعصب يمكن تصوره. وعندما حاولت القيادات الإسلامية الموجودة في شمال إفريقيا في ذلك الوقت ارسال بعض النجذات، غير الفعالة، لم تود إلى نتيجة ذات قيمة لانها لم تكن ذات فاعلية تذكر امام تفوق القوى الكاثوليكية في النواحي الاقتصادية والعسكرية. وفي الجانب الآخر، كانت عوامل الضعف قد اخذت تعمل في الإمارات الإسلامية في بلاد المغرب الكبير، ونتج عن هذه العملية وعن القسوة والوحشية التي ارتبطت بها، تدعيم نظام محاكم التفتيش في الاندلس، وبشكل كان يجبر المسلمين على قبول التعميد(الدخول في الدين المسيحي)، أو الخروج من البلاد وفي فترات محددة وقصيرة.

ولقد اشتملت خطة الاسبان والبرتغاليين على تطويق اقاليم المغرب الإسلامية، ثم احتلال موانئه المطلية على البحر الابيض المتوسط وتحويلها إلى المسيحية، لقد كتبت الملكة ايزابيلا الكاثوليكية في وصيتها: "ضرورة قيام الكاثوليكين بغزو بلاد المغرب، وتحويل المغاربة المسلمين إلى الدين المسيحي، ورفع علم الصليب الاسباني عليه بدلا من اعلام الهلال".

لقد قام البرتغاليون باحتلال بعض موانئ المغرب، فاحتلوا سبتة عام 1415م، وذلك منذ أن بدأ الضعف يدب في دولة بني الاحمر وتصارع امراء الاندلس مع امراء المغرب، فالبرتغاليون برزوا كقوى امبراطورية بحرية في العالم آنذاك، اضافة الى أنهم كانوا يتولون امرا الكشوفات الجغرافية، فصفحات تاريخ غزو سبتة وشمال المغرب تقول إن هنري الملاح اشترك في عملية الغزو ثم تحول إلى الكشوفات الجغرافية، وانه تم تأييد احتلال سبتة من طرف الراي العام الاوربي، وسميت بـ "الاسترداد" بدلا من الغزو، وكان احتلال سبتة نصرا للحركة الصليبية وصفحة جديدة في الصراع بين الشرق والغرب.

ثم اخذ الاسبان في احتلال مليلية في عام 1496/هـ 886م التي كانت جزء من مملكة تلمسان، وراح الاسبان ينفذون وصية ايزابيلا باحتلال شمال إفريقيا، لتحويل مسلميه إلى المسيحية، فاحتلوا المرسي الكبير في عام 1505م، وبعد أن سقطت البرتغال في يد الاسبان، أصبحت سبتة من ممتلكات التاج الاسباني منذ عام 1735م، وهكذا غدا للاسبان عدة جيوب متناثرة على الساحل الغربي الممتد من المحيط الاطلسي حتى طرابلس الغرب.

ورغم قوة الامبراطورية الاسبانية في ذلك الوقت، حاول المغاربة استعادة سبتة، فقد تعرضت لعدد من الحصارات الطويلة أهمها الحصار الذي قام به القائد احمد غيلان عام 1655م والحصارات التي قام بها السلطان مولاي اسماعيل خلال فترة حكمه في السنوات 1674م و1680م و1694م. وقد عانى الجيش الاسباني العديد من الهزائم العسكرية، وكان الجيش الاسباني ينتقل من انكسار إلى آخر حتى وصف المغرب بانه "قبر الشباب الاسباني، والبئر التي تبتلع ثلث ميزانية اسبانيا".

وفي الوقت الحاضر، حول الاسبان سبتة إلى نقطة مراقبة بحرية، ولكونها مفتاح مضيق جبل طارق من الجهة الإفريقية، فقد حولوا ما يزيد عن نصف مساحتها إلى منشآت عسكرية أو اراض عسكرية يحظر على المدنيين دخولها، بحيث يتسنى لهم مراقبة مستعمرة جبل طارق بصورة جيدة، كذلك الأمر بالنسبة لمليلية، فهي موقع هام يشرف على وهران الجزائرية وعلى البحر المتوسط، الأمر الذي يعطي اسبانيا في اطار حلف الاطلسي ميزة خاصة.

وهكذا، وبعد أن كانت مدينة سبتة من أكبر مدن المغرب اقتصاديا حيث كانت قبل احتلالها الميناء البحري الرئيسي، بل من اهم الموانئ المغربية، وهو الدور الذي انتقل فيما بعد إلى ميناء طنجة، والذي تقوم به اليوم مدينة الدار البيضاء على المحيط الاطلسي، وثقافيا وعلميا حيث ولد فيها وخرج منها العلماء والمؤرخون، نذكر منهم: الشريف الادريسي صاحب كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الأفاق"، وغيره من الذين تركوا وراءهم مخطوطات تكشف عن حياة المدينة مثل: "العيون الستة في اخبار سبتة" للقاضي ابي الفضل عياض اليعصب، و"مغازي العرب" للحافظ ابي الربيع سليمان بن سالم و"اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار" لمحمد بن القاسم السبتي، وتورد هذه المخطوطات احصاءات عن المدينة وعن مدى انتعاش اقتصادها.

ثانياً : الموقع الاستراتيجي لمدينتي سبتة ومليلية:

تقع مدينة سبتة على منطقة عالية مقابلة لصخرة جبل طارق، فهي بذلك تقع على جزء يطل على المحيط الاطلسي وتشرف جزئيا على البحر الابيض المتوسط. تبلغ مساحة مدينة سبتة 20 كلم² وتبعد عن الساحل الاسباني بمسافة 26 كلم جنوب جبل طارق، وهي أقرب ميناء إفريقي الى أوروبا. وقد أصبحت المنطقة منذ 1995 تتمتع بالحكم الذاتي داخل إسبانيا. وحسب إحصاء 2011 ، بلغ عدد سكان سبتة 82376 نسمة (بكثافة سكانية تصل الى 4290,52 نسمة في الكيلومتر المربع) وهم يتألفون من المسلمين والمسيحيين، مع وجود أقلية يهودية وهندوسية.

وهي تابعة لإقليم تطوان، ومنها انطلق طارق ابن زياد بجيشه لفتح الاندلس سنة 92هـ/711م. وتعتبر سبتة اعلى نقطة في إفريقيا وهي تشرف على عدد من الجبال والسهول المغربية. فالتحكم بمدينة سبتة ليس معناه التحكم بضفتي مضيق جبل طارق فحسب، وانما باجزاء استراتيجية من شمال المغرب ايضا، ناهيك عن كونها تشرف على مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع امامها مباشرة، فمن سبتة يمكن مراقبة المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن للاسبان السيطرة على 85% من مساحة المياه الإقليمية بين المغرب وإسبانيا. والى الشرق من مدينة سبتة، تنبسط الارض المغربية عند الساحل لتشكل قوسا ينحدر جنوبا حيث تقع مدينة مليلية المدينة المحتلة الثانية.

وتقع مدينة مليلية على البحر الابيض المتوسط وياخذ جانبها المحادي للبحر شكل قوس نصف دائري، ومساحتها تصل إلى 12,3 كلم²، وهي تبعد عن الحدود المغربية الجزائرية بنحو 12 ميلا. عدد سكانها حسب إحصاء فاتح يناير 2011، 78476 نسمة، (بكثافة سكانية تصل الى 5972 نسمة في الكيلومتر المربع)، ويتألف سكانها من المسلمين والمسيحيين، مع وجود أقلية

يهودية وهندوسية، وكشقيقتها سبتة، أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي داخل إسبانيا منذ 1995 بقرار البرلمان الإسباني. والمدينة توفر لإسبانيا حماية المضيق من جهة الشرق، وبالتالي تحقيق سيطرة أكبر على المنطقة.

ويصور الحسن الوزان الماساة التي حلت بمليبية يوم إن احتلها الإسبان في عام 1496هـ، فيقول: " بعث ملك إسبانيا اسطولا بقيادة دوق مرديناسيدونيا لحصارها، لكن السكان اخبروا به قبل وصوله، فاستصرخوا ملك فاس، الا انه كان مشغولا بحرب القبائل.. فلم يبعث لهم الا بفرقة خفيفة، مما جعل اهل مليبية الذين كانوا على علم بضخامة الاسطول الإسباني يتوقعون العجز عن الصمود، فاخلوا المدينة وفروا بامتعتهم إلى جبال بطيو، وامام هذا الأمر، اضرم قبطان الملك النيران في جميع الدور، واحرق المدينة، اما عقابا للسكان واما نكاية بالغزاة، ووصل الاسطول الإسباني بعد الحريق، ووجم الغزاة، ولكنهم عزموا على عدم التخلي عن المدينة، واقاموا منها حصنا، وبنوا الاسوار من حوله، واتخذوا منه قاعدة حربية للهجوم بعد ذلك على الشاطئ الإفريقي، ولضربه بالقبائل. ومنذ ذلك التاريخ ومليبية تحت نير الاستعمار الإسباني "

لقد شكل قرب سبتة من قلعة جبل طارق، الخاضعة لسيطرة بريطانيا اهمية خاصة، فهي تعتبر نقطة انطلاق إسباني، لمراقبة ساحلي البحر المتوسط في أقصى الغرب، وفي نفس الوقت، تمثل قاعدة متقدمة تشرف على شمال المغرب ومعظم الجزر المتناثرة في حوض البحر المتوسط، بينما تؤمن مليبية تغطية عسكرية لمنطقة غرب الجزائر من ناحية وهران، وتشكل مع سبتة هلالا يحكم منه الإسبان مراقبتهم لمنطقة شمال إفريقيا.

من هنا تعتبر مليبية وسبتة اليوم قواعد عسكرية إسبانية كبيرة، وعلى درجة عالية من الاهمية الاستراتيجية، بالنسبة لإسبانيا في مواجهة جبل طارق، ولذلك لم تتوقف نشاطات السلطات الإسبانية عن تشييد الاستحكامات في المدينتين، وهي مستمرة في مضاعفة اعداد قواتها العسكرية هناك.

إن مليبية التي ادت دورا مهما خلال الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936م، مدينة مغربية عربية إسلامية. فعندما نشبت الحرب الأهلية في إسبانيا، كانت الشرارة الأولى قد انطلقت من مليبية، عندما تمردت الحامية الإسبانية فيها بقيادة الجنرال فرانكو ضد حكومة الجبهة الشعبية الجمهورية، ومن مليبية انطلق فرانكو إلى الحكم في إسبانيا وظل يحكم قرابة أربعين عاما، لقد شارك عشرات المنات من ابناء مليبية المسلمين في هذه الحرب إلى جوار قوات فرانكو الإسبانية، وسقطوا بالمنات قتلى بسبب حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

واستمر فرانكو في تجنيد المغاربة، حتى وصل عددهم في جيوشه إلى 135 الف جندي وضابط حسب احصاء يناير عام 1938م، وهذه الأرقام حقيقية، لأنها مأخوذة من احصاءات الإسبانين انفسهم. وتحدث كثير من المحللين عن قبول المغاربة للتجنيد في صفوف قوات الجنرال فرانكو وقالوا: " إن المغاربة يساعدون فرانكو رغبة في تخلص بلادهم من الاستعمار الإسباني اعتمادا على الثوار الإسبان في هذه الغاية. فقد كان فرانكو قد وعدهم بالاستقلال إذا ما تولى هو السلطة في إسبانيا، ولم يحدث أن أوفى فرانكو بوعده. فما زالت مليبية التي صنعت تاريخ إسبانيا خلال عقد كامل مستعمرة إسبانية، وكانهم يعاقبوننا على سماحها لفرانكو أن يتحرك منها، وبمديد من رجالها، ليصنعوا التاريخ في إسبانيا.

لقد تحولت مدينة مليبية اليوم إلى واحة للهدوء بالنسبة للإسبان، إن مليبية وسبتة وجزيرة حجر باديس وجزيرة الحسيمة والجزر الجعفرية، كلها اراض مغربية، وسكانها من المسلمين، ساهمت بقدر متفاوت في صنع التاريخ الإسباني خلال عقد من الزمن، ومع ذلك لا تزال تعيش تحت السلطة الإسبانية في زمن كثر فيه الحديث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعن حقوق الإنسان والحرية، فهذه الأراضي المحتلة هي آخر معاقل الاستعمار الأوربي التقليدي في الوطن العربي. إن العرب والمسلمين عامة، وكذلك فرنسا، يؤيدون الحركة الوطنية الإسلامية داخل مليبية، ولكن التأييد وحده لا يكفي، فهل من عمل ايجابي لتحرير هذه المستعمرات المغربية العربية الإسلامية لتحصل على استقلالها وتعود إلى المغرب الوطن الأم.

وتجدر الإشارة إلى إن المغرب لم ينقطع ابدا عن المطالبة باسترداد مدينتي سبتة ومليبية وبقية الجزر المحتلة. فقد اكد العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني في مناسبات عديدة مطالبة المغرب باسترجاع سبتة ومليبية والجزر، وصرح في ندوة بواشنطن في 15 نونبر 1978، ردا على سؤال حول المدينتين: " لا، إن سبتة ومليبية مدينتان مغربيتان، ويجب أن اتفاوض مع إسبانيا في جو ملوئ السلم والتفاهم وحسن الجوار والصدافة ". كما انتقد وزير الدولة المغربي للشؤون الخارجية امام مجلس النواب في دجنبر 1980 زيارة رئيس الحكومة الإسبانية للمدينتين المحتلتين، وقال: " إن المغرب سيعمل للقضاء على رواسب الاستعمار بالوسائل السلمية، وان المغرب لن يتخلى عن سبتة ومليبية مهما كانت نوعية التعاون الإسباني المغربي. "

وردا على سؤال حول المدينتين في ندوة صحفية لجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه بتاريخ 09 يناير 1985 : " إن الحل لمشكلة سبتة ومليبية لا يمكن إن يكون الا حلا سياسيا، والدليل على هذا أن المجموعة الأوربية وضعت تحفظا فيما يخص قضية سبتة ومليبية عند دخول إسبانيا للسوق الأوربية المشتركة، إن الحل لا يمكن إن يكون الا حلا سلميا، اللهم الا اذا كان للإسبانين مبادرة غير سلمية، أي مبادرة عسكرية، وأنداك سيضطر المغرب للدفاع عن نفسه. " ومن ابرز تصريحات جلالته ما اعلنه في ندوته الصحفية يوم 07 مارس 1986 حين قال رحمه الله : " إن المغرب هو الذي يحرر بلده، وان الارض مغربية، والمغرب هو الذي سيحررها.. ونؤكد اننا نسترجع سبتة ومليبية بالطرق السلمية، قبل إن يتطور الأمر إلى ابعده من ذلك. "

ثالثا : الجزر المغربية المحتلة من طرف إسبانيا:

بالإضافة إلى مدينتي سبتة (1580م) ومليبية (1497م) اللتين تحتلها الدولة الامبريالية إسبانيا؛ منذ دعا وأطلق بابا الفاتيكان في القرن الخامس عشر الميلادي يد إسبانيا في الساحل المتوسطي للمغرب، والبرتغال في الساحل الأطلسي، وفي خطة عامة لإسبان والبرتغاليين لمحاصرة أقاليم الغرب الإسلامي واحتلال أراضيها، ومن تم تحويلها إلى النصرانية، عملاً بوصية الملكة

"إزابيلا" الكاثوليكية المذهب، والتي نصت على ضرورة قيام الكاثوليك بغزو بلاد المغرب، وتحويل المسلمين المغاربة إلى الدين النصراني، ورفع علم الصليب النصراني عليه بدلاً من أعلام الهلال الإسلامي.

تحتل إسبانيا مجموعة من الجزر المغربية ذات المواقع الاستراتيجية والجمال الطبيعي الخلاب، والتي تدخل في حيز المياه الإقليمية المغربية، بل لا تبعد عن الساحل المغربي إلا بمئات الأمطار القليلة، ومنها شبه جزيرة باديس التي هي امتداد لجبال الريف المطل على البحر الأبيض المتوسط، ومع ذلك، فإن دولة إسبانيا "الفرنكوية" تدعي أن هذه الجزر تنتمي إلى السيادة الإسبانية في تحد سافر لكل الأخلاقيات والمواثيق والحقائق التاريخية والجغرافية، وفي ما يلي تعريف مختصرة لهذه الجزر:

1) الجزر الجعفرية :

الجزر الجعفرية أو جزر "إشفارن" مساحتها 52,5 هكتارا، وهي أرخبيل مكون من ثلاث جزر صغيرة في غربي البحر الأبيض المتوسط، تقع أمام سواحل إقليم الناظور، وتخضع لإسبانيا من عام 1848، جزر "إشفارن" واحدة من الأماكن الخاضعة لسلطة الحكومة الإسبانية مباشرة، حيث أنها ليست تابعة لأي مدينة أو حكومة ذاتية محلية إسبانية.

تبعد الجزر بـ 3,5 كلم عن بلدة رأس الماء المغربية التابعة لإقليم الناظور. أكبرها:

1 - 1 جزيرة عيشة (كونغريسو) التي توجد في الطرف الأيسر. مساحتها 25,6 هكتارا، وتقيم بها حامية عسكرية مكونة من 190 جندياً.

2 - 1 جزيرة إيدو (إزابيل الثانية) في الوسط وطولها 600 متر، ومساحتها 15,3 هكتارا،

3 - 1 جزيرة أسنى (جزيرة الملك) في الجهة اليمنى بمساحة تصل إلى 11,6 هكتارا.

يرجع المؤرخون اسم هذه الجزر إلى اللغة الأمازيغية القديمة حين كان يطلق عليها جزر "إشفارن" وهو الاسم الذي بقي محافظاً على شكله ونطقه لدى الإسبان الذين ينادونها بـ "إيسلاس تشافاريناس".

واعتبرت الجزر الجعفرية أو جزر "إشفارن" منطقة مفضلة في فترات الصراع وتنامي نشاط القرصنة، إذ كانت ملجأ مجموعات اللصوص الهاربين من سلطة الدولة، والتي اتخذت من هذا المكان محمية خاصة تنطلق منها في اتجاه عرض المتوسط معترضة السفن التجارية على الخصوص ومصادرة سلعها أو فرض إتاوات عليها لإخلاء سبيلها.

تعتبر إسبانيا إلى حدود اليوم الجزر الثلاث بمثابة امتداد لها في المجال البحري، ويزداد تشبث إسبانيا أكثر بهذا الموقع لما يوفره لها من فرص تتبع كافة التحولات بالمنطقة المقابلة مع مراقبة تحركات الجانب المغربي على امتداد الشاطئ الشرقي من إقليم الريف المغربي، حيث يمكن رؤية هذه الجزر من على مسافات قريبة من هضبة السعيدية أو مرتفعات كوركو أو جبال كبدانة. وهو السر الذي جعلها تنال نصيباً كبيراً من الاهتمام لدى إسبانيا، لا سيما في فترة حرب الريف التي وجدت أمامها قوة لا يستهان بها من رجال المقاومة من أبناء قبيلة كبدانة، لذلك جندت إسبانيا كافة إمكانياتها مستغلة وجودها فوق الجزر الجعفرية لمحاصرة رجال المقاومة ومراقبة تحركاتهم في اتجاه الغرب والشرق بهدف الحد من أي تعاون وتنسيق مع رجال الثورة بالجزائر أو مع حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي.

2) شبه جزيرة باديس :

تبلغ مساحة جزيرة باديس أو جزيرة قميرة هكتاران؛ وهي جزيرة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط لشمال المغرب. كانت مرفأً تجارياً مهماً لمدينة فاس خلال فترة الحكم الموحي، وأصبحت تابعة لإسبانيا منذ عام 1564م، وهي الآن قاعدة عسكرية إسبانية تتم إدارتها من قبل مدينة مليلة.

تقع جزيرة باديس 50 كيلومتراً غرب مدينة الحسيمة، وكانت جزيرة طبيعية في بحر البوران حتى عام 1934 عندما ضربتها عاصفة رعدية قوية جرفت معها كميات كبيرة من الرمال من القناة القصيرة بين الجزيرة والقارة الأفريقية، ومنذ ذلك الحين، تحولت إلى شبه جزيرة متصلة بساحل المغرب عبر برزخ رملي طوله 85 متراً ويصل عرضه إلى 100 متر، وهو بذلك يُعد أقصر الحدود في العالم.

أبرمت كلاً من البرتغال وإسبانيا اتفاقاً عام 1496 لتحديد مناطق تأثيرهم على ساحل شمال أفريقيا، وبحسب الاتفاق، كان مسموحاً لإسبانيا ضم الأراضي شرق القميرة فقط. لكن هذا التقييد على إسبانيا انتهى بعد معركة وادي المخازن (القصر الكبير) عام 1578م عندما ضعفت البرتغال وسنحت الفرصة أمام إسبانيا فاحتلت مدينة العرائش.

في عام 1508م، أطلقت إسبانيا رحلة استكشافية بقيادة بيدرو نافارو لمكافحة القراصنة الذين كانوا ينهبون ويهاجمون باستمرار سواحل إسبانيا الجنوبية، وعندها ضمت إسبانيا جزيرة قميرة.

في عام 1522م، شن المغرب هجوماً ناجحاً قضاها فيه على الحامية الإسبانية واستردوا القميرة. وفي عام 1554م، أعطى الملك أبو حسون الوطاسي، القميرة للقوات العثمانية التي ساعدته في الحصول على العرش.

في عام 1563م، قام الإسبان بمحاولة فاشلة لضم القميرة، لكنهم نجحوا عام 1564م تحت قيادة غارسيا الفاريز دي توليدو الذي هزم الحامية العثمانية المكونة من 150 جندياً. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تحت السيطرة الإسبانية رغم الحصار المتكرر الذي تعرضت له أعوام 1680م، 1701م، 1755م، 1781م، 1790م. في عام 1871م، ناقش الكونغرس الإسباني التخلي عن جزيرة قميرة لأنها فقدت أهميتها العسكرية، لكن في النهاية. تم إسقاط المقترح.

3) جزر الحسيمة (4,6 هكتارا) :

1 - 3 صخرة الحسيمة أو جزيرة النكور :

صخرة الحسيمة هي جزيرة صخرية مغربية محاطة من جميع الأطراف بالمياه. طول الصخرة 70 متراً وعرضها 50 متراً، مساحتها 1,5 هكتارا، وترتفع 27 متراً فوق سطح البحر. تبعد 500 متر عن ساحل مدينة الحسيمة، وهي محتلة من طرف إسبانيا منذ 28 غشت 1673م.

هي جزيرة صغيرة بها حصن وكنيسة والعديد من المنازل. وهي قريبة من مهبط طائرات موجود على الساحل المغربي كانت تستخدمه القوات الإسبانية والفرنسية أثناء حرب الريف عام 1920م. واليوم يضم الحصن الذي بني في الجزيرة حوالي 60 فرداً من أفراد الحامية العسكرية الإسبانية.

وقد ذكرها الشريف الإدريسي رحمه الله وهو يسرد المدن الساحلية حيث قال: "وأما ما على ضفة البحر الكبير من المدن الواقعة في هذا البحر المرسوم، فهي طنجة وسبتة ونكور وبادس والمزما ومليلية وهنين وبنو وزار ووهران ومستغانم.. (خلاصة تاريخ سبتة للقاضي محمد السراج ص:10).

2 - 3 جزيرة مار : مساحتها 1,4 هكتارا، تبعد عن الساحل المغربي بحوالي 300 متر ، استعمرتها إسبانيا سنة 1673م.

4) جزيرة تورة (ليلى) :

جزيرة ليلى، جزيرة تقع في مضيق جبل طارق وسيادة الجزيرة متنازع عليها بين إسبانيا والمغرب، وقد تم الاتفاق بعد حادثة الجنود المغاربة سنة 2002 والتكتل الأوروبي وراء إسبانيا والحياد الأمريكي المحدود، تحت رعاية أمريكية على أن تبقى الجزيرة خالية..

اسم الجزيرة في المراجع العربية وفي التاريخ المغربي عامة هو "تورة"، وقد وردت بهذا الاسم لدى المؤرخ العربي أبو عبيد البكري، والسكان المغاربة القريبون منها يسمونها حتى الآن بهذا الاسم، وتعرف الجزيرة في وسائل الإعلام المغربية الآن وعلى السنة المسؤولين باسم جزيرة ليلى، وهذه تسمية الإسبانيين الأندلسيين لها وأصلها ("la ila" لانيلا) أي "الجزيرة" دون نطق حرف (s) (La Isla). احتلتها إسبانيا في 28 مارس 1808.

تقع جزيرة تورة على بعد 200 متر أو أقل بقليل من الشاطئ المغربي، وبينها وبين مدينة طنجة 40 كلم، وبينها وبين مدينة سبتة المغربية التي تحتلها إسبانيا 8 كلم، ويبعد عنها أقرب شاطئ إسباني بـ 14 كلم. وتبلغ مساحة تلك الجزيرة الخالية من السكان 13,5 هكتارا، وقد كانت من حين لآخر مأوى لبعض الصيادين والرعاة المغاربة الذين يسكنون في جبل موسى غير البعيد من الجزيرة.

يقول توماس غارسيا فيغراس في كتابه (المغرب: العمل الإسباني في شمال أفريقيا) الصادر سنة 1941م: "وجدت إسبانيا صعوبة في إقامة مركز بجزيرة تورة لأن سلطان المغرب لا يقبل إقامة مراكز على ترابه الوطني".

5) جزر الخالدات (الكناري) :

جزر الخالدات، هي جزر تابعة لإسبانيا في شمال المحيط الأطلسي، من سبعة عشر مناطق حكم ذاتي في إسبانيا، وتنقسم المنطقة إلى مقاطعتين: "سانتا كروث دي تينيريفه" و"لاس بالماس".

تتكون جزر الكناري أساساً من أربع جزر كبرى رئيسية - تحيط بها عشرات الجزر الصغيرة المتناثرة حولها:

1 - 5 - جزيرة كناريا الكبرى التي تعتبر أكبر هذه الجزر حجماً وأكثرها اتساعاً، إذ تناهز مساحتها 1.532 كيلومتراً مربعاً، وشكلها يكاد يكون دائرياً، وارتفاعها عن سطح الماء يصل في بعض المناطق إلى أكثر من ألفي متر. وسكانها الأصليون هم شعب الغوانش الأمازيغي.

2 - 5 - جزيرة تيناريفي

3 - 5 - جزيرة لانثاروتي

4 - 5 جزيرة لا بالمأ،

وعاصمة جزر الكناري هي سانتا كروث في جزيرة تيناريفي، وتعتبر جزيرة كناريا الكبرى أكبر جزر الكناري حجماً وأكثرها اتساعاً، وهي الأجل بين الجزر، حيث تضم الكثير من النباتات والأشجار الكبيرة والصغيرة والنادرة الوجود، وهذه الجزيرة عبارة عن جزيرة نصفها في الماء ونصفها الآخر فوق الماء، وهي ذات طبيعة ساحرة خلابة.

وتتكون هذه الجزر من عدة قرى صغيرة، تحول بعضها إلى مدن بفضل انتشار المنتجعات السياحية على امتداد شواطئها التي تحولت إلى مقصد للسياحة الخارجية والداخلية بفضل درجات حرارتها الدائمة الاعتدال على مدار السنة، والتي تتراوح بين 20 و25 درجة مئوية. الجزر بمجملها ذات طبيعة بركانية وقيم، تحيط بها الشواطئ الصخرية، أعلى قمة في الأرخبيل هي قمة تيد (3718م) في تريف، وتبلغ مساحة جزر الكناري 7493 كم².

لا تخلو جزر الكناري الكبرى من آثار تاريخية تعود إلى الزمن الذي كانت تخضع فيه للسيطرة الإسلامية قبيل سقوط دولة الأندلس، وتميز الوجود الإسلامي خلال الحقبة الأندلسية بامتداده، ما جعل الجزيرة محط أنظار الملوك الكاثوليك الذين عمدوا، بعد تسلمهم مفاتيح غرناطة، إلى إرسال أساطيلهم إلى جزر الكناري حتى تكتمل لهم السيطرة على الأندلس.

وتكفي نظرة واحدة إلى الموقع الجغرافي لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين ليتضح بما لا يترك مجالاً للشك انهما لا تشكلان باي حال من الأحوال امتداداً جغرافياً للاراضي الإسبانية التي يفصلها عنهما جبل طارق بالنسبة لسبتة، والبحر الابيض المتوسط

بالنسبة لمليية، بينما نجد في المقابل انهما امتداد جغرافي طبيعي للارض المغربية. بعد هذا كله، فالمدينتين المغربيتين تعيشان تحت وطاة الاستعمار، ويفرض المستعمر على سكانها الاصليين حمل بطاقات إقامة كانهم أجانب، بل ويمنعون من الدخول إليها إلا بعد الإدلاء بوثائق خاصة، بينما لا يطلب ذلك من السياح الاجانب. وهكذا، فبالاضافة الى سبتة ومليية المحتلتين، هناك جزر أخرى لا زال الاسبان يضعون اليد عليها. وحتى لا يطالها النسيان، وحتى لا تجهلها الاجيال القادمة، لا بد من التعريف بها ورصد معلومات عنها حتى لا تضيع ذكراها في دروب التاريخ. وستعود الى أحضان الوطن إن شاء الله.

خامسا : المغرب وإفريقيا

تقديم :

قارة من أقدم قارات المعمورة، تنعت بالسمراء والسوداء، وهي الثانية من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا، تمتلك موارد طبيعية وبشرية تؤهل دولها لمكانة تختلف جذريا عن واقعها الحالي.

أولا : معطيات عامة حول إفريقيا :

1 - موقع إفريقيا:

تتوسط قارة أفريقيا قارات العالم القديم، يحدها شمالا البحر المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي، وقناة السويس (التي تربطها بآسيا) والبحر الأحمر من الشمال الشرقي، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق. وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تتجاوز مساحتها ثلاثين مليون كيلومتر مربع. وتمتلك دولها الـ 52 خصائص مشتركة، لكنها تختلف في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية.

وتعد الجزائر كبرى دول القارة بمساحة 2.381.741 كيلومترا مربعا، تليها السودان بـ 1.865.813 كيلومترا مربعا. يجمع مناخ القارة بين المناخ الاستوائي ومناخ المناطق شبه القطبية، كما تجمع بين مناطق قاحلة في الجزء الشمالي، ومناطق فيها سهول السافانا حيث الأمطار غزيرة بالأجزاء الوسطى والجنوبية، وتوجد سهول شاسعة بالمناطق القريبة من الشواطئ والسواحل، وينعكس اختلاف التضاريس على تنوع الغطاء النباتي، والثروة الحيوانية، والحيوانات البرية .

2 - التاريخ :

تختلف التفسيرات لأصل اسم القارة، فمن قال إن أصلها فينيقي، من أفر التي تعني غبار، ومن قال إن أصلها أمازيغي من إفري وإفران وأفير أي الكهف، ويذهب تفسير ثالث إلى أنها سميت باسم إفريس، أحد ملوك التباغة اليمانيين القدماء. اعتبر كثير من الباحثين الأنثروبولوجيين أن أفريقيا من أقدم المناطق المأهولة بالسكان على وجه الأرض، وتم في منتصف القرن العشرين اكتشاف حفريات وأدلة على وجود بشري بالقارة قبل عشرات الآلاف من القرون. وقد مرت بها حضارات مختلفة وأبرزها الرومانية واليونانية.

ووصلها الفتح الإسلامي في أوائل القرن السابع الميلادي، انطلاقا من مصر ثم دول شمال أفريقيا كتونس والمغرب، حيث حصل تمازج بين العرب والأمازيغ بفضل الديانة الإسلامية.

اجتاحها الأوروبيون أواخر القرن التاسع عشر و"استعمروا" معظم دولها ونهبوا كثيرا من ثرواتها وكنوزها، وعاثوا فيها فسادا ودمارا، واتخذوا كثيرا من أبنائها رقيقا يباع ويشترى، ونقلوهم كالبضائع عبر المحيط الأطلسي إلى "العالم الجديد" في الأمريكتين.

ثم اقتسموها بينهم، فأحكمت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا سيطرتها على شمال إفريقيا، فيما أحكمت بريطانيا سيطرتها على منطقة جنوب إفريقيا.

ولم تبدأ القارة التخلص من الاستعمار إلا بعد منتصف القرن العشرين، لكن بعض دولها دخل في نزاعات إقليمية أو عرقية، وتحول من رق الاستعمار إلى قبضة أنظمة عسكرية أو شبه عسكرية. وقد شهدت القارة بين أوائل الستينيات وأواخر الثمانينيات أكثر من سبعين انقلابا، واغتيل 13 من رؤسائها.

وبعد استقلال دول القارة من الاستعمار، وجدت نفسها منهكة ومضطرة لأن تربط نفسها من جديد مع مستعمرها باتفاقيات تتحكم في مصيرها.

3 - السكان :

يبلغ عدد سكان القارة نحو 1,2 مليار نسمة، يعيش ثلثاهم على الزراعة. وتعتبر نيجيريا وإثيوبيا ومصر من أكبر دول القارة من حيث عدد السكان. ومن بين أصغر دول القارة سيشل التي يبلغ عدد سكانها حوالي 93 ألف نسمة. وينحدر سكان القارة من أجناس عرقية مختلفة يشكل الزوج غالبيتهم (70%) والجنس المغولي المتمركز في مجموعة الجزر بجنوب شرق القارة، والجنس القوقازي المتمركز في شمال أفريقيا بين العرب والأمازيغ وفي القرن الأفريقي، والأقزام السكان الأصليين في الجنوب الإفريقي. وتذهب بعض الإحصائيات إلى أن سكان أفريقيا يتحدثون أكثر من ألفي لغة أصلية أو محلية تندرج جميعها ضمن ست عائلات لغوية أساسية، منها اللغات الأفرو آسيوية (الحامية السامية) المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، وأجزاء من منطقة الساحل.

وتنتشر اللغة الزنجية في غرب وجنوب ووسط القارة، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزوج في أعالي النيل، ولغة الملايو بولونيوز التي يتحدث بها المغول، ولغة الطوي سان التي يتحدث بها الأقزام، بالإضافة إلى لغات تطورت عبر التعامل التجاري كاللغة السواحلية في شرق القارة ولغة الهوسا في غربها. وتعتبر اللغة العربية لغة رسميا في أكثر من 12 دولة أفريقية.

يدين سكان أفريقيا بشكل أساسي بالديانتين اللاسلامية والمسيحية وبعض الأديان الوثنية والمحلية القبلية.

4 - الاقتصاد :

تملك القارة الأفريقية نصيبا معتبرا من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام التعدينية والزراعية، ويقوم اقتصادها على الزراعة والتجارة والصناعة، والسياحة وموارد بشرية هائلة، لكنه يتسم بالضعف في الغالب لعدم قدرته على استغلال موارده بشكل جيد، ومعاناة جزء كبير من سكانها من الفقر أكثر من سكان أي قارة أخرى، واضطرت الكثير من بلدانها لتصدير مواد خام أو سلع أولية للحصول على النقد الأجنبي.

وتصدر كل من الجزائر وأنجولا والكونغو برازافيل واليابون وليبيا ونيجيريا البترول الخام للحصول على حوالي 70 إلى 95% من النقد الأجنبي، فيما تعتمد بوتسوانا على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، وكذلك الأمر بالنسبة لزامبيا التي تصدر النحاس للحصول على 80% منه، والنيجر التي تصدر اليورانيوم للحصول على 96% من النقد الأجنبي.

وتصدر أفريقيا الكاكاو والقرنفل ونواة النخيل، وفول الفانيلا، والكاسافا وفول الباذر، بالإضافة إلى الموز والبن والفول السوداني والقطن، والمطاط والسكر والشاي، وكذلك المشاي، فضلا عن الثروة السمكية بأنواع عديدة.

وتشكل نيجيريا - أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان وأول منتج أفريقي للنفط - أكبر قوة اقتصادية في القارة بناتج محلي بلغ 510 مليارات دولار عام 2013. غير أن ذلك لم ينعكس على مستوى معيشة غالبية الشعب النيجيري، ولا على البنية التحتية للبلد. تختلف مؤشرات التنمية البشرية في القارة الأفريقية، ومنها التعليم على سبيل المثال حيث تصل نسبة الأمية إلى أقل معدل لها في دول مثل موريشيوس (16%) وزيمبابوي (12%) بينما تصل إلى أعلى معدلاتها في دول مثل بوركينا فاسو (77%) وجامبيا (65%) والنيجر (85%).

ويختلف متوسط العمر المتوقع الذي تناقص في بعض الدول التي تعاني من انتشار مرض الإيدز مثل زيمبابوي. كما تختلف دول القارة في الموارد الاقتصادية والطبيعية، فبعض الدول في الجنوب الأفريقي تتميز بوفرة مواردها كجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما تعاني النيجر والصومال مثلا من ضعف الموارد الطبيعية.

السياحة : ورغم مشاكل القارة إلا أنها تبقى واحدة من الوجهات السياحية المهمة في العالم لتوفرها على موارد طبيعية جذابة وممتعة من حدائق وغابات وجبال وشلالات، ومن بين أشهر المواقع السياحية في القارة محمية ماساي مارا بكينيا، وشلالات فكتوريا في زيمبابوي وزامبيا، وأهرامات مصر، ومدينة "دجيني" بمالي.

5 - نزاعات إقليمية :

عانت القارة الأفريقية من نزاعات حدودية وعرقية دامية وشانكة، وعرفت أكثر من 18 دولة منها حروب أهلية وانقلابات، خلقت حالة كبيرة من الاضطراب وعدم الاستقرار، كما يجري في الصومال ونيجيريا ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي عرفت في أغسطس/آب 1998 تمردا تحول إلى نزاع بين القوات الحكومية وفصائل مسلحة.

وقد ظهرت نزاعات إقليمية في كل من أنغولا وناميبيا وتشاد وزيمبابوي، ورواندا وأوغندا وبوروندي. وهناك نزاع حدودي وصل إلى درجة الحرب بين إريتريا وإثيوبيا (1998-2000) بالإضافة لما عرفه السودان من انفصال جنوبه، واستمرار مشاكله مع حركات متمردة خاصة في إقليم دارفور، وكذلك الأزمة التي عرفتها دولة ساحل العاج. وفي بوروندي دارت حرب أهلية بين قبائل التوتسي (أقلية) وقبائل الهوتو، أودت بحياة أكثر من 300 ألف قتيل أغلبهم من المدنيين. ويعتبر النزاع على الصحراء المغربية، بين المغرب وجبهة البوليساريو (منذ عام 1975) واحدا من أقدم النزاعات بالقارة.

6 - مجاعات وأمراض :

عانت العديد من الدول الأفريقية من المجاعة بسبب الجفاف وظاهرة الاحتباس الحراري، والصراع على السلطة والحروب الأهلية، وتعتبر الصومال وإثيوبيا ودول الساحل الأفريقي أكثر الدول التي عرفت مرارة الجوع في ثمانينات القرن السابع عشر الميلادي، حيث توفي عام 1738 نصف سكان ما كان يعرف بتمبكتو (مالي)، وعرفت مصر ست مجاعات ما بين عامي 1687 و1731. ونالت منطقة المغرب العربي نصيبها مطلع القرن التاسع، وكانت المجاعة أحد أسباب الإطاحة بنظام الرئيس جعفر نميري في الخرطوم.

وعرف الساحل الإفريقي عام 2010 أسوأ المجاعات بالقارة خاصة في النيجر ومنطقة غرب أفريقيا، بسبب شح الأمطار ونقص الغذاء. وفي يوليو 2011 عانت منطقة القرن الأفريقي من جفاف أودى بحياة الآلاف في الصومال والدول المجاورة. ومن أخطر الأمراض التي تعاني منها القارة مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسب)، ووباء الكوليرا (مرض بكتيري يصيب الجهاز الهضمي) ومرض الملاريا ومرض الإيبولا.

ثانيا : من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي :

بعد 32 عاما على الانسحاب، أعلن المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، رغبته في العودة إلى الاتحاد الإفريقي، الذي انسحب منه عام 1984 احتجاجا على قبول عضوية جبهة البوليساريو وجمهوريةها الصحراوية الوهمية.

ويرى المراقبون أن رغبة المغرب في العودة للحاضنة الإفريقية ترجمة لتوجه استراتيجي للمملكة في ارتباطها بقضية الصحراء، لعل من أبرز مظاهره الجولات المتتالية التي يخوضها جلالة الملك محمد السادس صوب عدة أقطار إفريقية.

وتدخل زيارة جلالة الملك لهذه البلدان، وبعضها ممن يعاكس مغربية الصحراء، فضلا عن القرارات الاقتصادية والسياسية والروحية المهمة التي تتمخض عنها، في إطار التعبئة الوطنية لأجل العودة للاتحاد الإفريقي، والتي تم التمهيد لها سياسيا وقانونيا بمصادقة كل من المجلس الوزاري والحكومة والبرلمان بغرفتيه على القانون التأسيسي للاتحاد. فكيف نشأ الاتحاد، وما ظروف استبداله لمنظمة الوحدة الإفريقية، وما أهدافه، وما هي الأجهزة المكونة له؟

1 - منظمة الوحدة الإفريقية:

حل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 بحضور 30 دولة إفريقية مستقلة. وجسدت المنظمة طموحات الشعوب الإفريقية الحديثة الاستقلال كما أنها كانت أداة إيجابية لتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية ونقطة ارتكاز لتحديد أولويات القارة وتطلعاتها للمستقبل، وأيضاً جهازاً للخروج بسياسات ومواقف موحدة. وشكلت المنظمة إطاراً جامعاً للدول الإفريقية ومظلة يتم تحتها مناقشة القضايا المشتركة والتوترات التي تطفو على السطح بين دول القارة، كما ساهمت في الترويج، ولو بشكل رمزي، للشخصية الإفريقية على الصعيد الدولي. وحددت المنظمة لنفسها أهدافاً سامية من بينها، تحرير القارة نهائياً من الاستعمار، القضاء على التخلف الاقتصادي، توطيد دعائم التضامن الإفريقي، والارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية. ولإسهابنا في الحديث عن المنظمة سبب وجيه. فالمغرب كان عضواً فيها عندما أقدم على الانسحاب الشهير سنة 1984، احتجاجاً على اعتراف المنظمة وقبولها لعضوية ما يسمى بـ "الجمهورية الصحراوية". وما انسحاب المغرب إلا مثال على الخلافات التي عانت منها منظمة الوحدة الإفريقية، والتي غالباً ما كان لها علاقة بتباين الرؤى وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء، مما أدى ببعض الدول لمقاطعة أعمال المنظمة في عديد المناسبات. فكان لزاماً التفكير في تنظيم هيكل جديد يتسم بالفعالية والمرونة وأكثر استجابة للتطورات التي يعرفها العالم وتحديات القرن الجديد، ومن هنا بدأ التفكير في تأسيس الاتحاد الإفريقي، الذي تم إنشاؤه بديلاً للمنظمة.

2 - الاتحاد الإفريقي:

اتخذ قرار قيام الاتحاد الإفريقي في 9 شتنبر 1999 في سرت الليبية، إلا أن تاريخ التأسيس الفعلي هو 26 ماي 2001، وهو تاريخ دخول القانون التأسيسي للاتحاد حيز التنفيذ في قمة لوساكا بزامبيا. وشكل التغلب على التحديات التي تواجه القارة وتعزيز الوحدة بين دولها أهم دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي. ويتألف الاتحاد من 52 دولة إفريقية، باستثناء المغرب الذي يعد البلد الإفريقي الوحيد الذي ليس عضواً فيه. ويقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، أثيوبيا. ويحدد القانون التأسيسي للاتحاد، والذي صادق عليه المغرب مؤخراً، أهداف الاتحاد، وهي كالآتي: تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية. الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الإفريقية. التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا. تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد. حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة. تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول. الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا. وينص القانون التأسيسي على أن أجهزة الاتحاد الإفريقي، هي: مجلس الاتحاد، المجلس التنفيذي، البرلمان الإفريقي، محكمة العدل، اللجنة التنفيذية، لجنة المندوبين الدائمين (السفراء)، اللجان الفنية المتخصصة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، المؤسسات المالية، وهي البنك المركزي الإفريقي، البنك الإفريقي للاستثمار، وصندوق النقد الإفريقي.

3 - انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ: ايكواس :

Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO)

Economic Community of West African States (ECOWAS)

بعدما صادقت القمة رقم 28 للاتحاد الإفريقي، على عودة المغرب إلى صفوفه بعد 32 عاماً من انسحابه على خلفية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، أخبر المغرب رئيسة ليبيريا والرئيسة الحالية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، رغبته في الانضمام إلى هذا التجمع الإقليمي كعضو كامل العضوية، انسجاماً مع خطاب جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الإفريقية، والذي تعهد خلاله بالعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي ودول القارة الإفريقية.

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً باسم "سيدياو" CEDEAO رسمياً عام 1975 إثر معاهدة لاغوس بنيجيريا والتي عدلت في كوتونو عام 1993؛ وتضم 15 دولة وهي بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو. تهدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة، وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلاً عن القطاع المالي والنقدي.

تقوم المنظمة بالأدوار المنوطة بها عن طريق مجموعة من الهياكل، والتي تساعد على التنسيق بين مختلف الدول المنتمية إليها وبين مجموع البرامج التي تشتغل عليها. ومن أهم هذه الهياكل، مجلس رؤساء الدول والحكومات، وهو أعلى هيئة سياسية وترجع إليه القرارات الكبرى؛ المجلس الوزاري والذي يطلع عادة بمهمة التحضير للقمم، وفيه دور النقاش السياسي لمختلف

القرارات في أفق إقرارها من قبل مجلس الرؤساء. برلمان المجموعة، وله سلطة تشريعية تتعلق بإقرار النصوص التي تصدر عن الهياكل التنفيذية، كما يُقرر في تعاطي المنظمة مع الأزمات التي يشهدها أحد البلدان الأعضاء، ويرسل أحيانا لجان وساطة في أوقات الأزمات. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وله دور استشاري وصلاحيّة تقديم مقترحات تهم المشاريع التنموية المشتركة بين دول المجموعة. محكمة المجموعة، تبتّ في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة خلال صراعات شهدتها المنطقة. ولجنة المجموعة، وقد أُحدثت في 2006 وحلّت محل السكرتارية العامة.

في القمة الـ52 لزعماء الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) تم قبول طلب المملكة المغربية الانضمام لهذه المجموعة الاقتصادية الإفريقية.

وعقب نهاية القمة التي عقدت في يونيو الماضي، كُلف رئيس المفوضية مارسيل آلان سوزا بمواصلة الإجراءات الإدارية والتقنية والبحث في تفاصيل الانضمام التي سيصادق عليها رسمياً خلال القمة الـ52.

قال رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو) مارسيل آلان دي سوزا، بأنه سيكون للمغرب إسهام "غني جدا" بالنسبة للمجموعة، التي تعد قوة اقتصادية إفريقية.

وأوضح السيد دي سوزا، في تصريح للصحافة عقب لقاء مع وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المغربي، أن انضمام المغرب، الذي يتوفر على سادس أكبر ناتج داخلي إجمالي بالقارة، سيشكل إضافة نوعية للمجموعة.

وفي هذا الصدد، أبرز رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن المغرب أقام علاقات مع العديد من دول المنطقة في مجالات متنوعة تشمل على الخصوص المالية والمناجم وصناعة الأدوية والسيارات، مشيراً إلى أن (سيداو) ستفتح من جهتها للمغرب سوقا كبيرة تقدر بـ340 مليون مستهلك.

وذكر المسؤول الإفريقي بأن زيارته للمغرب تهدف إلى تدارس آليات انضمام المملكة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتباحث حول السياسة التجارية بما فيها التجارة الحرة وحركة البضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال، مبرزاً في هذا السياق أنه سيتم إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين المغرب و(سيداو).

ومن جهة أخرى، اعتبر السيد دي سوزا أن الصناعة تشكل الطريق نحو الإقلاع عن طريق تحويل المواد الأساسية قبل تصديرها، مشدداً على ضرورة خلق قيمة مضافة داخل المجموعة من أجل تشجيع تشغيل الشباب ومحاربة الفقر وتهينة أحسن ظروف العيش للمواطنين. كما شدد المسؤول على ضرورة اعتماد مبادئ وتدابير الديمقراطية والحكامة الجيدة في أفق خلق "فضاء للسلم والمصير المشترك".

ومن جهتها، شددت السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية، التي حضرت هذا اللقاء، في تصريح للصحافة، على أن انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو) يندرج في إطار مقاربة مربحة للطرفين كقيلة بفتح آفاق وفرص أكبر في القطاعات المعنية بالصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي. وأضافت "إننا ننظر بكل تفاؤل إلى مستقبل المغرب داخل مجموعة (سيداو)" وذلك في سياق عودته إلى أسرته الإفريقية والانضمام إلى كتل واعد يوفر فرصاً ومؤهلات هامة.

قال مصدر دبلوماسي مغربي لوكالة فرانس برس ان "الفصل السياسي (من عملية انضمام المغرب) انتهى. انه يفتح فصلا قانونيا يفترض ان يجعل هذا الانضمام فعليا. بعد ذلك يأتي فصل تقني يجب مناقشته كل قطاع على حدة فيه."

وصرح هذا المصدر ان انضمام المغرب "لقي تأييدا واسعا جدا: من ساحل العاج الى نيجيريا والسنغال وسيراليون وغامبيا وبوركينا فاسو."

وعبر ملك المغرب محمد السادس الذي دعي الى القمة المقبلة للمجموعة، عن ارتياحه لهذا القرار. وقال "بعد ستة اشهر من عودته الى الاتحاد الإفريقي، ينضم المغرب الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا."

واضاف ان مجموعة "غرب إفريقيا ستشكل محورا اساسيا في العلاقات الإفريقية وفي التحديات التي تواجهها القارة." واعلنت الرباط ان العاهل المغربي قرر التغيب عن هذه القمة بسبب "الجدل" حول حضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو هذا الاجتماع.

وحول اتفاق الشراكة مع موريتانيا، قال رؤساء الدول ان على هذا البلد الذي كان عضوا في المجموعة في الماضي "تقديم طلب انضمام كامل" للاستفادة من اتفاق من هذا النوع، حسب البيان.

وكانت موريتانيا غادرت مجموعة غرب إفريقيا في العام 2000 مفضلة الانضمام الى اتحاد المغرب العربي الذي يضم الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ايضا.

الموافقة المبدئية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو) على طلب المغرب الانضمام لهذا التكتل الإقليمي، توشح على نجاح المملكة دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا في إفريقيا، وعلى نجاحه في تحقيق الترابط الاقتصادي مع هذه القارة، فضلا عن الاهتمام بحاجيات وآمال ومشاكل ساكنتها.

انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عزز تعاونه الاقتصادي مع هذه البلدان عن طريق العديد من الاستثمارات واتفاقيات الشراكة الثنائية، فالرؤية المغربية لإفريقيا تقوم على إرساء "البعد التضامني" بين البلدان الإفريقية، لأن إفريقيا يمكن أن تصنع نفسها بنفسها.

ويبلغ إجمالي تعداد سكان هذه البلدان المكونة للمنظمة حوالي 300 مليون نسمة أي ما يعادل ربع سكان القارة الإفريقية معظم القادرين منهم على العمل يمتنون حرفة الزراعة ويعيشون على ما توفره لهم من احتياجاتهم الغذائية والاستهلاكية، وتمتلك

بلدان المنطقة إكمانيات وثروات طبيعية واقتصادية وحيوانية ضخمة وموارد مائية هائلة، وهي بذلك تشكل أحد أهم الأركان والدعائم الأساسية للاتحاد الأفريقي.

وتبلغ مساحتها الإجمالية 5,1 ملايين كيلومتر مربع أي 17% من إجمالي مساحة قارة إفريقيا، اللغات المعتمدة في المجموعة هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

وكانت موريتانيا الدولة العربية الوحيدة العضو فيها لكنها انسحبت منها عام 2001، وترمي المنظمة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية، فضلاً عن القطاع المالي والنقدي.

وإن تم قبول انضمام المغرب لهذه المجموعة الإفريقية فسيكون ثاني أكبر اقتصاد فيها بعد نيجيريا، التي ينجز معها مشروعاً ضخماً لمد أنبوب الغاز إلى البحر الأبيض المتوسط، تستفيد منه الدول الأعضاء في مجال الطاقة الكهربائية والاندماج الصناعي الإقليمي، وسيكون على المغرب التعامل مع واقع ارتباط دول غرب إفريقيا باتفاقيات إقليمية موحدة تشمل حرية تنقل الأشخاص واعتماد رسوم جمركية موحدة بالنسبة إلى التجارة الخارجية مطبقة على السلع المستوردة من خارج الاتحاد، وتعمل تلك الدول على المدى المتوسط، على إنشاء مصرف مركزي وعملة موحدة ومحكمة إقليمية.

الطلب المغربي للانضمام لهذه المجموعة الاقتصادية يأتي في إطار اتجاه رسمي جديد من المملكة بالتوجه أكثر نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بعد عودتها للاتحاد الإفريقي بعد غياب دام تقريباً 33 عاماً، ويركز المغرب على الشراكة مع دول جنوب الصحراء التي تشكل بالنسبة للمملكة حافزاً اقتصادياً مهماً، وفي هذا السياق وقّع العاهل المغربي عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع زعماء الدول التي زارها ضمن جولاته الإفريقية الأخيرة.

تطور العلاقات بين المغرب وباقي دول القارة الإفريقية حمل معه تطوراً في حجم المبادلات بينهما، إذ بلغت خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016 ما يقارب 11 مليار دولار، مسجلاً نمواً لافتاً مقارنة مع بداية العقد الحالي، وإجمالاً سجل المغرب حضوراً اقتصادياً في العمق الإفريقي داخل 21 دولة.

يسعى المغرب للعب دور استراتيجي في إفريقيا، كبوابة لمشاريع دول أوروبا وأمريكا في القارة السمراء. وتنوعت الاستثمارات المغربية لتشمل الاتصالات والمصارف والتأمين والعقار والبناء والنقل الجوي والمعادن والكهرباء والصحة والصيدلة والتجارة والصناعة والإسمت، ويستورد المغرب من إفريقيا نحو نصف احتياجاته من الغاز وباقي المشتقات النفطية، ويصدر إليها سلعاً صناعية أو نصف مصنعة، مكونة أساساً من "مصبرات" السمك والأسمدة الطبيعية والكيميائية وما شابه.

ويسعى المغرب للعب دور استراتيجي في إفريقيا كبوابة لمشاريع دول أوروبا وأمريكا في القارة السمراء، إذ لا يمكن للمملكة أن تلج دولاً وجهات بإفريقيا، أو أن تتحرك بدبلوماسية وفاعليتها الاقتصادية والماليين في مناطق هي حكر على فرنسا وأبريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد المغرب أول دولة، خارج الدول التي أسست المجموعة، تطلب الانضمام إلى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي. وتضم هذه المجموعة الاقتصادية 15 دولة هي بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو، وترأس ليبيريا هذا الاتحاد الاقتصادي.

خاتمة: وبهذا يتأكد للمنظم الدولي أن طلب المغرب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، هو التزام للمملكة برفع التحديات التي تواجهها المنطقة، بشكل تضامني مع البلدان الأعضاء، وسيلة لإنجاح استراتيجية المغرب الرامية إلى تجديد الثقة به داخل البيت الإفريقي، والهادفة إلى تحقيق الريادة والزعامة الإفريقية من داخل الاتحاد، وقطع الطريق أمام أعداء الوحدة الترابية والكيان الوهمي.

4 - نص الخطاب السامي الذي القاه جلالة الملك بأديس ابابا أمام المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي:

ألقى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الثلاثاء 31 يناير 2017، خطاباً سامياً أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي...

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات، السيدة رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كم هو جميل هذا اليوم، الذي أعود فيه إلى البيت، بعد طول غياب! كم هو جميل هذا اليوم، الذي أحمل فيه قلبي ومشاعري إلى المكان الذي أحبه! إفريقياً قارتي، وهي أيضاً بيتي. لقد عدت أخيراً إلى بيتي. وكم أنا سعيد بلقائكم من جديد. لقد اشتقت إليكم جميعاً من أجل ذلك، قررت، أخواتي وإخواني الأعزاء قادة الدول، أن أقوم بهذه الزيارة، وأن أتوجه إليكم بهذا الخطاب، دون انتظار استكمال الإجراءات القانونية والمسطرية، التي ستفرضي لاستعادة المملكة مكانها داخل الاتحاد.

وإن الدعم الصريح والقوي، الذي حظي به المغرب، لخير دليل على متانة الروابط التي تجمعنا. لقد كان الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ضرورياً: فقد أتاح الفرصة للمغرب لإعادة تركيز عمله داخل القارة، وإبراز مدى حاجة المغرب لإفريقيا، ومدى حاجة إفريقيا للمغرب. لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الإفريقية الأكثر تقدماً، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبداً هذه الأسرة.

ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط ؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبها :

* لقد استطعنا تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة : فمنذ سنة 2000، أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية، حوالي ألف اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون. وعلى سبيل المقارنة، هل تعلمون أنه بين سنتي 1956 و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف؟ وخلال هذه السنوات، ارتأيت شخصيا أن أعطي دفعة ملموسة لهذا التوجه، وذلك من خلال تكثيف الزيارات إلى مختلف جهات ومناطق القارة. كما تم التوقيع أيضا، خلال كل واحدة من الزيارات الستة والأربعين، التي قمت بها إلى 25 بلدا إفريقيا، على العديد من الاتفاقيات في القطاع الخاص. وقد أولينا عناية خاصة لمجال التكوين، الذي يوجد في صلب علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة. وهكذا، تمكن العديد من المواطنين المنحدرين من البلدان الإفريقية، من متابعة تكوينهم العالي في المغرب، وذلك بفضل آلاف المنح التي تقدم لهم. * كما تميزت زيارتي لهذه البلدان، بإطلاق مشاريع استراتيجية مهمة :

- ففي المقام الأول : سعدت ببلورة مشروع أنبوب الغاز إفريقيا-الأطلسي، مع أخي فخامة السيد محمد بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الفدرالية. وسيمكن هذا المشروع بطبيعة الحال، من نقل الغاز من البلدان المنتجة نحو أوروبا. بل أكثر من ذلك، سنتفيد منه كافة دول إفريقيا الغربية. ذلك أنه سيساهم في هيكلة سوق كهربائية إقليمية، وسيشكل مصدرا أساسيا للطاقة، وجعله في خدمة التطور الصناعي، فضلا عن كونه سيعزز من التنافسية الاقتصادية، وسيرفع من وتيرة التقدم الاجتماعي. وسيتيح هذا المشروع إنتاج الثروات بالبلدان والشعوب المجاورة المعنية، حيث سيخلق حركية قوية، تضيف دينامية تساهم في تحقيق التقدم، وتطوير مشاريع موازية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح بإقامة علاقات أكثر استقرارا وهدوءا، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وسيفرز مناخا محفزا لتحقيق التقدم والنمو.

- أما في المقام الثاني، وفي إطار المشاريع التي تهدف إلى الرفع من المردودية الفلاحية، وضمان الأمن الغذائي والتنمية القروية، فقد تمت إقامة وحدات لإنتاج الأسمدة بالشراكة مع كل من إثيوبيا ونيجيريا. وستعود هذه المشاريع بالنفع على القارة بأكملها. وكما نعلم جميعا، فلا الغاز ولا البترول بإمكانه تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية. أليس الأمن الغذائي أكبر تحد تواجهه القارة الإفريقية ؟ وهذا هو جوهر المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تعرف بمبادرة " Triple A"، التي أطلقناها بمناسبة قمة المناخ "كوب 22". إنها مبادرة تمثل جوابا جد ملموس وغير مسبوق، لمواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية.

فمباشرة بعد إطلاقها، حظيت هذه المبادرة، بدعم قرابة ثلاثين بلدا. وتهدف مبادرة "Triple A" إلى توفير موارد مالية أكبر لتحقيق "ملاءمة الفلاحة الإفريقية الصغرى"، وستواكب أيضا هيكلة وتسريع المشاريع الفلاحية بالاعتماد على أربعة برامج، وهي :

- التدبير العقلاني للتربة،
- والتحكم المستدام في المياه المستعملة لأغراض فلاحية،
- وإدارة المخاطر البيئية،
- والتمويل التضامني لحاملي المشاريع الصغرى.
وقد شكلت هذه المبادرة أحد المحاور الرئيسية في قمة العمل الإفريقي، التي كان لي شرف رئاستها في مدينة مراكش، في شهر نونبر الماضي.

- وأخيرا، لقد حافظنا على متانة علاقاتنا في مجالي الأمن والسلم : هل من حاجة للتذكير بأننا كنا دائما من السباقين للدفاع عن استقرار القارة الإفريقية ؟ لقد شارك المغرب، منذ استقلاله، في ست عمليات أممية لاستتباب الأمن في إفريقيا، وذلك بنشر آلاف الجنود في عدة جهات. ولا تزال القوات المغربية، إلى اليوم، منتشرة في أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس السياق، قام المغرب بمبادرات في مجال الوساطة، ساهمت بشكل فعال، في دعم وإقرار السلم، خاصة في ليبيا ومنطقة نهر مانو.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،
إن منظورنا للتعاون جنوب - جنوب واضح وثابت : فبلدي يتقاسم ما لديه، دون مباهاة أو تفاخر. وهكذا وباعتماده على التعاون البناء، سيصبح المغرب، وهو فاعل اقتصادي راند في إفريقيا، قاطرة للتنمية المشتركة. أما على الصعيد الداخلي، فإنه يتم استقبال الأفارقة من دول جنوب الصحراء، في إطار الالتزام بالمبادئ التي قمنا بالإعلان عنها سابقا. وقد تم إطلاق العديد من عمليات تسوية الوضعية، حيث استفاد منها، في المرحلة الأولى، ما يزيد عن 25 ألف شخص. وفي الأسابيع القليلة الماضية، تم إطلاق المرحلة الثانية بنجاح، وفقا لنفس روح التضامن والقيم الإنسانية، التي طبعت سابقتها. وإننا لنعتز بهذه المبادرات.

لقد كانت ضرورية ومصيرية بالنسبة لهؤلاء الرجال والنساء، الذين طالما عانوا من العيش في السرية. وإننا نقدم على هذه المبادرات، كي لا يظل هؤلاء الأشخاص يعيشون على الهامش، دون عمل أو خدمات صحية، ودون سكن أو استفادة من فرص التعليم. كما نعمل من أجل تفادي تفريق الأسر، وخاصة المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المتزوجين بمغاربة. وقد عززت هذه الجهود البناءة لفائدة المهاجرين، صورة المغرب، ورسخت الأواصر التي تجمعنا بشعوبهم منذ زمن

بعيد. ولمن يدعي أن المغرب يبتغي الحصول على الريادة الإفريقية، عن طريق هذه المبادرات، أقول : إن المملكة المغربية تسعى أن تكون الريادة للقارة الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا ندرك أننا لسنا محط إجماع داخل هذا الاتحاد الموقر. إن هدفنا ليس إثارة نقاش عقيم، ولا نرغب إطلاقاً في التفرقة، كما قد يزعم البعض ! وستلمسون ذلك بأنفسكم: فيمجرد استعادة المملكة المغربية لمكانها فعلياً داخل الاتحاد، والشروع في المساهمة في تحقيق أجدته، فإن جهودها ستتكب على لم الشمل، والدفع به إلى الأمام. لقد ساهمنا في انبثاق هذه المؤسسة الإفريقية العتيدة، ومن الطبيعي أن نتطلع إلى استرجاع مكاننا فيها. وطيلة هذه السنوات، وعلى الرغم من عدم توفره على موارد طبيعية، استطاع المغرب أن يصبح بلداً صاعداً، بفضل خبرته المشهود بها. وقد أضحي اليوم من بين الدول الأكثر ازدهاراً في إفريقيا. وقد ظل المغرب يؤمن دانماً، بأنه ينبغي، قبل كل شيء، أن يستمد قوته من الاندماج في فضائه المغربي. غير أنه من الواضح، أن شغلة اتحاد المغرب العربي قد انطقت، في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك.

فالحلم المغربي، الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينيات من القرن الماضي، يتعرض اليوم للخيانة. ومما يبعث على الأسى، أن الاتحاد المغربي يشكل اليوم، المنطقة الأقل اندماجاً في القارة الإفريقية، إن لم يكن في العالم أجمع. ففي الوقت الذي تصل فيه المعاملات التجارية البينية إلى 10 في المائة، بين بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و19 في المائة بين دول مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، فإن تلك المبادلات تقل عن 3 في المائة بين البلدان المغربية. وفي نفس السياق، وبينما تشهد المجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا تطوراً ملحوظاً، في إقامة مشاريع اندماجية طموحة، وتفتح دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مجالاً حقيقياً لضمان حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، ورؤوس الأموال، فإن التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية يبقى ضعيفاً جداً. والمواطنون في البلدان المغربية لا يفهمون هذا الوضع. وإذا لم نتحرك، أو نأخذ العبرة من التجمعات الإفريقية المجاورة، فإن الاتحاد المغربي سينحل بسبب عجزه المزمن على الاستجابة للطموحات التي حددتها معاهدة مراكش التأسيسية، منذ 28 سنة خلت.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن هذا الوضع يكرس صواب التوجه الإفريقي للمغرب. فبلدي اختار تقاسم خبرته ونقلها إلى أشقائه الأفارقة. وهو يدعو، بصفة ملموسة، إلى بناء مستقبل تضامني وآمن. وإننا نسجل بكل اعتزاز، أن التاريخ أكد صواب اختيارنا. فالمغرب لا يدخل الاتحاد الإفريقي من الباب الضيق، وإنما من الباب الواسع. وإن الاستقبال الحار الذي خصنا به إخواننا الأفارقة اليوم، لدليل قاطع على ذلك. وإننا ندعو، بكل حماس، الأمم الإفريقية إلى الانخراط في الدينامية التي أطلقتها بلادنا، وإعطاء دفعة جديدة لقارتنا برمتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي تستفيد إفريقيا من ثرواتها. فبعد عقود من نهب ثروات الأراضي الإفريقية، يجب أن نعمل على تحقيق مرحلة جديدة من الازدهار. صحيح أن الاستعمار ليس السبب الوحيد للمشاكل التي تعرفها إفريقيا. ولكن آثاره السلبية ما تزال قائمة. فمنذ زمن طويل ونحن نوجه أنظارنا إلى الخارج، كلما تعلق الأمر باتخاذ قرار أو التزام.

ألم يحن الوقت بعد، لمعالجة هذا الخلل في الرؤية ؟ ألم يحن الوقت لنتوجه نحو قارتنا، وأن نأخذ بعين الاعتبار رصيدها الثقافي، وإمكاناتها البشرية ؟ ويحق لإفريقيا اليوم، أن تعزز بمواردها وبتراثها الثقافي، وقيمها الروحية. والمستقبل كفيل بتزكية هذا الاعتزاز الطبيعي من طرف قارتنا. فإفريقيا قادرة، بل ومن واجبها أن تصادق على مساراتها الانتخابية بنفسها، وتصون الاختيار الحر لمواطنيها. فهي تتوفر على آليات التقنين والضبط، وعلى المؤسسات القضائية، كالمجالس الدستورية والمجالس العليا، المحول لها صلاحية البت في المنازعات والطعون المرتبطة بالانتخابات.

وعند الاقتضاء، يمكن تعزيز هذه المؤسسات. فهي موجودة على أرض الواقع وتقوم بعملها. وإلا فما الفائدة من وجودها ؟

إن إفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة المتحررين من العقد، يعملون من أجل استقرار شعوب بلادهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقديمها الاجتماعي. إنهم يعملون بحزم واقتناع، ولا يعيرون أدنى اهتمام، لأي "تنقيط" أو تقييم من طرف الغرب. فمنذ سنوات عديدة، لم تتجاوز معدلات التنمية في بعض بلدان الشمال نظيرتها في بعض الدول الإفريقية. وما فشل استطلاعات الرأي التي يقومون بها، إلا دليل على فقدانهم للقدرة على فهم تطلعات شعوبهم.

وعلى الرغم مما تعيشه هذه الدول، من أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة، وما يميزها من قيادات هشة، تعطي لنفسها الحق في إملاء نموذجها التنموي علينا. وهنا تؤكد مرة أخرى: لقد أصبح مفهوم العالم الثالث متجاوزاً.

أما هذه الممارسات، فهي تندرج في إطار الانتهازية الاقتصادية: فالاعتبار أو العناية التي يتم منحها لأي بلد، لا يجب، أن ترتبط بعد الآن، بموارده الطبيعية، أو بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي.

فنحن، شعوب إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقرية، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا. أشكركم على حسن إصغانكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

خاتمة عامة:

لا يزال الاقتصاد المغربي يعاني من معيقات هيكلية أبرزها ثقل الأعباء الطاقية والمديونية العمومية التي مثلت 63,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013، وارتهان بعض القطاعات الوازنة لتقلبات ظرفية. يساهم القطاع الصناعي بحوالي 35 % من الناتج الداخلي الخام.

وتعتبر الصناعات المغربية متطورة ومتنوعة، حيث إنه يتوفر على صناعات غذائية وكيميائية. ويعتبر المغرب أول منتج للحامض الفوسفوري ب 46 % من الإنتاج العالمي كما يتوفر على صناعات صيدلانية تغطي 90 % من الطلب الداخلي ويصدر أيضا إلى العديد من الدول الإفريقية والأوروبية وبستورد باقي حاجياته من الخارج وخصوصا من فرنسا.

بالنسبة لصناعة السيارات، وبعد الاتفاق الأخير في سنة 2011 الذي وقعته الحكومة المغربية مع تحالف شركتي رونو ونيسان سيصبح المغرب من أوائل المصدرين للسيارات بأكثر من 400 ألف سيارة سنويا.

أما في ما يخص صناعات أخرى كالميكانيكية والإلكترونية وذات تكنولوجية عالية كصناعة الطيران، فإن العديد من الشركات الأوروبية وبصفة خاصة الفرنسية والإسبانية والإنجليزية قامن بتحويل أنشطتها إلى المغرب وذلك بفضل التسهيلات المتاحة واليد العاملة المؤهلة والرخيصة وموقع المغرب الاستراتيجي واستقراره الاقتصادي والسياسي.

ومن المنتظر أن يتضاعف الإنتاج الصناعي مستقبلا. ولتدارك العجز المزمن في الميزان التجاري وتسريع وتيرة النمو، أطلقت الحكومات المغربية خلال العقود الأخيرة مجموعة من مشاريع البنيات التحتية (موانئ ومطارات وطرق سيارة وقطارات سريعة ومحطات لتوليد الطاقات البديلة المتجددة شمسية وريحية وكهرومائية (نور بوارزازات وميدلت، الريحية بشمال المغرب، وبالعديد من السدود ...)) المركبات الرياضية والثقافية والصحية والاجتماعية والجامعية ... إلخ)، والبرامج القطاعية كمخطط إقلاع الصناعة، ومخطط المغرب الأخضر(الفلاحة) والمخطط الأزرق(السياحة) وأليوتيس (الصيد البحري)، ومغرب تصدير ومغرب لوجيستيك.

بالموازاة مع ذلك، وقع المغرب على مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وتركيا ومصر وتونس ومع دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، كل ذلك في ظل التطور والتحول الايجابي الذي يعرفه المغرب على المستوى السياسي والتشريعي والاعلامي والحقوقي.

ملحق الخرائط

خريطة رقم 1 : المجموعات التضاريسية الكبرى بالمغرب

خريطة رقم 2 : عدد الأشهر الجافة خلال السنة بالمغرب

خريطة رقم 3 : التساقطات السنوية بالمغرب

خريطة رقم 4 : الشبكة المائية بالمغرب

خريطة رقم 5 : أهم السدود بالمغرب

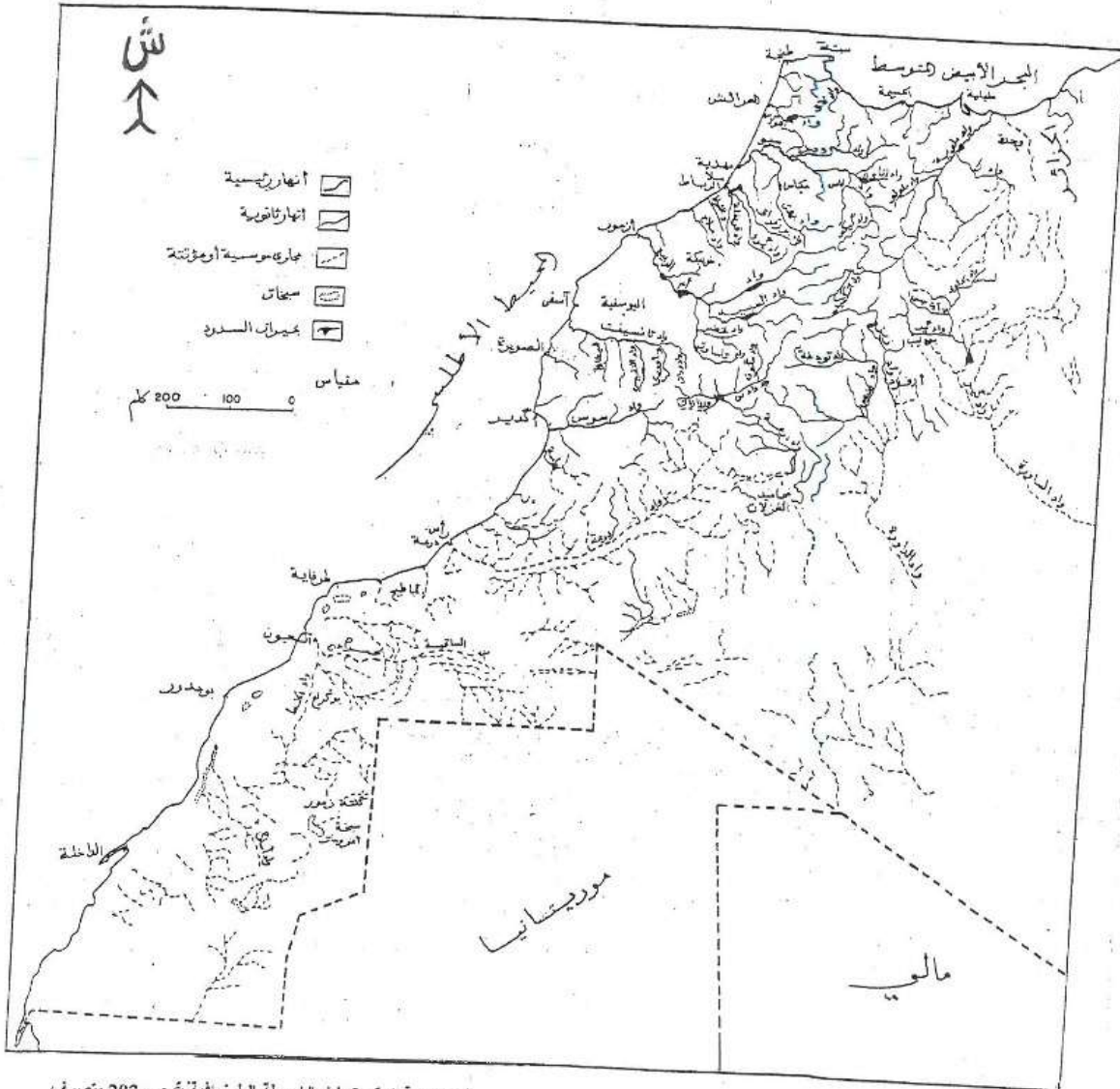
خريطة رقم 6 : التراث الطبيعي بالمغرب

خريطة رقم 7 : التراث الثقافي بالمغرب

خريطة رقم 8 : مراحل الإحتلال الإستعماري ومراحل استرجاع

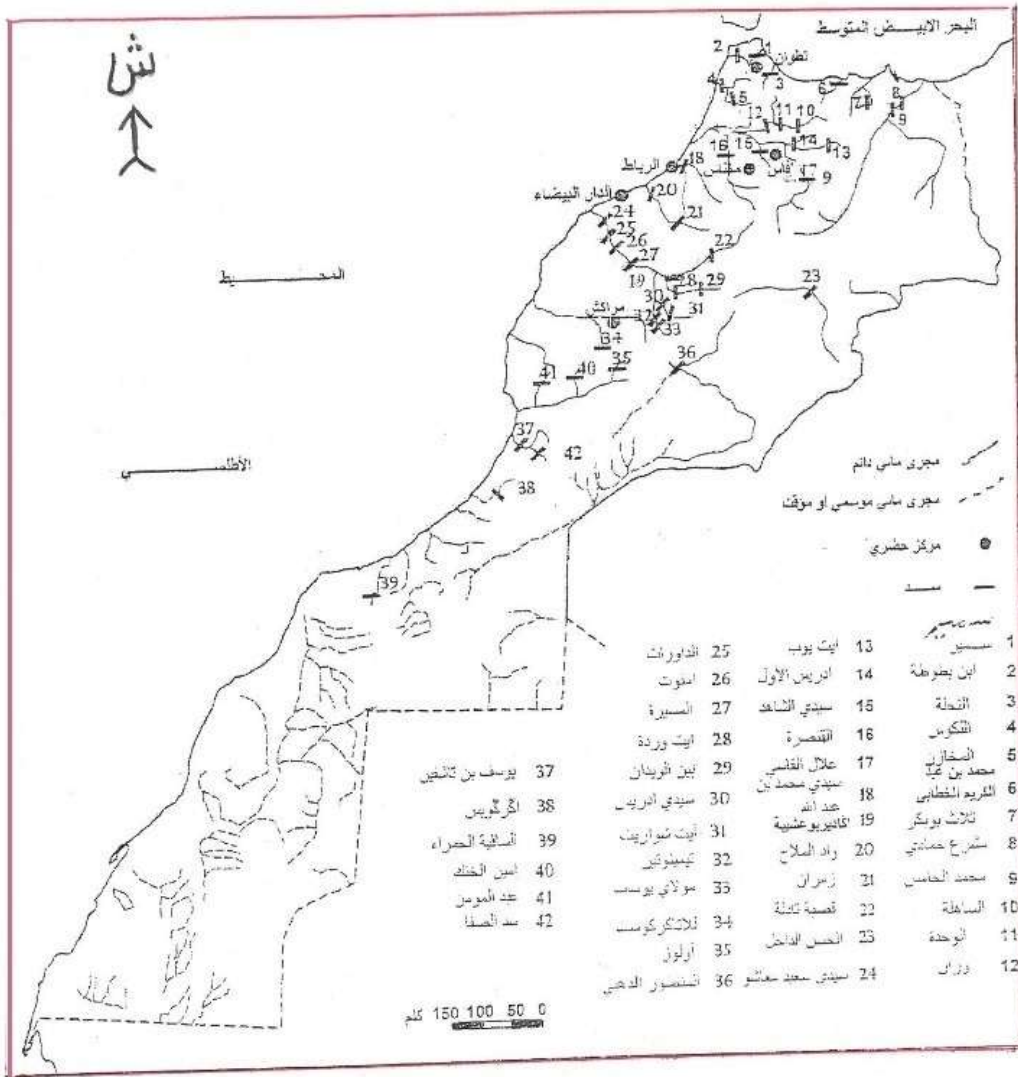
الإستقلال بالمغرب

خريطة رقم 4 : الشبكة المائية بالمغرب

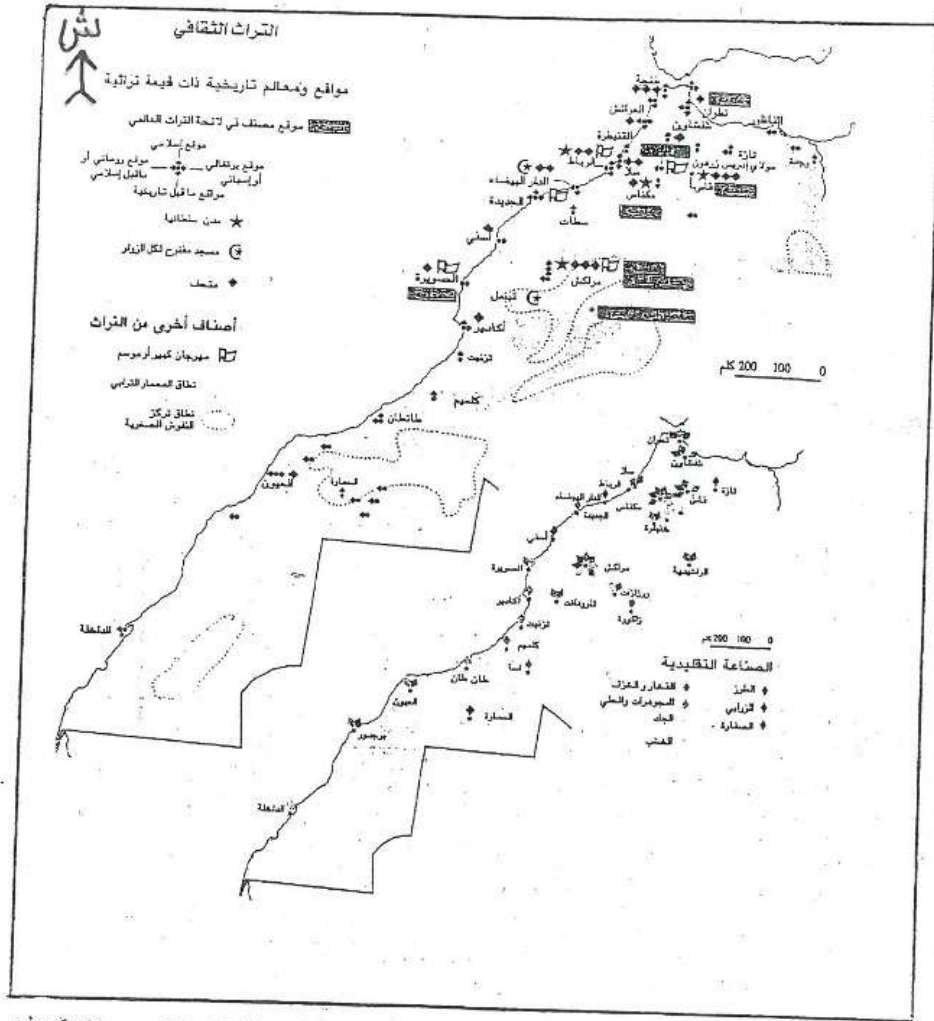


المصدر: قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية ص 292 بتصرف

خريطة رقم : 5 أهم السدود بالمغرب

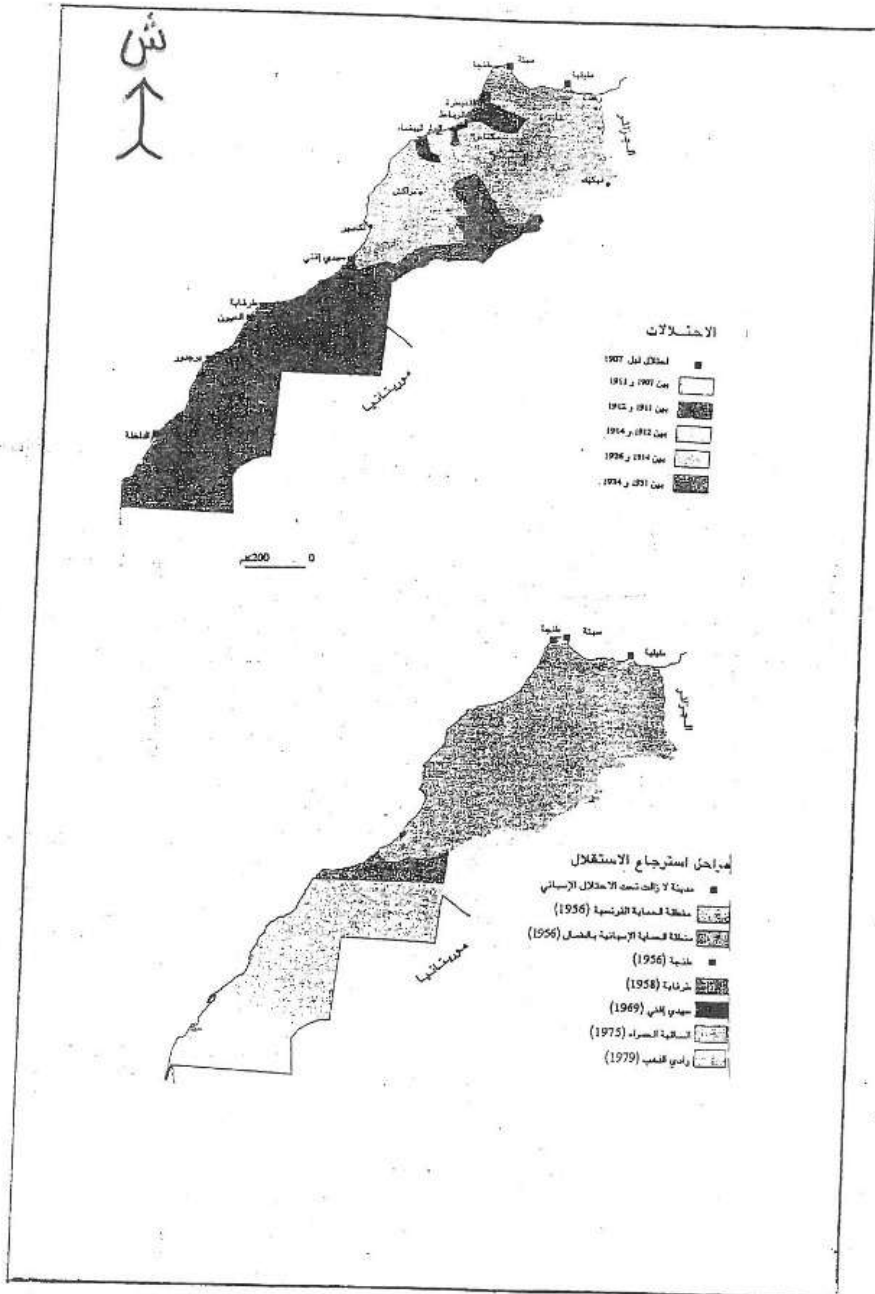


خريطة رقم 7: التراث الثقافي بالمغرب



المصدر: أطلس أفريقيا: المغرب ص 23 بتصرف

خريطة رقم 8: مراحل الاحتلال الاستعماري ومراحل استرجاع الاستقلال بالمغرب



لائحة المراجع

باللغة العربية :

– تحت اشراف رشيد ركالة، محمد الرفاص(2003):أطلس أفريقيا:المغرب LES EDITIONS J.A aux éditions du Jaguar

– دستور المملكة المغربية الجديد 2011

– مديرية اعداد التراب الوطني(2000)، المجال المغربي، واقع الحال.مطبعة عكاظ.

– مديرية اعداد التراب الوطني(2000)،الحوار الوطني لاعداد التراب، عناصر تمهيدية حسب الجهات.

– اطلس حوض سبو واطلس الموارد الطبيعية بالمغرب

– وثائق ودراسات مديرية التخطيط حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب

– خريطة المغرب الطبيعية والسياسية والادارية

– تقرير الخمسينية(2006). المغرب الممكن. دار النشر المغربية،الدار البيضاء.

– اسماعيل عمران. التنمية السياحية بالمغرب : واقع وأبعاد ورهانات. دار الأمان الرباط 2004.

– محمد بلفقيه المصطلحات الجغرافية

– الجهة بالمغرب تشييد جماعة محلية منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية سلسلة مواضيع الساعة رقم 16 / 1998.

– البوابة الالكترونية للمملكة المغربية www.maroc.ma

– منية بلمليح، "الجهوية المتقدمة ورهان التغيير بالمغرب"، المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 90-91، 2010.

– جان فرانسوا تروان، تعريب علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم، المغرب العربي الانسان والمجال. دار الغرب الاسلامي الطبعة 1-1997.

– دة. سارة حسن منيمنة : الموارد والإنتاج. دار النهضة العربية بيروت 1984.

– د. وفيق حسين الخشاب، د. مهدي محمد علي الصحاف : الموارد الطبيعية : ماهيتها، تعريفها، أصنافها وصيانتها. دار الحرية للطباعة. بغداد 1976.

– كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية : دار العلم للملايين بيروت الطبعة 6 شباط 1976.

– ذة خديجة مبروكي : جغرافية المغرب العامة (السداسي الرابع) كلية الآداب والعلوم الانسانية مكناس. المجالات :

– الهجرة والهجرة المعاكسة. مجلة عالم الفكر مجلد 17 العدد 2 يونيو/غشت/شتنبر 1986.

– علوم الصحاري. مجلة عالم الفكر مجلد 17 العدد 2 اكتوبر/نونبر/دجنبر 1986.

– المدينة الإسلامية. مجلة عالم المعرفة رقم 128 غشت 1988.

– المسألة الزراعية في الوطن العربي. مجلة الوحدة. السنة 3 العدد 25 اكتوبر 1986.

– الوحدة العربية والوحدات الإقليمية. مجلة الوحدة. السنة 5 العدد 53 شباط 1989.

– العرب والنظام الدولي الجديد. مجلة الوحدة. السنة 8 العدد 90 آذار/مارس 1992.

– المسألة الديمغرافية في الوطن العربي. مجلة الوحدة. السنة 8 العدد 93 أيار/مايو 1992.

– أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة. مجلة عالم المعرفة رقم 209 - 1996. باللغة الفرنسية :

- Mohammed Ben El Hassan ALAOUI : La coopération entre l'union européenne et les pays du maghreb. Nathan 1994.
- Boustani R et Fargues Ph : Atlas du Monde Arabe. Bordas Paris.
- Lacoste. Y : l'Etat du Maghreb. Casablanca. Le Fennec 1991.
- Dresh J (hommage à) : Désert et montagne au maghreb. Revue de l'occident Musulman et de la méditerranée n° 41/42 – 1986.
- Atlas Bordas (historique et géographique).
- Atlas des ressources naturelles du Maroc

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
1	مقدمة عامة
03	المعطيات الطبيعية
03	تقديم
03	1 - الموقع
03	2 - تضاريس المغرب
03	1 - 2 السلاسل الجبلية
05	2 - 2 السهول والمنخفضات
05	3 - 2 الهضاب
06	4 - 2 خصائص المجال الصحراوي
07	3- المناخ والغطاء النباتي
07	1 - 3 المناخ
09	2 - 3 الغطاء النباتي
11	4 - الشبكة المائية
16	ثانيا : المعطيات البشرية
16	تقديم
16	1 - المغرب : تميم قديم ومتنوع
17	2 - الخصائص الديموغرافية للسكان
18	3 - المعطيات الديموغرافية وبنية السكان في المغرب
19	4 - التوزيع المجالي للسكان في المغرب
21	5 - حركات الهجرة وتطور التمدين
21	1 - 5 حركات الهجرة
22	2 - 5 تطور التمدين : تمدين سريع
23	6 - مشاكل النمو الديموغرافي
27	ثالثا المعطيات الاقتصادية
27	تقديم
29	1 - النشاط الفلاحي
30	1 - 1 الإنتاج الزراعي
31	2 - 1 الإنتاج الحيواني
32	3 - 1 مخطط المغرب الأخضر

33	1 - 4 الصيد البحري
34	2 - النشاط الصناعي
35	1 - 2 الصناعات الاستهلاكية
35	2 - 2 الصناعات الغذائية
35	2 - 3 الصناعات الكيماوية
35	2 - 4 الصناعات الكيماوية العضوية (التكريرية)
35	2 - 5 الصناعات التعدينية والميكانيكية
37	3 - النشاط التجاري
37	1 - 3 الصادرات
37	2 - 3 الواردات
38	3 - 3 تطور التجارة في السلع والخدمات بالمغرب (1998 - 2011)
39	3 - 4 دور النقل في المبادلات التجارية
39	4 - السياحة
46	رابعا : سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والجزر المغربية الأخرى
45	تقديم
45	أولا : نظرة تاريخية
46	ثانيا : الموقع الاستراتيجي لمدينتي سبتة ومليلية
48	ثالثا : الجزر المغربية المحتلة من طرف إسبانيا
48	(1) الجزر الجعفرية
48	(2) شبه جزيرة باديس
49	(3) جزر الحسيمة
49	(4) جزيرة تورة (ليلى)
49	(5) جزر الخالدات (الكناري)
51	رابعا : المغرب وإفريقيا
51	تقديم
51	1 - موقع إفريقيا
51	2 - التاريخ
51	3 - السكان
51	4 - الاقتصاد
52	5 - نزاعات إقليمية
52	6 - مجاعات وأمراض
52	ثانيا : من منظمة الوحدة الإفريقية الى الإتحاد الإفريقي

52	1 - منظمة الوحدة الإفريقية
53	2 - الإتحاد الإفريقي
53	3 - انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ ايكواس
55	4 - نص الخطاب السامي لجلالة الملك بأديس أبابا في القمة 28 للإتحاد الإفريقي
58	خاتمة عامة
59	ملحق الخرائط
67	لائحة المراجع
68	فهرس الموضوعات